

# شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي

المتوفى سنة ٥٧٦٩ هـ

المجلد الثاني

## على ألفية ابن مالك

الإمام أبي عبد الله محمد بن مالك الجاني المالكي

المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

وتحاشى الكتاب

إعراب السواد القرآنية

في كتاب شرح ابن عقيل

تأليف

الشيخ محمد عيسى الشنقي إبراهيم الكرناسي





شرح ابن عقيل  
٢



إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ  
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً  
يَرْجُونَ جَزَاءً لَّن تَكْبُورَ

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة

**أحياء الكتب الإسلامية**

ایران قم المقدسه ارم ٤ پلاك ١٣٥

۰۰۹۸۲۵۱ ۷۷۱۹۶۵۷-۰۰۹۸۲۵۱ ۲۹۳۶۳۵۲

◆ شرح ابن عقيل ج ۲

◇ تأليف ابن عقيل

◆ انتشارات جلال الدين

◇ چاپخانه اميران

◆ چاپ اول ۱۴۲۸

◇ قيمت دوره

◆ شابك

۲۰۰۰ عدد

۶۰۰۰ تومان

۹۷۸-۹۶۴-۸۴۱۰-۵۵-۶

# شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القشيري

المتوفى سنة ٧٦٩ هـ

المجلد الثاني

## على الفيسر بن مالك

الإمام أبي محمد عبد الله محمد بن مالك الجبالي المالكي

المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

وتحاشى الكتاب

إعراب السواهد القرآنية

في كتاب شرح ابن عقيل

تأليف

الشيخ محمد عيسى الشيخ إبراهيم الكرابسي



## حُرُوفُ الْجَرِّ

هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ، وَهِيَ: مِنْ، إِلَى،  
حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى  
مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيْ، وَآوُ، وَتَا  
وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَّى  
هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء، وهي تعمل فيها الجرُّ،  
وتقدّم الكلام، على «خَلَا، وَحَاشَا، وَعَدَا» في الاستثناء، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ «كَيْ»،  
وَلَعَلَّ، وَمَتَّى» في حروف الجر.

فأما «كَي» فتكون حَرْفَ جَرٍّ في موضعين:

أحدهما: إِذَا دَخَلَتْ عَلَى «مَا» الاستفهامية، نحو «كَيْمَةً؟» أَي: لِمَةً؟  
فـ«مَا» استفهامية مجرورة بـ«كَي»، وَحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول حرف الجرِّ عليها،  
وجيء بالهاء للسكت.

الثاني: قولك: «جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا» فـ«أَكْرِمَ»: فعلٌ مضارع منصوبٌ  
بـ«أَنْ» بعد «كَي»، وَأَنْ والفعلُ مُقَدَّرَانِ بمصدرٍ مجرورٍ بـ«كَي» والتقدير:  
«جِئْتُ (كَيْ) إِكْرَامِ زَيْدٍ، أَي) لِإِكْرَامِ زَيْدٍ».

وأما «لَعَلَّ» فالجرُّ بها لغة عُقِيلٌ ومنه قوله:

١٩٦ - \* لَعَلَّ أَبَى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ \*

وقوله:

١٩٧ - لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا

بِشَيْءٍ أَنَّ أَمْكُمْ شَرِيحُ

ف«أبى المغوار»، والإسم الكريم: مبتدآن، و«قريب»، و«فضلكم» خبران، و«لعل» حرف جر زائد دخل على المبتدأ؛ فهو كالباء في «بِحَسْبِكَ دِرْهُمٌ».

وقد روي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسر والفتح، وروي أيضاً حذف اللام الأولى؛ فتقول «عل» بفتح اللام وكسرها.

وأما «متى» فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِهِ»، يريدون «مِنْ كُمِهِ» ومنه قوله:

١٩٨ - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ

مَتَى لُجْ خُضِرٍ، لَهْنٌ نِيِجٌ

وسياتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها.

ولم يعد المصنف في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر، وذكرها في غيره.

ومذهب سيويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجر إلا المضمرة؛ فتقول: «لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاةُ» فالياء، والكاف، والهاء - عند سيويه - مجرورات بـ«لَوْلَا».

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووُضِعَ ضميرُ الجر موضع ضمير الرفع؛ فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ».

وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعني «لَوْلَاكَ» ونحوه - لم يرد من لسان العرب، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم، كقوله:

١٩٩ - أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا

وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنٌ



وقوله:

٢٠٠ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النُّيْقِ مُنْهَوِي

بِالظَّاهِرِ أَخْصَصْ: مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى

وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرَبُّ، وَالْثَا

وَأَخْصَصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا، وَيَرْبُ مُنْكَرًا، وَالتَّاءُ اللَّهُ، وَرَبُّ

وَمَا رَوَّاهُ مِنْ نَحْوِ «رُبُّهُ فَتَى» نَزَّرَ، كَذَا «كَهَا» وَنَحْوُهُ أَتَى

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهرَ، وهي هذه السبعة المذكورة في

البيت الأول؛ فلا تقول «مُنْذُهُ»، ولا مُذُّهُ» وكذا الباقي.

ولا تجر «منذ، ومذ» من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان

الزمان حاضراً كانت بمعنى «فِي» نحو: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا» أي: في يومنا،

وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى «مِنْ» نحو: «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»

أي: من يوم الجمعة، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى

قوله: «أَخْصَصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا».

وأما «حتى» فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له، وقد

شدَّ جَرُّهَا لِلزَّمِيرِ، كقوله:

٢٠١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَتَّاسُ

فَتَى حَتَّاكَ يَا أَبْنَ أَبِي زِيَادٍ

ولا يُقَاسُ على ذلك، خلافاً لبعضهم، ولغة هَذَلٍ إِبْدَالُ حَائِهَا عَيْنًا،

وقرأ ابن مسعود (فَتَرَبُّصُوا بِهِ عَتَّى جِينِ).

وأما الواو فمختصة بالقسم، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القسم

معهما؛ فلا تقول «أَقْسَمُ وَاللَّهِ» وَلَا «أَقْسِمُ تَالله».

ولا تجر التاء إلا لفظ «الله»: فتقول: «تَالله لَا فَعَلَنْ» وقد سُمِعَ جَرُّهَا

لـ«رَبِّ» مضافاً إلى «الكعبة»، قالوا: «ترب الكعبة» وهذا معنى قوله: «والتاء لله وَرَبِّ» وسُمع أيضاً «تالرحمن»، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا «تحياتك» وهذا غريب.

ولا تجر «رُبَّ» إلا نكرة، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ» وهذا معنى قوله: «وَبِرُبِّ منكراً» أي: «واخصص برُبِّ النكرة»، وقد شد جرها ضمير الغيبة، كقوله:

٢٠٢ - وَاهِ رَأَيْتُ وَشِيكََا صَدَعٌ أَغْظَمِهِ

وَرُبُّهُ عَطِبَا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

كما شدَّ جرُّ الكافِ له، كقوله:

٢٠٣ - خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقوله:

٢٠٤ - وَلَا تَرَى بَغْلًا وَلَا خَلَائِلًا

كُهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا معنى قوله: «وما رَوَوْا - البيت» أي: والذي رَوِيَ من جر «رُبِّ» المضمر نحو «ربه فتى» قليل، وكذلك جر الكاف المضمر نحو «كها».

\* \* \*

بَعْضٌ وَيَيْنُ وَابْتَدَى فِي الْأَمَكِنَةِ بِمِنْ، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْ الْأَزْمِنَةِ  
وَزِيدَ فِي نَفْسِي وَشِبْهِهِ فَجَزَ نَكِرَةً: كَلِمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرَءٍ

تجيء «مِنْ» للتبويض، وليبان الجنس، ولا ابتداء الغاية: في غير الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلاً، وزائدة.

فمثالها للتبويض قولك: «أخذت من الدراهم» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ



النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَوْمَئِذٍ ﴿١﴾

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى: ﴿فَلَجْتَنِيُوا الرِّجْسَ مِنَ الْآوْثَانِ﴾ (٢)

ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (٣)

ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُيُسْرَ عَلَى

---

(١) المسورة البقرة الآية ٨.

(ومن الناس) الواو حرف استثنائية، من الناس الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (من) نكرة وموصوفة في محل رفع مبتدأ مزر، والجملة من المبتدأ وخبره استثنائية لا محل لها من الإعراب. (يقول) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لها وهي مع (من) أو صلة إذا كانت موصولة. (آمن) فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. نا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مقول القول. (بالله) الجار والمجرور متعلقان (بآمن). (وباليوم) الواو حرف عطف، اليوم اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور معطوفان على الجار والمجرور السابق.

(٢) المسورة الحج الآية ٣٠.

الغاء واقعة في جواب شرط. (اجتنبوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الرجس) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الظاهرة على آخره. (من الأوثان) جار ومجرور متعلقان باجتنبوا.

(٣) المسورة الاسراء الآية ١.

(سبحان) مفعول مطلق لفعل محذوف وهو مضاف و(الذي) مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. و(أسرى) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (بعبد) جار ومجرور متعلقان بالفعل أسرى وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (ليلاً) ظرف زمان مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وشبه الجملة متعلق بأسرى. (من المسجد) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف أسرى. (الحرام) نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (إلى المسجد الأقصى) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف أسرى (الأقصى) نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره..

التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» (١) وقول الشاعر:

٢٠٥ - تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَعَانِ يَوْمَ حَلِيمَةٍ

إلى اليوم، قَدْ جُرْبُنْ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثال الزائدة: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ» ولا تزداد - عند جمهور البصريين - إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة (فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ).

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بِشِبْهِ النَّفْيِ: النَّهْيُ. نحو «لا تضرب مِنْ أَحَدٍ»، والاستفهام، نحو «هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟».

ولا تزداد في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة؛ فلا تقول: «جاءني من زيد» خلافاً للأخفش، وجعلَ منه قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (٢)

---

(١) سورة التوبة الآية ١٠٨.

(اللام) لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (مسجد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (أسس) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو. وَجُمْلَةُ أُسَسَ فِي مَحَلِّ صِفَةٍ لِمَسْجِدٍ. (على التقوى) الجار والمجرور متعلقان بـ(أسس)، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره. (من أول) جار ومجرور متعلقان بـ(أسس) وهو مضاف. (يوم) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (أحق) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (أن) حرف مصدري ونصب. (تقوم) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والجملة صلة الموصول الحرفي والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

(٢) سورة الأحقاف الآية ٣١.

(يغفر) فعل مضارع مجزوم بالأمر المتقدم وعلامة جزمه السكون الظاهر في آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (لكم) جار ومجرور متعلقان بـ يغفر. (من ذنوبكم) من حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب و(ذنوب) اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال أو متعلقان بـ يغفر.



وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: «قد كان مِنْ مَطَرٍ» أي قد كان مطرٌ.

\* \* \*

لِلْإِنْتِهَاءِ: حَتَّى، وَلَاَمٌ، وَإِلَى، وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

يَدُلُّ عَلَى انْتِهَاءِ الْغَايَةِ «إِلَى»، وَحَتَّى، «وَالْأَمُّ»؛ وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ «إِلَى» فَلِذَلِكَ تَجْرُ الْأَخْرَ وَغَيْرُهُ، نَحْوُ: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، أَوْ إِلَى نِصْفِهِ» وَلَا تَجْرُ «حَتَّى» إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ۝﴾ وَلَا تَجْرُ غَيْرَهُمَا؛ فَلَا تَقُولُ: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ». وَاسْتِعْمَالُ اللَّامِ لِلْإِنْتِهَاءِ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۝﴾<sup>(١)</sup>

وَيُسْتَعْمَلُ «مِنْ» وَالْبَاءُ، بِمَعْنَى «بَدَلٌ»؛ فَمِنْ اسْتِعْمَالِ «مِنْ» بِمَعْنَى «بَدَلٌ» قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ۝﴾<sup>(٢)</sup>، أَيْ: بَدَلِ الْآخِرَةِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ۝﴾<sup>(٣)</sup> أَيْ: بِدَلِكُمْ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

(المكورة الرعد الآية ٢.

(كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (يجري) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها الثقلة. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال. (لأجل) جار ومجرور متعلقان بفعل يجري. (مسمى) صفة مجرور وعلامة جرهما الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

(٢) سورة التوبة الآية ٣٨.

(أرضيتم) الهمزة للاستفهام الإنكاري والتوبيخ المقترنين بالتعجب. و(أرضيتم) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. (بالحياة) الجار والمجرور متعلقان بـ(أرضيتم). (الدنيا) صفة مجرور وعلامة جرهما الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (من الآخرة) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال أي بديلاً من الآخرة.

(٣) المكورة الزخرف الآية ٦٠.

(الواو) اعتراضية. (لو) حرف امتناع لامتناع حرف شرط غير جازم. (نشاء) فعل مضارع مرفوع =

٢٠٦ - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

أي: بَدَلَ البُقُولِ، ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد في الحديث «مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمُرُ النَّعَمِ» أي: بَدَلَهَا، وقول الشاعر:  
فَلَيْتَ لَهِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

\* \* \*

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَغْدِيَةٍ - أَيْضًا - وَتَغْلِيلٍ قُفِي  
وَزَيْدٍ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبِينَ بِبَا وَ«فِي» وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

تقدم أن اللام تكون للانتهاء، وذكر هنا أنها تكون للملك، نحو ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> و«المالُ لزيدٍ»، ولشبه الملك، نحو: «الجلُّ للفرس»، والبابُ للدَّارِ، وللتَّغْدِيَةِ، نحو «وَهَبْتُ لزيدٍ مالاً» ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ يَرْثِي وَيَرِثُ مِنْ آلٍ يَعْقُوبُ<sup>(٢)</sup>،

وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن. (لجعلنا) اللام واقعة في جواب الشرط. جعلنا فعل ماضٍ مبني على السكون، ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب مفعول ثان. (ملائكة) مفعول أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (في الأرض) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة للملائكة. (يخلفون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة. والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وجملة لو نشاء اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٤.

(للَّهِ) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، (في السموات) جار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول. (وما) الواو حرف عطف، ما اسم موصول معطوف على ما الأولى. (في الأرض) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول.

(٢) سورة مريم الآية ٦٥.

(الفاء) رابطة. (هب) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (لي) جار ومجرور متعلقان بـ هب. (من) حرف جر. (للدنك) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة =



وللتعليل، نحو «جئتُكَ لِإِكْرَامِكَ»، وقوله:  
٢٠٧ - وَإِنِّي لَتَغْفِرُونِي لِذِكْرِكِ هِرَّةً

كما انتَفَضَ العُضْفُورُ بِلَلَّةِ القَطْرِ

وزائدة: قياساً، نحو «لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ» ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّئَاءِ  
تَعْبُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> وسماعاً، نحو «ضَرَبْتُ لزيد».

وأشار بقوله: «والظرفية اسْتَبْنِ - إلى آخره» إلى معنى الباء و«في»؛  
فذكر أنهما اشتراكا في إفادة الظرفية، والسببية؛ فمثالُ الباء للظرفية قوله  
تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَنُرُونَ عَلَيْهِمُ مَّضِيجِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وبِأَلَيْلٍ<sup>(٣)</sup>، أي: وفي الليل،

---

الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال وهو مضاف والكاف ضمير متصل  
مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (وليا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة  
على آخره. (يرثي) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والنون للوقاية.  
والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لـ ولياً منصوبة. (ويرث) الواو حرف  
عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يرث) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (من آل) جار ومجرور متعلقان بيرث وآل  
مضاف. (يعقوب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف  
للعلمية والعجمة والجملة معطوفة.

(١) سورة يوسف الآية ٤٣.

(إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (كتم) كان فعل ماضٍ ناقص  
مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط (ثم) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم  
كان والميم علامة الجمع (لِلرُّوْيَا) اللام حرف جر مؤكد زائد. (الرُّوْيَا) مجرور لفظاً منصوب محلاً  
مفعول به مقدم وعلامة الجر الكسرة المقدرة. (تعبرون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون الواو  
ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب  
خبر كان وجملة كتم تعبرون لا محل لها استئنافية وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله أي إن  
كتم فافتوني.

(٢) سورة الصافات الآية ١٣٧.

الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (إنكم) إن حرف توكيد ونصب.  
والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن والميم علامة الجمع. (لَتَمْرُونَ)  
اللام لام المرحقة. تمرون فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت  
النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في =

ومثالها للنسبية قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيبَتٌ أُحْلَتْ لَهُمْ وَيَصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾<sup>(١)</sup> ومثال «في» للظرفية قولك «زَيْدٌ في الْمَسْجِدِ» وهو الكثير فيها، ومثالها للنسبية قوله ﷺ: «دخلت امرأة النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا؛ فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».



بِالْبَاءِ اسْتَعِزَّ، وَعَدَّ، عَوَّضَ، أَلْصَقَ

وَمِثْلَ «مَعَ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» بِهَا انْطِقِ

تقدم أن الباء تكون للظرفية وللنسبية، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة، نحو «كُتِبَ بالقلم»، وقطعت بالسكين» وللتعديّة، نحو «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» ومنه قوله

---

محل رفع خبر إن. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بـ تمرون. (مصبحين) حال منصوبة وعلامة نصبها الباء. (وبالليل) حرف عطف، بالليل جار ومجرور معطوف. (فلا يعقلون) الهمزة للاستفهام للتوبيخ. الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تعلقون) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون. والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (مجرة النساء الآية ١٦٠).

(الفاء) حرف استئناف والكلام مستأنف مسوق لبيان ما حرم عليهم بسبب ظلمهم من الطيبات. (الباء) حرف جر. (ظلم) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بحرمانا والباء سببية وقدمت على عاملها تنبيهاً على مدى قبح سبب التحريم. (من الذين) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لظلم. (هادوا) فعل ماضٍ مبني على الضم الواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (حرمانا) فعل ماضٍ مبني على السكون و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (عليهم) الجار والمجرور متعلقان بحرمانا. (طيبات) مفعول به منصوب بالكسرة بدل الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. (أحلت) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح والتاء حرف دال على التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. (لهم) جار ومجرور متعلقان بـ أحلت (ويصدّهم) الواو حرف عطف على قوله فيظلم. (عن سبيل الله) الجار والمجرور متعلقان بـ صد. (كثيراً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. ويجوز أن تعربه ظرفاً أي مراراً. ويجوز أن تعربه مفعول به بمعنى جمعاً كثيراً.

تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يُنُورِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> وللتعويض، نحو: «اشتريت الفرس بألف درهم» ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾<sup>(٢)</sup> وللإلصاق، نحو «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ» وبمعنى «مع» نحو «بعتك الثوب بِطَرَاذِهِ» أي: مع طرازه، وبمعنى «من» كقوله:

\* شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ \*

أي: من ماء البحر، وبمعنى «عن» نحو ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾<sup>(٣)</sup> أي: عن عذاب، وتكون الباء - أيضاً - للمصاحبة، نحو ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾<sup>(٤)</sup> (أي: مصاحباً حمد ربك).

\* \* \*

(١) سورة البقرة الآية ١٧.

(ذهب) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بنورهم) الباء حرف جر. (نور) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف. و(هم) ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع.

(٢) سورة البقرة الآية ٨٦.

(أولئك) اسم إشارة مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع خبر. (اشتروا) فعل ماضٍ مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (الحياة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (الدنيا) صفة للحياة منصوبة بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (ب- الآخرة) الجار والمجرور متعلقان ب- اشتروا.

(٣) سورة المعارج الآية ١.

(سأل) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (سائل) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بعذاب) الباء حرف جر (عذاب) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان ب- سأل. (واقع) نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

(٤) سورة الحجر الآية ٩٨.

(فسبح) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر. سبّح فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (بحمد) الباء حرف جر. حمد اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل سبّح أي مشتملاً أو مصحوباً بحمد ربك. =

عَلَى لِإِسْتِعْلَاءٍ، وَمَعْنَى «فِي» وَ«عَنْ»  
يَعْنُ تَجَاوُزاً عَنِّي مَنِ قَدْ قَطِنَ  
وَقَدْ تَجِي مَوْضِع «بَعْدٍ» وَ«عَلَى»  
كما «عَلَى» مَوْضِع «عَنْ» قَدْ جُعِلَ

تستعمل «عَلَى» للاستعلاء كثيراً، نحو «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» وبمعنى «فِي»  
نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾<sup>(١)</sup> أي: في حين  
غفلة، وتستعمل «عَنْ» للمجاوزة كثيراً، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنْ الْقَوْسِ»  
وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>(٢)</sup> أي: بعد  
طبق، وبمعنى «عَلَى» نحو قوله:  
٢٠٨ - لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي  
أي: لا أفضلت في حسب عليّ، كما استعملت «عَلَى» بمعنى «عَنْ»

(ريك) رب مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير  
متصل مبني على الفتح مضاف إليه الواو حرف عطف. (كن) فعل أمر ناقص مبني على السكون  
واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (من الساجدين) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف  
خبر كن. وجملة (سبح) في محل جزم جواب شرط مقدر أي ضاق صدرك فسبح.  
(١) سورة القصص الآية ١٥.

(ودخل) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. دخل فعل ماضٍ مبني على  
الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (المدينة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة  
الظاهرة على آخره. وجملة دخل المدينة لا محل لها معطوفة على جملة الاستئناف. (على حين)  
جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل دخل وهو مضاف. (غفلة) مضاف إليه مجرور  
وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (من أهلها) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعت  
لغفلة. (أهل) مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.  
(٢) سورة الانشقاق الآية ١٩.

(التركيبن) اللام لام القسم. تركبن فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي النونات، ثم  
التقي ساكنان الواو والنون الأولى من نون التوكيد، فحذفت الواو وهي الفاعل وبقيت الضمة دليلاً  
على حذف الواو والنون نون التوكيد لا محل لها من الإعراب. (طبقاً) مفعول به منصوب وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (عن طبق) جار ومجرور متعلقان بـ تركبن.



في قوله :

٢٠٩ - إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُوقَشِيرَ

لَعَنَرُ اللَّهِ أَغْجَبَنِي رِضَاهَا

أي : إذا رضيت عني .

\* \* \*

شَبَّهُ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُغْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدُّ

تأتي الكاف للتشبيه كثيراً، كقولك : «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»، وقد تأتي للتعليل، كقوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي : لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد، وجُعِلَ منه قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢)</sup> أي ليس مثله شيء، ومما زيدت فيه قول رؤية :

٢١٠ - \* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ \*

أي : فيها المَقْقُ، أي : الطُولُ، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأَفِطَ؟ فقال : كَهَيْنَ، أي : هِيناً.

---

(١) سورة البقرة الآية ١٩٨.

(الواو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب . (اذكروه) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به . (كما) الكاف حرف جر . (ما) حرف مصدري وهو مع خبرها أو مجرورها في محل نصب مفعول مطلق . أو حال أي (اذكروه ذكراً حسناً) أو اذكروه مثل هداية آبائكم . (هداكم) هدى فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به وجملة هداكم صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب .

(٢) سورة الشورى الآية ١١.

(ليس) فعل ماضٍ مبني على الفتح . (كمثله) الكاف حرف جر زائد مؤكد . (مثل) خبر ليس مقدم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد والهاء مضاف إليه في محل جر . (شيء) اسم ليس مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره . والجملة من ليس واسمها وخبرها استئنافية لا محل لها من الإعراب .

وَأَسْتَغْمِلَ أَشْمَاءَ، وَكَذَا «عَنْ» وَ«عَلَى»

مَهْنُ أَجَلٍ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخْلٍ

استُغْمِلَ الكافُ إِسْمًا قَلِيلًا، كَقَوْلِهِ:

٢١١ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْتَهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْفُ وَالْفُتْلُ

فَالكافُ: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه «يَنْتَهَى»، والتقدير:

وَلَنْ يَنْتَهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّغْنِ، وَاسْتَعْمَلْتُ «عَلَى»، وَعَنْ «اسْمِينَ عِنْدَ

دُخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِمَا، وَتَكُونُ «عَلَى» بِمَعْنَى «فَوْقَ» وَ«عَنْ» بِمَعْنَى «جَانِبَ»،

وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٢١٢ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

تَصِلُ، وَعَنْ قَنِصٍ بِزَيْنَاءٍ مُجْهَلٍ

أَي: غَدَتْ مِنْ فَوْقِهِ، وَقَوْلُهُ:

٢١٣ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً

مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أَي: مِنْ جَانِبِ يَمِينِي.

\* \* \*

و«مُذَّ»، وَمُنْذُ «أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا» أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ: كَ«جِئْتُ مُذْذَعَا»

وَإِنْ يَجُرُّ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» أَسْتَبِينَ

تُسْتَعْمَلُ «مُذَّ»، وَمُنْذُ «إِسْمِينَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا الْإِسْمُ مَرْفُوعًا، أَوْ وَقَعَ

بَعْدَهُمَا فِعْلٌ؛ فَمِثَالُ الْأَوَّلِ «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» أَوْ «مُذْ شَهْرُنَا» فَ«مُذَّ»:

(إِسْمٌ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَا بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ «مُنْذُ»، وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ خَبَرِينَ

لَمَّا بَعْدَهُمَا، وَمِثَالُ الثَّانِي «جِئْتُ مُذْ ذَعَا» فَ«مُذَّ»: اسْمٌ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ عَلَى

الظَّرْفِيَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ «جِئْتُ».

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما خَرَفًا جر: بمعنى «مِنْ» إن كان المجرور ماضياً، نحو «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أي: من يوم الجمعة، وبمعنى «فِي» إن كان حاضراً، نحو «ما رأيته مُذْ يَوْمِنَا» أي: في يومنا.

\* \* \*

وَبَعْدَ «مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ» زَيْدَ «مَا» فَلَمْ يَعْزُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

تزداد «ما» بعد «مِنْ، وَعَنْ» والباء؛ فلا تكفها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحَنَّ نَدِيمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

(١) المسورة نوح الآية ٢٥.

(مما) من حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ما) حرف زائد. (خطباتهم) اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف (وهم) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه والجار والمجرور متعلقان بـ(أغرقوا). (أغرقوا) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٢) المسورة المؤمنون الآية ٤٠.

(عما) عن حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ما) زائدة للتوكيد. (قليل) اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بـ(نادمين). (ليصبحن) اللام لام القسم (يصبحن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي النونات والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين مبني على السكون في محل رفع اسم يصبح والنون حرف توكيد. (نادمين) خبر يصبح منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

(٣) المسورة آل عمران الآية ١٥٩.

(فيما) الفاء حرف استئناف والباء حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ما) ما زائدة أو مؤكدة. (رحمة) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بـ(لنت). (من الله) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(رحمة). (لنت) لان فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (لهم) جار ومجرور متعلقان بـ(لنت). والجملة مستأنفة مسوقة لتقرير ما يجب سلوكه لتأليف الناس وترغيبهم في الخير.

وَزَيْدَ بَعْدَ «رُبِّ»، وَالْكَافِ «فَكَفَّ» وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكَفَّ

تزداد «ما» بعد «الكاف»، و«رُبِّ» فتكفهما عن العمل، كقوله:

٢١٤ - فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا

كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

وقوله:

٢١٥ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

وَعَنَّا جِجْ بَيْتُهُنَّ الْمَهَارُ

وقد تزداد بعدهما ولا تكفهما عن العمل، وهو قليل، كقوله:

٢١٦ - مَاوِيَّ يَارُبُّنَّ مَا غَارَةَ

شَغَوَاءَ، كَاللُّذْعَةِ بِالْيَسَمِ

وقوله:

٢١٧ - وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسُ مُجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

\* \* \*

وَحُذِفَتْ «رُبِّ» فَجَرَتْ بَعْدَ «بَلِّ»

وَالْفَاءَ، وَيَعْدُ الْوَاوُ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، إلا في «رُبِّ» بعد الواو،

وفيما سنذكره، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء، و«بَلِّ» قليلاً؛ فمثاله بعد الواو.  
قوله:

\* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنِ \*

ومثاله بعد الفاء قوله:

٢١٨ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعِ

فَالْهَيْثُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِّلِ



ومثاله بعد «بَلْ» قوله :

٢١٩ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

لَا يُشْتَرَى كَثَائُهُ وَجَهْرُمُهُ

والشائع من ذلك حَذْفُهَا بعد الواو، وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ«رُبِّ» محذوفة من غير أن يتقدمها شيء، كقوله :

٢٢٠ - رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ

كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْحَ جَلِيلِهِ

\* \* \*

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رُبِّ، لَدَى حَذْفٍ، وَبَغْضُهُ يُرَى مُطْرِدًا

الجرُّ بغير «رُبِّ» محذوفاً على قسمين : مُطْرِدٍ، وغير مطرد.

فغير المطرد، كقول رؤية لمن قال له «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟» : «خَيْرٍ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ التَّقْدِيرِ : عَلَى خَيْرٍ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

٢٢١ - إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟

أَشَارَتْ كُتَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

أي : أشارت إلى كُتَيْبٍ، وقوله :

٢٢٢ - وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُتَّةِ

حَتَّى تَبْذُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أي : فارتقى إلى الأعلام.

والمُطْرِدُ كقولك : «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟» فدرهم : مجرور بِمِنْ

محذوفة عند سيويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج؛ فعلى مذهب سيويه

والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأبقي عمله، وهذا مُطْرِدٌ عندهما في مميز

«كَمْ» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

\* \* \*

## الإضافة

ثَوْنًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضِيفُ أَخَذِفَ كَطُورٍ مَيِّنًا  
وَالثَّانِي أَجْرُزٌ، وَأَنْوَ «مِنْ» أَوْ «فِي» إِذَا  
لَمْ يَضْلُحْ إِلَّا ذَاكَ، وَالْأَمَّ خُذًا  
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلًا أَوْ أَعْطِهِ التَّغْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

إذا أريدَ إضافةُ اسمٍ إلى آخرٍ حُذِفَ ما في المضاف: من نونٍ تلي  
الإعراب - وهي نونُ التثنية، أو نونُ الجمع، وكذا ما ألحق بهما - أو تنوين،  
وجُرَّ المضافُ إليه؛ فتقول: «هَذَانِ غُلَامَا زَيْنِدٍ، وهَوَلَاءِ بَنُوهُ، وهذا صَاحِبُهُ».

واختلف في الجاز للمضاف إليه؛ فقليل: هو مجرور بحرفٍ مقدرٍ  
- وهو اللام، أو «مِنْ»، أو «فِي» - وقيل: هو مجرور بالمضاف (وهو  
الصحيح من هذه الأقوال).

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها  
تكون أيضاً بمعنى «مِنْ» أو «فِي»، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار  
بقوله: «وَأَنْوَ مِنْ أَوْ فِي - إِلَى آخِرِهِ».

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير «مِنْ» أو «فِي» فالإضافة بمعنى  
ما تعيَّن تقديرُهُ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير «مِنْ» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو «هَذَا  
ثَوْبٌ خَزٌّ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ» والتقدير: هذا ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ.

ويتعين تقدير «في» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، نحو  
 «أعجبني ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا» أي: ضَرْبُ زَيْدٍ فِي الْيَوْمِ، ومنه قوله تعالى:  
 ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَىٰ  
 وَالنَّهَارِ﴾<sup>(٢)</sup>

فإن لم يتعين تقدير «مِنْ» أو «فِي» فالإضافة بمعنى اللام، نحو «هذا  
 غلامٌ زَيْدٍ، وهذه يدُ عمرو» أي: غلامٌ لزيد، ويدٌ لعمرو.

وأشار بقوله: «اخصص أولاً - إلى آخره» إلى أن الإضافة على  
 قسمين: مَحْضَةٌ، وغير مَحْضَةٌ.

فالمحضة هي: غير إضافة الوصف المُشابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضة هي: إضافة الوصف المذكور، كما سنذكره بعد، وهذه  
 لا تفيد الإِسْمَ (الأَوَّلَ) تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبين.

والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الإِسْمَ الأول: تخصيصاً إن كان  
 المضاف إليه نكرةً، نحو «هذا غلامٌ امرأةً»، وتعريفاً إن كان المضاف إليه

#### (١) سورة البقرة الآية ٢٢٦.

(للذين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (يؤلون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه  
 من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (من نسائهم) جار  
 ومجرور متعلقان بـ يؤلون. وحق تعدية فعل الالبلاء بـ(على) ولكنه ضمنه معنى البعد لأن المقسمين  
 يبعدون عن نسائهم. (ونساء) مضاف. (وهم) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر  
 مضاف إليه (تربص) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف  
 . (أربعة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف (أشهر) مضاف إليه مجرور  
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والكلام مستأنف لا محل له من الإعراب.

#### (٢) سورة سبأ الآية ٣٣.

(بل) حرف عطف للإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (مكر) خبر لمبتدأ  
 محذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف (والليل) مضاف إليه مجرور  
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (والنهار) الواو حرف عطف. النهار معطوف على الليل  
 مجرور وعلامة جره الكسرة والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول القول.

معرفة، نحو «هذا غلامٌ زيدٌ».

\* \* \*

وَأِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ «يَفْعَلُ» وَضَفَاءً، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُغْدَلُ  
كَرُبُّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعُ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ  
وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

هذا هو القسم الثاني من قِسْمِي الإضافة، وهو غير المحضة؛ وَضَبَطَهَا  
المصنف بما إذا كان المضاف وُضُفَ يشبه «يَفْعَلُ» - أي: الْفِعْلُ المضارع -  
وهو كل اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة  
(ولا تكون إلا بمعنى الحال).

فمثال اسم الفاعل: «هذا ضاربٌ زيدٌ، الآن أو غداً، وهذا راجيْنَا».

ومثال اسم المفعول: «هذا مَضْرُوبُ الأبِ، وهذا مُرَوِّعُ الْقَلْبِ».

ومثال الصفة المشبهة: «هذا حَسَنُ الْوَجْهِ، وقَلِيلُ الْحِيلِ، وَعَظِيمُ الْأَمَلِ».

فإن كان المضاف غيرَ وصفٍ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ؛ فالإضافة محضة:  
كالمصدر، نحو «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ» واسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو  
«هذا ضاربٌ زيدٌ أمْسٍ».

وأشار بقوله: «فعن تنكيره لا يُغْدَلُ» إلى أن هذا القسم من الإضافة  
- أعني غير المحضة - لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً؛ ولذلك تدخل «رُبُّ»  
عليه، وإن كان مضافاً لمعرفة، نحو «رُبُّ راجيْنَا» وتوصف به النكرة، نحو  
قوله تعالى: «هَذَا بَلِغُ الْكِبَرِ»<sup>(١)</sup> وإنما يفيد التخفيف؛ وفائدته ترجع إلى

(١) سورة المائدة الآية ٩٥.

(هدياً) حال منصوبة من جزاء وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، أو منصوبة على المصدر مفعول  
مطلق لفعل محذوف أي (يهديه هدياً) أو منصوب على التمييز والأوجه الثلاثة متساوية الرجحان.  
(بالغ) صفة لهدياً منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها وهو مضاف. (الكعبة) مضاف  
إليه لأن هذه الإضافة غير محضة.



اللفظ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية.

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً، كما تقدم؛ فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية، وسميت مَحْضَةً أيضاً؛ لأنها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة؛ فإنها على تقدير الانفصال، تقول: «هذا ضاربُ زيد الآن» على تقدير «هذا ضاربُ زيداً» ومعناها مُتَّحِدٌ، وإنما أضيف طلباً للخفة.

\* \* \*

وَوَضِلَ «أَلْ» بِذَا الْمُضَافِ مُتَّفَقٌ

إِنْ وَصِلْتُ بِالثَّانِ: كـ«الْجَعْدِ الشَّعْرُ»  
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي: كـ«زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي»  
لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته مَحْضَةً؛ فلا تقول: «هذا الغلامُ رَجُلٍ» لأن الإضافة مُنَافِيَةٌ للألف واللام؛ فلا يُجْمَع بينهما.

وأما ما كانت إضافته غيرَ مَحْضَةٍ - وهو المراد بقوله «بذا المضاف» - أي بهذا المضاف الذي تقدّم الكلامُ فيه قبل هذا البيت - فكان القياسُ أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف؛ لما تقدم من أنهما متعاقدان، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتَفِرَ ذلك، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه، كـ«الْجَعْدِ الشَّعْرُ، وَالضَّارِبِ الرَّجُلِ»، أو على ما أضيف إليه المضافُ إليه، كـ«زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه، ولا على ما أضيف إليه (المضاف إليه)، امتنعت المسألة؛ فلا تقول: «هذا الضاربُ رجلٍ» (ولا: هذا الضاربُ زيد) ولا «هذا الضاربُ رأسِ جانٍ».

هذا إذا كان المضاف غيرِ مثنى، ولا مجموع جمعٍ سَلَامَةٍ لمذكر، ويدخل في هذا المفردُ كما مُثِّلَ، وجمعُ التكسير، نحو: «الضوارب - أو

الضَّرَاب - الرَّجُل، أو غلام الرجل (وجمع السلامة لمؤنث، نحو: الضاربات الرجل، أو غلام الرجل).

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف، ولم يُشترط وجودها في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

\* \* \*

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ: إِنْ وَقَعَ مَثْنًى، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

أي: وُجُودُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الْوَصْفِ الْمُضَافِ إِذَا كَانَ مَثْنًى، أَوْ جَمْعًا اتَّبَعَ سَبِيلَ الْمَثْنَى - أي: عَلَى حَدِّ الْمَثْنَى، وَهُوَ جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ - يُغْنِي عَنْ وُجُودِهَا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ فَتَقُولُ: «هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدٌ، وَهَؤُلَاءِ الضَّارِبُونَ زَيْدٌ» وَتَحْذِفُ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ.

\* \* \*

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنًى، وَأَوَّلُ مُوْهُمَا إِذَا وَرَدَ

المُضَافُ يَتَخَصَّصُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ يَتَعَرَّفُ بِهِ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَهُ؛ إِذْ لَا يَتَخَصَّصُ الشَّيْءُ أَوْ يَتَعَرَّفُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ فِي الْمَعْنَى: كَالْمُتَرَادِفَيْنِ وَكَالْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ؛ فَلَا يَقَالُ: «قَمَحٌ بُرٌّ» وَلَا «رَجُلٌ قَائِمٌ» وَمَا وَرَدَ مُوْهُمَا لِذَلِكَ مُؤَوَّلٌ، كَقَوْلِهِمْ «سَعِيدٌ كُرْزٍ» فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِسَعِيدٍ وَكُرْزٍ (فِيهِ) وَاحِدٌ؛ فَيُؤَوَّلُ الْأَوَّلُ بِالْمُسَمًّى، وَالثَّانِي بِالْإِسْمِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي مُسَمًّى كُرْزٍ، أَيْ: مُسَمًّى هَذَا الْإِسْمِ، عَلَى ذَلِكَ يُؤَوَّلُ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ إِضَافَةِ الْمُتَرَادِفَيْنِ، كـ«يَوْمِ الْخَمِيسِ». وَأَمَّا مَا ظَاهَرَهُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، فَمُؤَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ، كَقَوْلِهِمْ: «حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى»، وَالْأَصْلُ: حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى؛ فَالْحَمَقَاءُ: صِفَةُ الْبَقْلَةِ، لَا لِلْحَبَةِ، وَالْأُولَى صِفَةُ السَّاعَةِ، لَا لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - وَهُوَ الْبَقْلَةُ، وَالسَّاعَةُ - وَأَقِيمَتْ صِفَتُهُ مُقَامَهُ، فَصَارَ «حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ،

وصلاة الأولى» فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

\* \* \*

وَرُبَّمَا أَكْتَسَبَ ثَانٍ أَوْ لَاحِظٌ تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا

قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويفهم منه ذلك المعنى، نحو «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» فصَحَّ تأنيث «بعض» لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث؛ لصلة الاستغناء بأصابع عنه: فتقول: «قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ» ومنه قوله: ٢٢٣ - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

فأثَّ المرَّ لإضافته إلى الرياح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرَّ بالرياح، نحو «تَسْفَهَتْ الرِّيحُ».

وربما كان المضاف مؤنثاً فَاكْتَسَبَ التذكير من المذكر المضاف إليه، بالشرط الذي تقدم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> فـ«رحمة»: مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى «الله» تعالى.

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجْزِ التأنيث؛ فلا تقول: «خَرَجْتُ غُلَامٌ هِنْدٌ» إذ لا يقال «خرجت هند» ويفهم منه خروج الغلام.

\* \* \*

وَيَبْغُضُ الْأَسْمَاءُ يُضَافُ أَبَدًا وَيَبْغُضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا

(١) سورة الأعراف الآية ٥٦.

(إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (رحمة) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه. (قريب) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (من المحسنين) جار ومجرور متعلقان بـ قريب.

من الأسماء ما يلزم الإضافة، وهو قسمان :

أحدهما : ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ؛ فلا يستعمل مفرداً - أي : بلا إضافة - وهو المراد بِشَطْرِ البيتِ، وذلك نحو «عِنْدَ، وَلَدَى، وَسِوَى، وَقُصَارَى الشَّيْءِ، وَحُمَادَاهُ : بمعنى غايته» .

والثاني : ما يلزم الإضافة معنى دون لفظٍ، (نحو «كُلٌّ، وَبَعْضٌ، وَأَيٌّ»؛ فيجوز أن يستعمل مفرداً - أي : بلا إضافة - وهو المراد بقوله : «وَبَعْضٌ ذَا» أي : وبعض ما لزم الإضافة (معنى) قد يستعمل مفرداً لفظاً، وسيأتي كل من القسمين .

\* \* \*

وَبَعْضٌ مَا يُضَافُ حَثْمًا أَمْتَنَغَ    إِيلاؤُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ  
كَوْخَدَ، لَبْنِي، وَدَوَالْنِي، سَعْدَنِي،    وَشَذَّ أَلَاءَ «يَدَنِي» لَلْبَنِي

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَافُ إلا إلى المضمَر، وهو المراد هنا،  
نحو «وَوَخَدَكَ» أي : منفرداً، و«لَبْنِيكَ» أي : إقامةً على إجابتك بعد إقامة،  
و«دَوَالْنِكَ» أي : إدالة بعد إدالة، و«سَعْدَنِيكَ» أي : إسعاداً بعد إسعاد، وشَذَّ  
إضافة «لَبْنِي» إلى ضمير الغيبة، ومنه قوله :

٢٢٤ - إِنَّكَ لَوَدَعَوْتَنِي وَدُونِي

زُورَاءُ ذَاتُ مُثَرَّعٍ بِعِيُونِ  
لَقُلْتُ لَبْنِيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

وشَذَّ إضافةً «لَبْنِي» إلى الظاهر، أنشد سيويه :

٢٢٥ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مُسَوْرًا

فَلَبَّيْ، فَلَبْنِي يَدَنِي مِسْوَرِ

كذا ذكر المصنفُ، وَيُفْهَمُ من كلام سيويه أن ذلك غير شاذ في  
«لَبْنِي»، و«سَعْدَنِي» .

ومذهب سيويه أن «لَبْنِيكَ» وما ذكر بعده مُثْنًى، وأنه منصوب على



المصدرية بفعل محذوف، وأن تشيته المقصودُ بها التكثيرُ؛ فهو على هذا مُلَحَقُ بالمشي، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أُنْجِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> أي: كَرَاتٍ، فـ«كَرَّتَيْنِ»: ليس المراد به مرتين فقط؛ لقوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> أي: مزدجراً وهو كَلِيلٌ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط؛ فتعين أن يكون المراد بـ«كَرَّتَيْنِ» التكثير، لا اثنين فقط، وكذلك «لَبَّيْكَ» معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم؛ فليس المراد الإثنين فقط، وكذا باقي أخواته، على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى، وأن أصله لَبَّيْ، وأنه مقصور، قُلِبَت ألفه ياء مع المضمر، كما قُلِبَت ألف «لَدَى، وَعَلَى» مع المضمر، في «لَدَيْهِ»، و«عَلَيْهِ».

ورَدَّ عليه سيويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و«عَلَى»؛ فكما تقول: «عَلَى زَيْدٍ» و«لَدَى زَيْدٍ» كذلك كان ينبغي أن يقال: «لَبَّيْ زَيْدٍ» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء؛ فقالوا:

\* فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِنْوَرٍ \*

فدل ذلك على أنه مُثْنَى، وليس بمقصور كما زعم يونس.

(١) سورة الملك الآية ٤.

(ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ارجع) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (البصر) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والجملة معطوفة لا محل لها من الإعراب. (كرتين) قائم مقام المفعول المطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى أي رجعتين.

(٢) سورة الملك الآية ٤.

(ينقلب) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (إليك) جار ومجرور متعلقان بـ«ينقلب». (البصر) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (خاسئاً) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها. (وهو) الواو واو الحال هو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (حسير) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال ثانية.

وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ «حَيْثُ» وَ«إِذَا» وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ  
إِفْرَادُ إِذَا، وَمَا كَاذُ مَعْنَى كَاذُ أَضِيفَ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَائِذُ»  
من اللازم للإضافة : ما لا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الجملة، وهو : «حيث، وإذا، وإذا» .

فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الإسمية، نحو «اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ  
جَالِسٌ» وإلى الجملة الفعلية، نحو «اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» أو «حَيْثُ يَجْلِسُ  
زَيْدٌ» وشدَّ إضافتها إلى مفرد كقوله :

٢٢٦ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعَا

(نَجْمًا يُضِيءُ كَالشُّهَابِ لَامِعَا)

وأما «إِذَا» فتضاف أيضاً إلى الجملة الإسمية، نحو «جِئْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ»،  
وإلى الجملة الفعلية، نحو : «جِئْتُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذف الجملة  
المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ جِنْدُ  
نُظْرُونَ﴾<sup>(١)</sup> وهذا معنى قوله : «وَإِنْ يُنَوَّنُ يَحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذَا» أي : وإن  
ينون «إِذَا» يَحْتَمَلُ إِفْرَادَهَا، أي : عدم إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً  
عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إِذَا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو «آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، ولا  
يجوز إضافتها إلى جملة إسمية؛ فلا تقول «آتِيكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم،  
وسيدكرها المصنف.

وأشار بقوله : «وَمَا كَاذُ مَعْنَى كَاذُ» إلى أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ «إِذَا» - في كونه  
ظرفاً ماضياً غير محدودٍ - ويجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إِذَا» من (الجملة  
وهي) الجمل الإسمية والفعلية، وذلك نحو «حين، ووقت، وزمان، ويوم»؛  
فتقول : «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتُ جَاءَ عَمْرُو، وَزَمَانٌ قَدِيمٌ بَكْرٌ، وَيَوْمٌ  
خَرَجَ خَالِدٌ» وكذلك تقول : «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقي.

(١) مرّ اعرابها في الجزء الأول من الكتاب {

وإنما قال المصنف: «أَضِيفَ جَوَازاً» ليعلم أن هذا النوع - أي ما كان مثل «إِذَا» في المعنى - يضاف إلى ما يضاف إليه «إِذَا» - وهو الجملة - جوازاً، لا وجوباً.

فإن كان الظرف غير ماضٍ، أو محدوداً، لم يُجَرَّ مُجَرًى «إِذَا» بل يُعامل غير الماضي - وهو المستقبل - معاملة «إِذَا» فلا يضاف إلى الجملة الإسمية، بل إلى الفعلية؛ فتقول: «أَجِيْتُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ» ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو «شَهْرٍ، وَحَوْلٍ» بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو «شَهْرٍ كَذَا، وَحَوْلٍ كَذَا».

\* \* \*

وَأَبْنِ أَوْ أَغْرِبْ مَا كِإِذَا قَدْ أَجْرِيَا      وَاخْتَرِ بِنَاءً مَثَلُ فِعْلٍ بُنِيََا  
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُغْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ      أَغْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا  
تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا يُضَافُ  
إِلَى الْجُمْلَةِ لَزُومًا، وَالثَّانِي: مَا يُضَافُ إِلَيْهَا جَوَازًا.

وأشار في هَذَيْنِ البيتين إلى أَنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعرابُ والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بـماضٍ، أو جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو جملة إسمية، نحو «هذا يومٌ جاء زيدٌ، ويومٌ يقوم عمرو، أو يومٌ بكرٌ قائمٌ». وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسيُّ والمصنفُ، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بـماضٍ البناءُ، وقد روي بالبناء والإعراب قوله:

\* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا \*      - ٢٢٧

بفتح نون «حين» على البناء، وكسرها على الإعراب.

وما وَقَعَ قَبْلَ فِعْلٍ مُغْرَبٍ، أو قَبْلَ مُبْتَدَأٍ، فالمختارُ فيه الإعرابُ، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: «وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا» أي: فلن يُغْلَطَ، وقد

قرىء في السبعة: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء، هذا ما اختاره المصنف.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو إلى جملة إسمية، إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماضٍ.

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً، وأما ما يضاف إليها وجوباً فَلَا زِمَ للبناء؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كَحَيْثُ، وَإِذَا، وَإِذَا.

\* \* \*

وَأَلْزَمُوا «إِذَا» إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ، كَالْهَنْ إِذَا أَعْتَلَى، وأشار في البيت إلى ما تقدّم ذكره، من أن «إِذَا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولا تُضَافُ إلى الجملة الإسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: «أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وأما «أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ» فـ«زيد» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداء، هذا مذهب سيويه. وخالفه الأخفش، فجَوُزَ كونه مبتدأ خَبَرَهُ الفعل الذي بعده.

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلاف بينهما في خبره؛ فسيويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً، والأخفش يُجَوِّزُ أن يكون اسماً؛ فَيَجُوزُ في «أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ» جعل

---

(١) سورة المائدة الآية ١١٩.

(هذا) الهاء حرف تنبيه (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يوم) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وقرأت يوم ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر. (ينفع) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (الصادقين) مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم. (صدقهم) صدق فاعل ينفع مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف. هم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وجملة ينفع وفاعلها في محل جر بإضافة يوم إليها.

«زَيْدٌ» مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز «أجيتك إذا زيدا قائم» عند الأخفش فقط.

\* \* \*

لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعْرَفٍ - بِلَا تَفَرُّقٍ - أَضِيفَ «كِلْتَا»، و«كِلَا»  
من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى: «كِلْتَا» و«كِلَا»؛ ولا يُضَافَانِ  
إلا إلى معرفة، مثني لفظاً ومعنى، نحو: «جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَكِلْتَا  
الْمَرَأَتَيْنِ» أو معنى دون لفظ، نحو «جَاءَنِي كِلَاهُمَا، وَكِلْتَاهُمَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:  
٢٢٨ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى

وَكَِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ

وهذا هو المراد بقوله: «لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعْرَفٍ»، واحترز بقوله «بلا تفرق»  
من مُعْرَفٍ أَفْهَمَ الْإِثْنَيْنِ بِتَفَرُّقٍ، فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ «كِلَا»، وَكِلْتَا» فلا تقول «كِلَا  
زيد وعمر و جاء»، وقد جاء شاذاً، كقوله:  
٢٢٩ - كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا

فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَمَّاتِ

\* \* \*

وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ «أَيَّا»، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفُ  
أَوْ تَثْوِي الْأَجْزَاءَ، وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْضُوعَةً أَيْ، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ  
وَأِنْ تُكُنْ شَرْطاً أَوْ اسْتِثْنَاءً فَمُطْلَقاً كَمَثَلِ بِهَا الْكَلَامَا  
من الأسماء الملازمة للإضافة معنى «أَيُّ» ولا تضاف إلى مفرد معرفة،  
إلا إذا تكررت، ومنه قوله:

٢٣٠ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ

غَدَاةَ التَّقِيَّةِ كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

أَوْ قَصَدْتَ الْأَجْزَاءَ، كَقَوْلِكَ: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟» أَيُّ: أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ  
أَحْسَنُ، وَلِذَلِكَ يَجَابُ بِالْأَجْزَاءِ، فَيَقَالُ: عَيْنُهُ، أَوْ أَنْفُهُ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ

فيها إذا قصد بها الاستفهام.

وأي تكون: استفهامية، وشرطية، وصفة، وموصولة.

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة؛ فتقول: «يعجبني أيهم قائم»، وذكر غيره أنها تضاف - أيضاً - إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو «يعجبني أي رجلين قاما».

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفةً لنكرة، أو حالاً من معرفة، ولا تضاف إلا إلى نكرة، نحو «مررت برجل أي رجل، ومررت بزيد أي فتى» ومنه قوله:

٢٣١ - فَأَوْمَأْتُ إِمَاءً خَفِيًّا لِحَبَّتْرِ

فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبَّتْرِ أَيَّمَا فِتَى

وأما الشرطية والاستفهامية: فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً، أي سواء كانا مُثْنَيْنِ، أو مجموعين، أو مفردين - إلا المفرد المعرفة؛ فإنهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية؛ فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن «أي» إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، نحو «مررت برجل أي رجل، وبزيد أي فتى»، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة، فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً، نحو: «أي رجل عندك؟ وأي عندك؟ وأي رجل تَضْرِبُ أضرب، وأياً تَضْرِبُ أضرب، ويُعْجِبُنِي أيهم عندك، وأي عندك» ونحو «أي الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أضرب، وأي رَجُلَيْنِ تَضْرِبُ أضرب، وأي الرِّجَالِ تَضْرِبُ أضرب، وأي رَجَالٍ تَضْرِبُ أضرب، وأي الرجلين عندك؟ وأي الرجال عندك؟ وأي رجل، وأي رجلين، وأي رجال؟».

\* \* \*

وَالزَّمُوا إِضَافَةَ «لَدُنْ» فَجَزَ وَنَضَبُ «غُدْوَةٌ» بِهَا عَنْهُمْ نَذَرُ  
وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ



من الأسماء الملازمة للإضافة «لَدُنْ، وَمَعَ».

فأما «لَدُنْ» فلابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عند أكثر العرب؛  
لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ - وهو الظرفية، وابتداء الغاية -  
وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن، وهو الكثير  
فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا  
عِلْمًا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقَيْسٌ  
تُغْرِبُهَا، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾  
لكنه أسكن الدال، وأشَمَّهَا الضم.

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قوله:

٢٣٢ - تَنْتَهِضُ الرُّغْدَةُ فِي ظَهْرِي

مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْغُصْنِ

ويجر ما ولي «لَدُنْ» بالإضافة إلا «غُدْوَةٌ» فإنهم نصبوها بعد «لَدُنْ» كقوله:

٢٣٣ - وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

---

(١) سورة الكهف الآية ٦٥.

(وعلمناه) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (علم) فعل ماضٍ مبني على  
السكون ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل مبني على  
الضم في محل نصب مفعول به أول. (من لدنا) من حرف جر لدن اسم مجرور وهو مضاف ونا  
ضمير متصل مبني على السكون مضاف إليه. (علماً) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة  
الظاهرة على آخره.

(٢) سورة الكهف الآية ٢.

(لينذر) اللام لام التعليل (ينذر) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل والفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (بأساً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظهيرة على آخره.  
(شديداً) نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (من لدنه) من حرف جر لدن اسم  
مجرور بمن مبني على السكون في محل جر وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في  
محل جر مضاف إليه والجار والمجرور متعلقان بشديد.

وهي منصوبة على التمييز، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «وَنَصَبُ غَدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدْرٌ» وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعة غدوةً.

ويجوز في «غدوة» الجر، وهو القياس، وَنَصَبُهَا نَادِرٌ فِي الْقِيَاسِ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى «غَدْوَةٍ» الْمَنْصُوبَةِ بَعْدَ «لَدْنٍ» جَازَ النِّصْبُ عَطْفًا عَلَى اللَّفْظِ، وَالْجَرُّ مِرَاعَاةً لِلأَصْلِ؛ فَتَقُولُ: «لَدْنٌ غَدْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ، وَعَشِيَّةٌ» ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ.

وحكى الكوفيون الرُّفْعَ فِي «غَدْوَةٍ» بَعْدَ «لَدْنٍ» وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِكَانَ الْمَحْذُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَدْنٌ كَانَتْ غَدْوَةٌ (وَ«كَانَ» تَامَةً).

وأما «مَعَ» فَلَا سَمَّ لِمَكَانِ الْإِصْطِحَابِ أَوْ وَقْتِهِ، نَحْوُ «جَلَسَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو»، وَجَاءَ زَيْدٌ مَعَ بَكْرٍ وَالْمَشْهُورُ فِيهَا فَتْحُ الْعَيْنِ، وَهِيَ مُغْرَبَةٌ، وَفَتْحُهَا فَتْحَةُ إِعْرَابٍ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَسْكُنُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٢٣٤ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ

وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِأَمَّا

وزعم سيويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وأدعى النحاس الإجماع على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيويه زعم أن ساكنة العين اسم.

هذا حكمها إن وليها متحرك - أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهي لغة ربيعة - فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يُبْقَى فَتْحُهَا فَيَقُولُ «مَعَ ابْنِكَ» وَالَّذِي يَبْنِيهَا عَلَى السَّكُونِ يَكْسِرُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَيَقُولُ «مَعَ ابْنِكَ».

\* \* \*

واضْمُمْ - بِنَاءً - «غَيْرًا» أَنْ عَدِمْتَ مَا	لَهُ أَضِيفَ، نَائِيًا مَا عَدِمَا
قَبْلُ كَغَيْرٍ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ	وَدُونُ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَعَلُ
وَأَغْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا	«قَبْلًا» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

هذه الأسماء المذكورة - وهي : غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست - وهي : أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك - وَعَلْ ؛ لها أربعة أحوال : تُبْنَى في حالة منها، وتُغَرَّبُ في بقيتها.

فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو «أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيْرَهُ، وجئت من قَبْلِ زَيْدٍ» أو حُذِفَ المضاف إليه، نُويِّ اللفظ، كقوله :  
٢٣٥ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً

فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً ؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنَوَّ لفظه معناه، فتكون (حينئذٍ) نكرة، ومنه قراءة مَنْ قرأ : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ﴾ بجر «قبل، وبعد» وتنوينهما ؛ وكقوله :  
٢٣٦ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُغَرَّبُ فيها .

أما الحالة التي تُبْنَى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه ونُويِّ معناه دون لفظه ؛ فإنها تبني حينئذٍ على الضم، نحو ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله :

٢٣٧ - \* أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ \*

وحكى أبو علي الفارسي «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» بضم اللام وفتحها وكسرهما، فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنَى، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف إليه، لفظاً ومعنى، وإِعْرَابُهَا إعراب ما لا ينصرف للصفة

---

سورة الروم الآية ٤ .

(الله) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم . (الامر) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره . (من قبل) من حرف جر قبل ظرف زمان مبني على الضم في محل جر . (ومن) الواو حرف عطف من حرف جر . (بعد) ظرف زمان مبني على الضم في محل جر .

ووزن الفعل، والكسْرُ على نية المضاف إليه لفظاً.

فقول المصنف «واضمم بناء - البيت» إشارة إلى الحالة الرابعة.

وقوله: «ناوياً ما عدما» مرآدُهُ أُنْكَ تَبْنِيهَا عَلَى الضَّم إِذَا حَذَفَتْ مَا تَصَاف إِلَيْهِ وَنَوَيْتَهُ مَعْنَى لَا لَفْظاً.

وأشار بقوله: «وأعربوا نصباً» إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنَوِّ لفظه ولا معناه؛ فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة.

وقوله: «نصباً» معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دَخَلَ (عليها) جُرَّتْ، نحو «مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين - أعني الأولى، والثانية - لأن حكمهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب - وهو: الإعراب، وسقوط التنوين - كما تقدم (في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها).

\* \* \*

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا  
يُحَذَفُ الْمَضَافُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَيُقَامُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ،  
فَيَعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>  
أَي: حُبُّ الْعِجْلِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>(٢)</sup> أَي: أَمْرُ رَبِّكَ،

---

(١) سورة البقرة الآية ٩٣.

(واشربوا) الواو واو الحال أو عاطفة اشربوا فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول وألف فارقة. (في قلوبهم) جار ومجرور متعلقان باشربوا وهو مضاف هم ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (العجل) مفعول ثانٍ منصوب على تقدير مضاف أي حب العجل. (بكفرهم) الباء حرف جر كفر اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلقان باشربوا وهو مضاف هم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

(٢) سورة الفجر الآية ٢٢.

جاء فعل ماضٍ مبني على الفتح. (ربك) رب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف =

فحذف المضاف - وَهُوَ «حُب، وأمر» - وأغرب المضاف إليه - وَهُوَ «العجل، وربك» - بإعرابه.

\* \* \*

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا      قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ  
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ      مُمَآثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

قد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف ممثلاً لما عليه قد عُطِفَ، كقول الشاعر:

٢٣٨ - أَكُلْ أَمْرِيءَ تَخَسِّينَ أَمْرًا

وَنَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

والتقدير «وَكُلَّ نَارٍ» فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، والشرط موجود، وهو: الْعُطْفُ عَلَى مُمَآثِلِ المحذوف وهو «كل» في قوله «أَكُلْ أَمْرِيءَ».

وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جَرِّه، والمحذوف ليس ممثلاً للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> في قراءة من جَرَّ «الْآخِرَةَ» والتقدير

= والكاف ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. وذلك على حذف مضاف والتقدير (وجاء أمر ربك).

سورة الأنفال الآية ٦٧.

(تريدون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (عرض) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف (الدنيا) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف. (الله) الواو حرف استئناف أو عاطفة (الله) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (يريد) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. (الآخرة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وجملة المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب. (والله) الواو حرف استئناف، الله لفظ الجلالة =

وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الْآخِرَةِ» ومنهم من يقدره «وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ»  
فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ (به)، والأوّل أولى، وكذا  
قدّره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح.

\* \* \*

وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ  
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضِفْتَ الْأَوَّلَ  
يُحَذَفُ المضاف إليه ويبقى المضاف كحالِهِ لو كان مُضَافاً؛ فَيُحَذَفُ  
تنوينُهُ.

وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا عُطِفَ عَلَى المضاف اسمُ مُضَافٍ إِلَى مِثْلِ  
المحذوفِ مِنَ الْإِسْمِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِمْ: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنِ قَالَهَا»  
التقدير: قطع الله يدَ مَنْ قَالَهَا، وَرَجُلٍ مَنِ قَالَهَا» فحذف ما أُضِيفَ إِلَيْهِ «يد»  
وهو «مَنْ قَالَهَا» لدلالة ما أُضِيفَ إِلَيْهِ «رجل» عليه، ومثله قوله:  
٢٣٩ - \* سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثَ سَهْلًا وَحَزْنَهَا \*

(التقدير: سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا) فحذف ما أُضِيفَ إِلَيْهِ سَهْلًا؛ لدلالة ما  
أُضِيفَ إِلَيْهِ «حزن» عليه.

هذا تقريرُ كلامِ المصنف، وقد يُفَعَّلُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُعْطَفْ مُضَافٌ إِلَى  
مِثْلِ المحذوفِ مِنَ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً  
فَمَا عَطَفْتَ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

فحذف ما أُضِيفَ إِلَيْهِ «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مُضَافاً، ولم  
يُعْطَفْ عَلَيْهِ مُضَافٌ إِلَى مِثْلِ المحذوف، والتقدير: «ومن قبل ذلك» ومثله

---

مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (عزيز) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة على آخره والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.



قراءة مَنْ قرأ شذوذاً: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أي: فلا خوف شيء عليهم.

وهذا الذي ذكره المصنف - من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور - هو مذهب المبرد.

ومذهب سيبويه أن الأصل «قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا» فحذف ما أضيف إليه «رَجَلَ» فصار «قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ» ثم أُقْحِمَ قوله «ورجل» بين المضاف - وهو «يَدَ» - والمضاف إليه - الذي هو «مَنْ قَالَهَا» - فصار «قطع الله يَدَ وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا».

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني، لا من: الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعضُ شُرَّاحِ الكتاب: وعند الفراء يكون الإسمان مُضَافَيْنِ إلى «مَنْ قَالَهَا» ولا حَذَفَ في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

\* \* \*

فَضَلَ مُضَافٍ شِبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ      مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبَّ  
فَضَلَ يَمِينٍ، وَاضْطَرَّارًا وَجِدًا:      بِأَجَنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَاً

أجاز المصنف أن يُفْصَلَ - في الاختيار - بين المضاف الذي هو شِبْهُ الفعل - والمراد به المصدرُ، واسمُ الفاعِلِ، والمضاف إليه، بما نَصَبَهُ الْمُضَافُ: من مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو شبهه.

فمثال ما فُصِّلَ فيه بينهما بمفعولٍ المضافِ قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّاؤُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> في قراءة ابن

(١) سورة الأنعام الآية ١٣٧.

(وكذلك) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (كذلك) جار ومجرور في محل نصب نعت لمصدر محذوف. (زين) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (لكثير) جار ومجرور متعلقان بـ زين. (من المشركين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لكثير. (قتل) مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (أولادهم) مضاف إليه مجرور =

عامر، بنصب «أولاد» وجر الشركاء.

ومثال ما فُصِّل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نَصَبه المضافُ الذي هو مصدرٌ، مَا حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوَثَّقُ بعربيته، «تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا، سَعَى لَهَا فِي رَدَاهَا».

ومثال ما فُصِّل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمٌ فاعل قراءةٌ بعض السلف ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفًا وَعَدِهِ رُسُلُهُ﴾<sup>(١)</sup> بنصب «وعد» وجر «رُسُل».

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء: «هل أنتم تاركو لي صاجبي» وهذا معنى قوله «فُضِّل مضاف - إلى آخره».

وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي: «هذا غلام والله زيد» ولهذا قال المصنف: «ولم يُعَبَّ فَضْلُ يمين».

وأشار بقوله: «واضطراباً وُجِدَا» إلى أنه قد جاء الفُضْلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداء.

---

= علامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (شركاؤهم) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

(١) سورة إبراهيم الآية ٤٧.

الفاء رابطة لجواب شرط محذوف. (لا) حرف نهى وجزم. (تحسين) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بـ لا الناهية والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (الله) لفظ الجلالة مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (مخلف) مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف و. (وعده) مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر مضاف إليه. (رسله) مفعول به أول لاسم فاعل مخلف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف إلى مفعوله الثاني وعد إذا تعدى مخلف إلى واحد فإن رسل يكون مفعولاً للمصدر وعد وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

فمثالُ الأجنبيِّ قوله :  
٢٤٠ - كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا

يُهودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ  
فَفَصَّلَ بـ«يَوْمًا» بين «كف» و«يهودي» وهو أجنبي من «كف»؛ لأنه  
معمول لـ«خَطَّ».

ومثالُ النعتِ قوله :  
٢٤١ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِي سَيْفَهُ

مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ  
الأصل «من ابن أبي طالب شيخ الأباطح» وقوله :  
٢٤٢ - وَلَيْتَنِي حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلِفَنِي

بِيَمِينِ أَضْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ  
الأصل «بيمين مقسيم أضدق من يمينك».

ومثالُ النداءِ قوله :  
٢٤٣ - وَفَاقَ كَغَبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذُكَ مِنْ

تَغْجِيلِ ثُلُوكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ  
وقوله :

٢٤٤ - كَانَ بِرِزْدُونَ أَبَا عَصَامٍ

زَيْدٍ حِمَارٍ دُقُّ بِاللُّجَامِ  
الأصل «وفاقُ بُجَيْرٍ يَا كَغَبُ» وكانَ بِرِزْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامٍ.

\* \* \*

## المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرَ، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا: كَرَامَ، وَقَذَى  
أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ؛ قَذِي جَمِيعُهَا يَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتُذِي  
وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَعَ قَبْلٍ وَآوِضُمْ فَانْكِسِرْهُ يَهْنُ  
وَالْفَا سَلَّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ - عَنْ هَذِيلٍ - انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ  
يُكْسَرُ آخِرُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا، وَلَا  
مَنْقُوصًا، وَلَا مثنًى، وَلَا مَجْمُوعًا جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ، كَالْمَفْرَدِ وَجَمْعِي  
التَّكْسِيرِ الصَّحِيحِينَ، وَجَمَعَ السَّلَامَةَ لِلْمُؤَنَّثِ، وَالْمَعْتَلِ الْجَارِي مَجْرَى  
الصَّحِيحِ، نَحْوَ «غُلَامِي، وَغُلْمَانِي، وَفَتَيَاتِي، وَذُلُوي، وَظَنِّي».

وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًا؛ فِيمَا أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا أَوْ مَنْقُوصًا، فَإِنْ كَانَ مَنْقُوصًا  
أَدْغَمَتْ يَاؤُهُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَفُتِحَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَتَقُولُ: «قَاضِيٌّ» رَفْعًا  
وَنَصْبًا وَجَرًّا، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ بِالمثنى وَجَمَعَ المذكر السالم فِي حَالَةِ الْجَرِّ  
وَالنَّصْبِ؛ فَتَقُولُ: «رَأَيْتُ غُلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ» وَ«مَرَزْتُ بِغُلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ»  
وَالْأَضْلُ: بِغُلَامَيْنِ لِي وَزَيْدَيْنِ لِي، فَحُذِفَتِ النُّونُ وَاللَّامُ لِلْإِضَافَةِ، ثُمَّ  
أَدْغَمَتْ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، وَفُتِحَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ.

وَأَمَّا جَمَعَ المذكر السالم - فِي حَالَةِ الرِّفْعِ - فَتَقُولُ فِيهِ أَيْضًا: «جَاءَ  
زَيْدِيٌّ»، كَمَا تَقُولُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَالْأَضْلُ: زَيْدُويٌّ، اجْتَمَعَتْ  
الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسُبِقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ؛ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً، ثُمَّ قَلْبَتِ الضَّمَّةُ  
كسرةً لَتَضَعَّ الْيَاءُ؛ فَصَارَ اللَّفْظُ: زَيْدِيٌّ.

وأما المشى - في حالة الرفع - فتسلم ألفه وتفتح ياء المتكلم بعده؛  
فتقول: «زَيْدُعِي، وَغُلَامَايَ» عند جميع العرب.

وأما المقصود فالمشهور في لغة العرب جعله كالمشى المرفوع؛ فتقول  
«عَصَايَ، وَفَتَايَ».

وهذيل قلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم؛  
فتقول: «عَصَيَّ» ومنه قوله:

٢٤٥ - سَبَقُوا هَوًى، وَأَغْنَقُوا لِهَوَاهُمْ

فَتُخْرِمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ؟

(فالحاصل: أن يا المتكلم تفتح مع المنقوص: كـ «رَامِيَّ»،  
والمقصور: كـ «عَصَايَ» والمشي: كـ «غُلَامَايَ» رفعا، و«غُلَامِيَّ» نصباً وجرأ،  
وجمع المذكر السالم: كـ «زَيْدِيَّ» رفعا ونصباً وجرأ).

وهذا معنى قوله: «فَذِي جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُهَا اخْتِذِي».

وأشار بقوله: «تدغم» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في  
المنقوص وجمع المذكر السالم والمشي، تدغم في ياء المتكلم.

وأشار بقوله: «وإن ما قبل واو ضَمَّ» إلى أن ما قبل واو الجمع: إن  
انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء، فإن لم ينضم  
- بل انفتح - بقي على فتحه، نحو «مُضْطَفُون»؛ فتقول: «مُضْطَفِي».

وأشار بقوله: «وَأَلْفَا سَلَمٌ» إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمشي والمقصور،  
لا تقلب ألفه ياء، بل تسلم، نحو «غُلَامَايَ» و«عَصَايَ».

وأشار بقوله: «وفي المقصور» إلى أن هذيلاً تقلب ألف المقصور  
خاصة؛ فتقول: «عَصَيَّ».

وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه: الفتح، والتسكين؛  
فتقول: «غُلَامِيَّ، وَغُلَامِيَّ».

## إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ : مُضَافاً، أَوْ مُجَرِّداً، أَوْ مَعَ أَنْ  
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ، وَلَا يَسْمِي مَصْدَرِ عَمَلٍ

يعمل المصدرُ عَمَلِ الفعلِ في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائباً مَنَابَ الفعلِ، نحو : «ضَرْباً زَيْداً» فـ«زَيْداً» منصوبٌ بـ«ضَرْباً» لنيابته مَنَابَ «اضْرِبْ» وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «اضْرِبْ» وقد تقدم ذلك في باب المصدر.

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مُقَدِّراً بـ«أَنْ» والفعل، أو بـ«مَا» والفعل، وهو المراد بهذا الفصل ؛ فيقدرُ بـ«أَنْ» إذا أريد المضيُّ أو الاستقبالُ، نحو «عجبت من ضَرْبِكَ زَيْداً - أَمْسَ، أو غداً» والتقديرُ : من أنْ ضَرَبْتَ زَيْداً أَمْسَ، أو من أنْ تَضْرِبَ زَيْداً غداً، ويقدر بـ«مَا» إذا أريد به الحالُ، نحو : «عجبت من ضَرْبِكَ زَيْداً الْآنَ» التقديرُ : ممَّا تَضْرِبُ زَيْداً الْآنَ.

وهذا المصدر المُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال : مضافاً، نحو «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً» ومجرداً عن الإضافة وأل - وهو المنون - نحو : «عجبت من ضَرْبِ زَيْداً» ومَحَلِّي بالالف واللام، نحو «عجبت من الضَّرْبِ زَيْداً».

وإِعْمَالُ المضاف أَكْثَرُ من إِعْمَالِ المنون، وإِعْمَالُ المنون أَكْثَرُ من إِعْمَالِ المحلِّي بـ«أل»، ولهذا بَدَأَ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرد، ثم المحلِّي.



ومن إعمال المنون قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>(١)</sup>  
يَتِيمًا<sup>(١)</sup> فـ«يتيمًا» منصوبٌ بـ«إطعام»، وقول الشاعر:  
٢٤٦ - بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

فـ«رؤوس» منصوبٌ بـ«ضرب».

ومن إعماله وهو مُحَلَّى بـ«أل» قوله:  
٢٤٧ - ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ

يَعْخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

وقوله:

٢٤٨ - فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُزْوَةٌ بَعْدَمَا

دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقوله:

٢٤٩ - لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي

كَرَرْتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فـ«أغداءه»: منصوبٌ بـ«النكايَةِ»، و«عزوة» منصوبٌ بـ«التأبين»  
و«مسمعا» منصوبٌ بـ«الضرب».

\* \* \*

وأشار بقوله: «ولاسم مضدرٍ عمل» إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل

(١) سورة البلد الآية ١٤.

(أو) حرف عطف. (إطعام) اسم معطوف مرفوع. (في يوم) الجار والمجرور متعلقان بـ«إطعام».  
(ذي) نعت ليوم مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف. (مسغبة) مضاف إليه  
مجرور وعلامة جره الكسرة على آخره. (يتيمًا) مفعول به لإطعام منصوب وعلامة نصبه الفتحة  
الظاهرة على آخره. فعمل المصدر المنون بمفعوله.

الفعل، والمراد باسم المصدر: ما سَاوَى المَصْدَر في الدلالة على معناه،  
وَحَالَفَهُ بَخْلُوهُ - لفظاً وتقديراً - من بعض ما في فعله دون تعويض: كَعَطَاءٍ؛  
فإنه مُسَاوٍ لِإِعْطَاءٍ مَعْنَى، ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله،  
وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يُعَوِّض عنها شيء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديراً؛  
فإنه لا يكون اسمَ مَصْدَرٍ، بل يكون مصدرأ، وذلك نحو: «قَاتَلَ» فإنه مصدرُ  
«قَاتَلَ» وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً، ولم  
يَخْلُ منها تقديراً، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: «قَاتَلَ قَيْتَالاً»،  
وضارَبَ ضِيرَاباً لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله «دون تعويض» مما خلا من بعض ما فعله لفظاً وتقديراً،  
ولكن عُوِّض عنه شيء، فإنه لا يكون اسمَ مصدر، بل هو مصدر، وذلك  
نحو عِدَّةٍ؛ فإنه مصدر «وَعَدَ» وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً،  
ولكن عُوِّض عنها بالتاء.

وزعم ابن المصنف أن «عَطَاءً» مصدر، وأن همزته حذفت تخفيفاً،  
وهو خلاف ما صَرَّحَ به غَيْرُهُ من النحويين.

ومن إعمال اسم المصدر قوله:  
٢٥٠ - أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

وَيَعْدُ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرُّتَاعَا

فـ«المائة» منصوبٌ بـ«عَطَائِكَ» ومنه حديثُ المَوْطَأِ: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ  
أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ»، فـ«امراته» منصوبٌ بـ«قُبْلَةِ» وقوله:

٢٥١ - إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ لَمْ يَجِدْ

عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُيسَّرًا

وقوله:

٢٥٢ - بَعِشْرَتِكَ الْكَرَامُ تُعَدُّ مِنْهُمْ

فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمْ أَلُوفًا

وإعمال اسم المَصْدَرِ قَلِيلٌ، وَمَنْ ادَّعَى الإجماعَ على جواز إعماله فقد وَهَمَ؛ فإن الخلافَ في ذلك مشهور، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد: \* أكفرا - البيت \* وقال ضياء الدين بن العلي في البسيط: ولا يبعد أن ما قام المصدر بعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

\* \* \*

وَبَغْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَمَلٍ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ

يُضَعَّفُ المَصْدَرُ إلى الفاعِلِ فيجره؛ ثم يَنْصَبُ المفعولُ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ شَرْبِ زَيْدِ الْعَسَلِ» وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شَرْبِ الْعَسَلِ زَيْدًا»، ومنه قوله:

٢٥٣ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وَجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>، فأعرب

(١) سورة آل عمران الآية ٩٧.

(والله) الواو حرف استئناف والجملة مستأنفة لغرض الحجج (الله) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (على الناس) جار ومجرور متعلقان بما تعلق به الخبر وهو الله. (حج) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف. (البيت) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (ومن) اسم موصول في محل جر بدل من الناس بدل بعض من كل أو اشتغال. والضمير محذوف أي منهم وأعربها بعضهم فاعلاً بـ حج وفيه نظر. (استطاع) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة استطاع صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. و(إليه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال لأنه كان في الأصل صفة لـ سبيلاً فلما تقدمت عليه أعربت حالاً.

«مَنْ» فاعلاً بحج، ورُدُّ بأنه يصيرُ المعنى: والله على جميع الناس أن يحج البيتَ المستطیع، وليس كذلك؛ فـ«مَنْ» بدلٌ من «الناس»، والتقدير: والله على الناس مستطيعهم حج البيت، وقيل: «مَنْ» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعله ذلك.

ويُضاف المَصْدَرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا».

\* \* \*

وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْاِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ  
إذا أضيف المَصْدَرُ إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً؛ فيجوز في تابعه - من الصفة، والعطف، وغيرهما - مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع؛ فتقول: «عَجِبْتُ مِنْ شَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ، والظَّرِيفُ».

ومن إتباعه (على) المحل قوله:

٢٥٤ - حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا

طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع «المظلوم» لكونه نعتاً لـ«المعقب» على المحل.

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً؛ فيجوز - أيضاً - في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل قوله:

٢٥٥ - قَدْ كُنْتُ دَائِمْتُ بِهَا حَسَانًا

خُفَاةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

فـ«اللَّيَّانَا»، معطوف على محل «الإفلاس».

\* \* \*

## إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كِفْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ    إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَفْزِلٍ  
لا يخلو اسمُ الفاعل من أن يكون معرفاً بأل، أو مجرداً.

فإن كان مجرداً عَمِلَ فَعْلِهِ، من الرفع والنصب، إن كان مستقبلاً أو  
حَالاً، نحو «هذا ضاربٌ زَيْدًا - الآن، أو غَدًا»، وإنما عمل لجريانه على  
الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جَرَيَانِهِ عَلَيْهِ: أنه مُوَافِقٌ لَهُ فِي  
الحركات والسكنات؛ لموافقة «ضارب» لـ «يَضْرِبُ»؛ فهو مُشَبَّهٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي  
هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو  
بمعناه؛ فهو مُشَبَّهٌ لَهُ مَعْنَى، لا لفظاً؛ فلا تقول: «هذا ضاربٌ زَيْدًا أَمْسَ»، بل  
يجب إضافته، فتقول: «هذا ضاربٌ زَيْدٍ أَمْسَ»، وأجاز الكسائيُ إعماله، وجعل  
منه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطٍّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>(١)</sup> فـ «ذِرَاعِيهِ» منصوب  
بـ «باسط»، وهو ماضٍ، وَخَرَجَهُ غَيْرَ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ.

---

(١) المسورة الكهف الآية ١٨.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (كلبهم) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه  
الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف  
إليه والميم علامة الجمع. (باسط) خبر كلب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.  
(ذراعيه) مفعول منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على  
السكون في محل جر مضاف إليه. (بالوصيد) جار ومجرور متعلقان بـ باسط.

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا، أَوْ خَرْفَ بَدَأَ، أَوْ نَفْيًا، أَوْ جَاصِفَةً، أَوْ مُسْنَدًا  
أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء  
قبله، كأن يقع بعد الاستفهام، نحو «أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا»، أو حرف النداء،  
نحو «يَا طَالِعًا جَبَلًا» أو النفي، نحو «مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا، أَوْ يَقَعُ نَعْتًا، نحو  
«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا» أَوْ حَالًا، نحو «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا» ويشمل  
هذين (النوعين) قوله: «أَوْ جَاصِفَةً» وقوله: «أَوْ مُسْنَدًا» معناه أنه يعمل إذا  
وقع خبرًا، وهذا يشمل خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ، نحو «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا» وَخَبَرَ نَاسِخِهِ أَوْ  
مَفْعُولِهِ، نحو «كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا، وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا، وَظَنَنْتُ زَيْدًا  
ضَارِبًا عَمْرًا، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا ضَارِبًا بَكْرًا».

\* \* \*

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ  
قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ فيعملُ عَمَلُ فَعْلِهِ، كما لو  
اعتمد على مذكورٍ، ومنه قوله:  
٢٥٦ - وَكَمْ مَالِيٍّ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ

إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمُرَةِ الْبَيْضِ كَالْذُمَى  
فـ«عَيْنِيهِ»: منصوبٌ بـ«ماليء» و«ماليء»: صفة لموصوفٍ محذوف،  
وتقديره: وكم شخص ماليء، ومثله قوله:  
٢٥٧ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا

فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ  
التقدير: كوغلٍ ناطحٍ صخرة.

\* \* \*

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِغْمَالُهُ قَدْ أَرْتَضِي  
إذا وقع اسمُ الفاعلِ صِلَةً لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً،



وحالاً؛ لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعل؛ إذ حَقَّ الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا - الْآنَ، أَوْ غَدًا، أَوْ أَمْسٍ».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين - منهم الرُّمَّانِي - أنه إذا وقع صِلَةٌ لَأَلْ لا يعمل إلا ماضياً، (ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً) وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ في التسهيل، وزعم أبْنَةُ بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً؛ باتفاقٍ، وقال بعد هذا أيضاً: ارتضى جميعُ النحويين إِعْمَالَهُ، يعني إذا كان صلة لأل.

\* \* \*

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ - فِي كَثَرَةٍ - عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ  
فَيَسْتَجِزُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَقَعِيلٍ  
يُصَاغُ للكثرة: فَعَّالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ؛ فيعمل عَمَلُ  
الفعلِ على حَدِّ اسمِ الفاعلِ، وإِعمالُ الثلاثةِ الأولِ أَكْثَرُ من إعمالِ فَعِيلٍ  
وَفَعِلٍ، وإِعمالُ فَعِيلٍ أَكْثَرُ من إعمالِ فَعِلٍ.

فمن إعمالِ فَعَّالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: «أما العَسَلُ فَأَنَا  
شَرَّابٌ»، وقول الشاعر:

٢٥٨ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا

وَلَيْسَ بِوَلَاجِ الْخَوَالِفِ أَغْقَلًا

فـ«العَسَلُ» منصوبٌ بـ«شَرَّابٍ»، و«جِلَالُهَا» منصوبٌ بـ«لَبَّاسٍ».

ومن إعمالِ مِفْعَالٍ قولُ بعض العرب: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا» فـ«بَوَائِكُهَا»  
منصوبٌ بـ«مِنْحَارٍ».

ومن إعمال فَعُولٍ قولُ الشاعر:

٢٥٩ - عَشِيَّةٌ سَغْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ

بِدُومَةٍ، تُجَرُّ دُونَهُ وَحَجِيجُ

فَلَعَى دِينَهُ، وَاهْتَجَّ لِلشُّوقِ؛ إِنَّهَا

عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

فـ«إِخْوَانُ» منصوبٌ بـ«هَيُوجِ».

ومن إعمال فَعِيلٍ قولُ بعضِ العرب: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»

فـ«دُعَاءُ» منصوبٌ بـ«سَمِيعِ».

ومن إعمال فَعِلٍ ما أنشده سيويه:

٢٦٠ - حَذِرَ أُمُوراً لَا تَضِيرُ، وَآمَنَ

مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وقوله:

٢٦١ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَعْرِقُونَ عِرْضِي

جَحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فِدَى

فـ«أُمُوراً» منصوبٌ بـ«حَذِرَ»، و«عِرْضِي» منصوبٌ بـ«مَعْرِقُونَ».

\* \* \*

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

ما سوى المفرد هو المشى والمجموع - نحو: الضَّارِبَيْنِ،

وَالضَّارِبَتَيْنِ، وَالضَّارِبِينَ، وَالضَّرَابَ، وَالضُّصُورِيبَ، وَالضَّارِبَاتِ - فحكمها

حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط؛ فتقول: «هَذَانِ

الضَّارِبَانِ زَيْدًا، وَهَؤُلَاءِ الْقَاتِلُونَ بَكْرًا»، وكذلك الباقي، ومنه قوله:

٢٦٢ - \* أَوْ الْفَأْمَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحِمَى \*

يُرِيدُ الْحَمَامُ وَقَوْلُهُ:

٢٦٣ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَعُومِهِمْ

عُفِّرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ

\* \* \*

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا، وَأَخْفِضَ، وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يجوز في اسم الفاعل العاملِ إضافتهُ إلى ما يليه من مفعول، ونصبه له؛ فتقول: «هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ، وَضَارِبُ زَيْدًا» فإن كان له مفعولانِ وَأَضَفْتُهُ إِلَى أَحَدِهِمَا وَجِبَ نَصْبُ الْآخَرِ؛ فتقول: «هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، وَمُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْدًا».

\* \* \*

وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعِ الَّذِي أَنْخَفَضَ

كَـ «مُبْتَغَى جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ»

يجوز في تابع معمولِ اسم الفاعلِ المجرورِ بالإضافة: الجرُّ، والنصبُ، نحو «هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَعَمْرًا»؛ فالجرُّ مراعاة للفظ، والنصب على إضمارِ فِعْلٍ - وهو الصحيح - والتقدير «ويضرب عمرًا» أو مراعاةً لمحلِّ المخفوض، وهو المشهور، وقد رُوِيَ بالوجهين قوله:

٢٦٤ - الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا

عُودًا تُزْجَى بَيْنَهَا أَطْفَالُهَا

بنصب «عَبْدٌ» وجره، وقال الآخر:

٢٦٥ - هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَاعُونَ بِنِ خِرَاقِ

بنصب «عَبْدٌ» عَطْفًا عَلَى محلِّ «دينار» أو على إضمارِ فعلٍ، التقدير: «أو تبعث عَبْدَ رَبِّ».

\* \* \*

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُغْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ  
فَهُوَ كَفِعْلِ صِيغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كـ «الْمُغْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي»

جميع ما تقدّم في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان  
بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالالف واللام عمل  
مطلقاً - يثبت لاسم المفعول؛ فتقول: «أَمْضَرُوبُ الزَّيْدَانِ - الآن، أو غداً،  
أو «جاء المَضْرُوبُ أبوهما - الآن، أو غداً، أو أمس».

وحكمه في المعنى والعمل حُكْمُ الفعلِ المَبْنِيِّ للمفعول؛ فيرفع  
المفعول كما يرفعه فِعْلُهُ؛ فكما تقول: «ضَرَبَ الزَّيْدَانِ» تقول: «أَمْضَرُوبُ  
الزَّيْدَانِ؟» وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا وَنَصِبَ الْآخَرَ، نحو الْمُغْطَى  
كَفَافاً يَكْتَفِي» فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو  
مرفوع لقيامه مقامَ الفاعل، و«كَفَافاً»: المفعول الثاني.

\* \* \*

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى، كـ «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ»

يجوز في اسم المفعول أن يُضَافَ إِلَى ما كان مرفوعاً به؛ فتقول في  
قولك «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ» فتضيف اسم المفعول إلى  
ما كان مرفوعاً به، ومثله «الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ»، والأصل: «الْوَرَعُ مَحْمُودُ  
مَقَاصِدُهُ» ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل؛ فلا تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ  
الْأَبِ زَيْدًا» تريد «ضَارِبِ أَبَوْهُ زَيْدًا».

\* \* \*

## أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْذَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كـ «رَدُّرْدَا»  
 الفعل الثلاثي (المتعدي) يجيء مَصْدَرُهُ على «فَعْل» قِيَاساً مُطَرِّدَاً، نَصٌّ  
 على ذلك سيبويه في مواضع؛ فتقول: رَدَّ رَدَاً، وَضَرَبَ ضَرْباً، وَفَهِمَ فَهْمًا،  
 وزعم بعضهم أنه لا ينقاسُ، وهو غير سديد.

\* \* \*

وَفِعْلُ الْإِلَازِمِ بَابُهُ فَعْلٌ كَفَرِحَ، وَكَجَوَى، وَكَشَلَلْ  
 أي: يجيء مصدر فَعْلٍ الإلَازِمِ على فَعْلٍ قِيَاساً، كَفَرِحَ فَرِحَاً، وَجَوَى  
 جَوَى، وَشَلَلْتُ يَدَهُ شَلَلًا.

\* \* \*

وَفَعْلُ الْإِلَازِمِ مِثْلُ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ، كَغَدَا  
 مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً: فَعَالَاً، أَوْ فَعَالَانَا - قَادِرٍ - أَوْ فَعَالَاً  
 فَأَوَّلُ لِذِي أَمْتِنَاعٍ كَابَى، وَالثَّانِي لِذِي اقْتَضَى ثَقُلْبَا  
 لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لِيَصَوْتٍ، وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ  
 يأتي مصدر فَعْلٍ الإلَازِمِ على فُعُولٍ قِيَاساً؛ فتقول: «قَعَدَ قُعُودًا، وَغَدَا  
 غُدُوءًا، وَبَكَرَ بُكُورًا».

وأشار بقوله: «ما لم يكن مستوجباً فَعَالَاً - إلى آخره» إلى أنه إنما يأتي مصدره  
 على فُعُولٍ، إذالم يستحق أن يكون مصدره على: فَعَالٍ، أَوْ فَعَالَانٍ، أَوْ فَعَالٍ.

فالذي استحق أن يكون مصدره على فَعَال هو: كل فعلٍ دلَّ على امتناع، كأبى إباء، ونَفَرَ نِفَاراً، وَشَرَدَ شِرَاداً، و(هذا) هو المراد بقوله: «فأولُ لذي امتناع».

والذي استحق أن يكون مصدره على فَعْلَان هو: كلُّ فعلٍ دلَّ على تَقَلُّبٍ؛ نحو: «طافَ طَوْفَاناً، وَجَالَ جَوْلَاناً، وَتَرَا نَرَوَاناً»، وهذا معنى قوله: «الثان للذي اقتضى تقلباً».

والذي استحق أن يكون مصدره على فُعَال هو: كلُّ فعلٍ دلَّ على داء، أو صوت؛ فمثال الأول: سَعَلَ سُعَالاً، وَزُكِمَ زُكَاماً، وَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً. ومثال الثاني: نَعَبَ الغراب نُعَاباً، وَنَعَقَ الراعي نُعَاقاً، وَأَزَّتِ القدر أزازاً، وهذا المراد بقوله: «للدَّاءِ فَعَال أو لصوت».

وأشار بقوله: «وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيل» إلى أن فَعِيلاً يأتي مصدرأ لما دلَّ على سَيْر، ولما دلَّ على صَوْت؛ فمثال الأول: ذَمَلَ ذَمِيلاً، وَرَحَلَ رَحِيلاً، ومثال الثاني: نَعَبَ نَعِيْباً، وَنَعَقَ نَعِيقاً (وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيْزاً، وَصَهَلَتِ الْخَيْلُ صَهِيْلاً).

\* \* \*

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهَلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلًا

إذا كان الفعل على فَعْلٍ - (ولا يكون إلا لازماً) - يكون مصدره على فُعُولَةٍ، أو عَلَى فَعَالَةٍ؛ فمثال الأول: سَهَلَ سُهُولَةً، وَصَعِبَ صُعُوبَةً، وَعَذَبَ عَذُوبَةً، ومثال الثاني: جَزَلَ جَزَالَةً، وَفَضَحَ فَضَاحَةً، وَضَخَمَ ضَخَامَةً.

\* \* \*

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ، كَسُخِطَ وَرَضِيَ

يعني أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقْيَسٍ، بل يُقْتَصَرُ فيه على

السمع، نحو: سَخِطَ سُخْطًا، وَرَضِيَ رِضًا، وَذَهَبَ ذَهَابًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَعَظَّمَ عَظْمَةً.

\* \* \*

وَعَبَّرَ فِي ثَلَاثَةِ مَقَاسٍ	مَضَرَّةٌ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ
وَزَكَّاهُ تَزْكِيَةً، وَأَجْمَلًا	إِجْمَالًا مِّنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا
وَأَسْتَعِذَّ اسْتِعَاذَةً، ثُمَّ أَقِمَ	إِقَامَةً، وَغَالِبًا، ذَا الثَّالِثِ
وَمَا يَلِي الْأَخْرُومَ وَأَفْتَحَا	مَعَ كَسْرِ ثَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزٍ وَضَلَّ: كَاضْطَفَى، وَضَمَّ مَا	يَزْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ مَصَادِرَ غَيْرِ الثَّلَاثِي، وَهِيَ مَقِيسَةٌ كُلُّهَا.

فَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ، فَمَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مُعْتَلًا؛ فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَمَصَدَرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، نَحْوُ «قُدَّسَ تَقْدِيسًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(١)</sup> وَيَأْتِي - أَيْضًا - عَلَى (وَزْنِ) فِعَالٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾<sup>(٢)</sup> وَيَأْتِي عَلَى فِعَالٍ بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ، وَقَدْ قُرِئَ ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ بِتَخْفِيفِ الدَّالِّ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًا فَمَضَرَّةٌ كَذَلِكَ، لَكِنْ تَحْذِفُ يَاءَ التَّفْعِيلِ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ؛ فَيَصِيرُ

(١) سورة النساء الآية ١٦٤.

(وكلم) الواو حرف عطف، كلم فعل ماضٍ مبني على الفتحز. (اللَّهُ) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (موسى) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (تكليمًا) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) سورة النبأ الآية ٢٨.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (كذبوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (بآياتنا) الباء حرف جر آياتنا اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (كذابًا) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

مَصْدَرُهُ عَلَى تَفْعِلَةٍ، نَحْوُ «زَكَّى تَزْكِيَّةً» وَنَدَرَ مَجِيئُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، كَقَوْلِهِ:  
٢٦٦ - بَاتَتْ تُنْزِي دَلَوَهَا تُنْزِيًّا

كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا

وإن كان مهموزاً - ولم يذكره المصنف هنا - فمَصْدَرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، وَعَلَى تَفْعِلَةٍ، نَحْوُ: خَطًّا تَخْطِيًّا وَتَخْطِئَةً، وَجَزًّا تَجْزِيًّا وَتَجْزِئَةً، وَتَبًّا تُنْبِئًا وَتَنْبِئَةً.

وإن كان على «أَفْعَلٍ» فقياسُ مَصْدَرِهِ عَلَى إِفْعَالٍ، نَحْوُ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَأَجْمَلَ إِجْمَالًا، وَأَعْطَى إِعْطَاءً.

هذا إذا لم يكن معتلّ العين؛ فإن كان مُعْتَلًّا العين نُقِلَتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ وَحُذِفَتْ، وَعُوضَ عَنْهَا تَاءُ التَّانِيثِ غَالِبًا، نَحْوُ: أَقَامَ إِقَامَةً، وَالْأَصْلُ: إِقْوَامًا، فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الْقَافِ، وَحُذِفَتْ، وَعُوضَ عَنْهَا تَاءُ التَّانِيثِ، فَصَارَ إِقَامَةً.

وهذا هو المراد بقوله: «ثم أقم إقامة»، وقوله: «وغالباً ذا التا لزم» إشارة إلى ما ذكرناه مِنْ أَنَّ التَّاءَ تُعَوِّضُ غَالِبًا، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِقَامَ الصَّلَوةِ﴾<sup>(١)</sup>

وإن كان على وزن تَفْعَّلٍ، فقياسُ مَصْدَرِهِ تَفَعَّلٍ - بضم العين - نَحْوُ: تَجَلَّ تَجَمُّلاً، وَتَعَلَّمَ تَعَلُّماً، وَتَكَرَّمَ تَكَرُّماً.

وإن كان في أوله همزة وصل كُسِرَ ثَالِثُهُ، وَزِيدَ أَلِفٌ قَبْلَ آخِرِهِ، سِوَاءَ كَانَ عَلَى وَزْنِ انْفَعَلَ، أَوْ افْتَعَلَ، أَوْ اسْتَفْعَلَ، نَحْوُ: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، وَاضْطَفَعِيَ اضْطِغْفَاءً، وَاسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَاجًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وما يلي الآخرُ مَدٌّ وافتحاً».

فإن كان استفعل معتلّ العين نُقِلَتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ،

(١) مرّ اعرابها في الجزء الاول من الكتاب .



وحذفت، وعُوْض عنها تاء التَّأْنِيث لزوماً، نحو: اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً، والأصل اسْتِعْوَاذًا، فنقلت حركة الواو إلى العين - وهي فاء الكلمة - و(حذفت) وعُوْض عنها التاء، فصار اسْتِعَاذَةً، وهذا معنى قوله «واستعد استعاذة».

ومعنى قوله: «وُضِمَ ما يَرْبُعُ في أمثال قد تَلَمَّلَما» أنه إن كان الفعل على وزن «تَفَعَّلَ» يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعَّلَ - بضم رابعه - نحو «تَلَمَّلَ تَلَمُّلاً، وتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرجاً».

\* \* \*

فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ - لِفَعْلَلًا، وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا يَأْتِي مَصْدَرُ فَعْلَلٍ عَلَى فِعْلَالٍ: كَدَخَّرَجَ دِخْرَاجًا، وَسَرْهَفَ سِرْهَافًا، وَعَلَى فَعْلَلَةٍ - وَهُوَ الْمَقِيْسُ فِيهِ - نَحْوُ «دَخَّرَجَ دَخْرَجَةً، وَبَهَّرَجَ بَهْرَجَةً، وَسَرْهَفَ سَرْهَفَةً».

\* \* \*

لِفَاعِلٍ: الْفِعْعَالُ، وَالْمُفَاعَلَةُ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ كُلُّ فَعْلٍ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ فَمَصْدَرُهُ الْفِعْعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ، نَحْوُ «ضَارَبَ ضِرَابًا وَمُضَارَبَةً، وَقَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً».

وأشار بقوله: «وَعَبَّرَ مَا مَرَّ - إلخ» إلى أن ما ورد من مَصَادِرٍ غيرِ الثَّلَاثِي عَلَى خِلَافِ مَا مَرَّ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ «عَادَلَهُ» كَانَ السَّمَاعُ لَهُ عَدِيلًا، فَلَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بَشْتٍ، كَقَوْلِهِمْ - فِي مَصْدَرِ فَعَّلَ الْمَعْتَلِ - تَفْعِيلًا، نَحْوُ:

\* بَأَثْتُ تُنْزِي دَلَوَهَا تُنْزِيًا \*

وَالْقِيَاسُ تُنْزِيَةٌ، وَقَوْلُهُمْ فِي مَصْدَرِ حَوَّلَ حِيْقَالًا، وَقِيَاسُهُ حَوَقْلَةٌ - نَحْوُ «دَخَّرَجَ دَخْرَجَةً» - وَمِنْ وَرُودِ «حِيْقَالٍ» قَوْلُهُ:  
٢٦٧ - يَا قَوْمِ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ

وَشَرُّ حِيْقَالٍ الرُّجَالِ الْمَوْتُ

وقولهم - في مصدر تَفَعَّلَ - يَفْعَلًا، نحو: تَمَلَّقَ تِمْلَاقًا، والقياسُ  
نَفْعَل تَفْعُلًا، نحو: تَمَلَّقَ تَمَلِّقًا.

\* \* \*

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ  
إذا أريدَ بيانُ المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فَعْلَةٌ - بفتح الفاء -  
نحو ضربته ضَرْبَةً، وقتلته قَتْلَةً.

هذا إذا لم يُتَيْنِ المصدرُ على تاء التأنيث، فإن بُني عليها وُصِفَ بما يدل  
على الوَحْدَةِ نحو: نَعْمَةٌ، وَرَحْمَةٌ، فإذا أريد المرة وصف بواحدة.

وإن أريدَ بيانُ الهيئة منه قيل: فِعْلَةٌ - بكسر الفاء - نحو جَلَسَ جَلْسَةً  
حَسَنَةً، وَقَعَدَ قِعْدَةً، ومات مِيتَةً.

\* \* \*

في غَيْرِ الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْرَةِ  
إذا أريدَ بيانُ المرَّة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على  
المصدر تاء التأنيث، نحو أكرمه إِكْرَامَةً، ودخرجته دِخْرَاجَةً.

وَشَذَّ بِنَاءِ فِعْلَةٍ لِلْهَيْئَةِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي، كقولهم: هِيَ حَسَنَةُ الْخُمْرَةِ،  
فَبَنَوْا فِعْلَةً مِنْ «اخْتَمَرَ» وَ«هُوَ حَسَنُ الْعِمَّةِ» فَبَنَوْا فِعْلَةً مِنْ «تَعَمَّمَ».

\* \* \*

## أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ (وَالصِّفَاتِ الْمَشْبَهَاتِ بِهَا)

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ، كَغَذَا  
 إِذَا أُرِيدَ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ جِيءَ بِهِ عَلَى مِثَالِ «فَاعِلٍ»  
 وَذَلِكَ مَقِيسُ فِي كُلِّ فِعْلٍ كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ - مُتَعَدِّياً كَانَ أَوْ  
 لَازِماً، نَحْوُ ضَرَبَ فَهُوَ ضَارِبٌ، وَذَهَبَ فَهُوَ ذَاهِبٌ، وَغَذَا فَهُوَ غَاذٍ، فَإِنْ كَانَ  
 الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ فَعِلَ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - فَإِذَا أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّياً، أَوْ لَازِماً؛ فَإِنْ كَانَ  
 مُتَعَدِّياً فَقِيَاسُهُ أَيْضاً أَنْ يَأْتِيَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى فَاعِلٍ، نَحْوُ رَكِبَ فَهُوَ رَاكِبٌ، وَعَلِمَ  
 فَهُوَ عَالِمٌ، وَإِنْ كَانَ لَازِماً، أَوْ كَانَ الثَّلَاثِيُّ عَلَى فَعَّلَ - بِضَمِّ الْعَيْنِ - فَلَا يُقَالُ  
 فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُمَا فَاعِلٌ إِلَّا سَمَاعاً، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ :

\* \* \*

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَّلْتُ وَفَعِلَ      غَيْرَ مُتَعَدِّ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ  
 وَأَفْعَلَ، نَخَوُ أَشِيرَ،      وَنَخَوُ صَذْيَانُ، وَنَخَوُ الْأَجْهَرِ

أَيَ : إِيْتَانُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ قَلِيلٌ فِي فَعَّلَ - بِضَمِّ الْعَيْنِ -  
 كَقَوْلِهِمْ : حَمُضٌ فَهُوَ حَامِضٌ، وَفِي فَعِلَ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - غَيْرَ مُتَعَدِّ، نَحْوُ :  
 أَمِنَ فَهُوَ آمِنٌ (وَسَلِمَ فَهُوَ سَالِمٌ، وَعَقَرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ)، بَلْ قِيَاسُ اسْمِ  
 الْفَاعِلِ مِنْ فَعِلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ لَازِماً أَنْ يَكُونَ عَلَى فَعِلَ - بِكَسْرِ  
 الْعَيْنِ - نَحْوُ «نَضِرَ فَهُوَ نَضِيرٌ، وَبَطَرَ فَهُوَ بَاطِرٌ، وَأَشِرَ فَهُوَ أَشِيرٌ» أَوْ عَلَى

فَعْلَانٌ، نحو «عَطِشَ فهو عَطْشَانٌ، وَصَدِيَ فهو صَدْيَانٌ» أو على أَفْعَلَ، نحو: «سَوَدَ فهو أَسْوَدٌ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرٌ».

\* \* \*

وَفَعْلٌ أَزْلَى، وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخَمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمُلٌ وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ، وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

إذا كان الفعل على وزنِ فَعْلٍ - بضم العين - كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزنِ فَعْلٍ كـ «ضَخَمَ فهو ضَخَمٌ، وَشَهَمَ فهو شَهَمٌ» وعلى فَعِيلٍ، نحو: «جَمُلَ فهو جَمِيلٌ، وَشَرَفَ فهو شَرِيفٌ»، ويقالُ مجيء اسم فاعله على أَفْعَلَ نحو «خُطِبَ فهو أَخْطَبٌ» وعلى فَعْلٍ نحو «بَطَلَ فهو بَطَلٌ».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعْلٍ المفتوح العين أن يكون على فاعلٍ، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلاً، نحو: طَابَ فهو طَيِّبٌ، وَشَاخَ فهو شَيْخٌ، وَشَابَ فهو أَشْيَبٌ، وهذا معنى قوله: «وَيَسْوَعِي الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ».

\* \* \*

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ مَعَ كَسْرِ مَثَلُوا الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا وَإِنْ فَتَحَتْ بِهِ مَا كَانَ الْكَسْرُ صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَجُمْلِ الْمُنْتَظَرِ

يقول: زِنَةُ اسمُ الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً: أي سواء كان مكسوراً من المضارع أم مفتوحاً؛ فتقول: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ، وَدَخَرَجَ يُدَخِّرُجُ فهو مُدَخِّرُجٌ، وَوَاصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ، وَتَدَخَّرَجَ يَتَدَخَّرَجُ فهو مُتَدَخِّرُجٌ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ».

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به

على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً - وهو ما قبل الآخر -  
نحو: مُضَارَب، ومُقَاتَل، ومُنْتَظَر.

\* \* \*

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي أَطْرَدَ زِنَةً مَفْعُولِ كَأْتِ مِنْ مَعَدِ  
إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة «مفعول»  
قياساً مطرداً نحو: «قَصَدْتُهُ» فهو مَقْصُود، وَضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوب، مَرَزْتُ بِهِ  
فهو مُمَرُور بِهِ.

\* \* \*

وَنَابَ ثَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْرُ ثَقَاةٍ أَوْ فَتَى كَجَبِيلٍ  
ينوب «فَعِيل» عن «مفعول» في الدلالة على معناه نحو «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ  
جَرِيحٍ، وَامْرَأَةً جَرِيحٍ، وَفَتَاةً كَحِيلٍ، وَفَتَى كَحِيلٍ، وَامْرَأَةً قَتِيلٍ، وَرَجُلًا قَتِيلٍ»  
فَنَابَ جَرِيحٍ وَكَحِيلٍ وَقَتِيلٍ، عَنْ: مجروح، ومكحول، ومقتول.  
ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَهَذَا مَعْنَى  
قَوْلِهِ: «وَنَابَ ثَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ».

وزعم ابن المصنف أن نيابة «فَعِيل» عن «مفعول» كثيرة، وليست مقيسة،  
بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر؛ فقد قال والده في التسهيل في  
باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم،  
وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مَقْيَسٌ فِي كُلِّ فَعْلٍ لَيْسَ لَهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ  
كجريح، فَإِنْ كَانَ لِلْفَعْلِ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ لَمْ يَنْبُ قِيَاساً كَعَلِيمٍ، وَقَالَ فِي بَابِ  
التذكير والتأنيث، وَصَوِّغُ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ عَلَى كَثَرَتِهِ غَيْرُ مَقْيَسٍ، فَجَزَمَ  
بِأَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ كَمَا جَزَمَ بِهِ هُنَا، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي نَفْيَ الْخِلَافِ.

وقد يُعْتَذَرُ عَنْ ابْنِ الْمَصْنَفِ بِأَنَّهُ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ فَعِيلًا لَا  
يَنْبُو عَنْ مَفْعُولٍ، يَعْنِي نِيَابَةً مُطْلَقَةً، أَيَّ مِنْ كُلِّ فَعْلٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ، بِنَاءً  
عَلَى مَا ذَكَرَهُ وَالِدُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ مِنْ أَنَّ الْقَائِلَ بِقِيَاسِهِ يَخْصُهُ بِالْفَعْلِ

الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل.

ونبة المصنف بقوله: نحو: «فتاة أوفتي كحيل» على أن فعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث، وستأتي هذه المسألة مبينة في باب التأنيث، إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في التسهيل أن فعلاً ينوب عن مفعول: في الدلالة على معناه، لا في العمل؛ فعلى هذا لا تقول: «مررت برجل جريح عبده» فترفع «عبده» بجريح، وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة.

\* \* \*

## الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةُ أَسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ أَسْمُ الْفَاعِلِ  
قد سبق أن المراد بالصفة: ما دَلَّ على معنى وذاتٍ، وهذا يشمل: اسم  
الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة استحسانُ جَرِّ فاعلها بها،  
نحو: «حَسَنَ الْوَجْهِ، وَمُنْطَلَقَ اللِّسَانِ، وَطَاهِرَ الْقَلْبِ» والأضلُّ: حَسَنُ  
وَجْهِهِ، وَمُنْطَلَقَ لِسَانِهِ، وَطَاهِرَ قَلْبِهِ؛ فوجهه: مرفوع بحسن على الفاعلية  
ولسانه: مرفوع بمنطلق، وقلبه: مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من  
الصفات؛ فلا تقول: «زَيْدٌ ضَارِبُ أَبِي عَمْرٍا» تريد ضارب أبو عمراً، ولا  
«زَيْدٌ قَائِمُ أَبِي غَدَا» تريد زيد قائم أبوه غداً، وقد تَقَدَّمَ أن اسم المفعول  
يجوز إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ أَبِي» وهو حينئذٍ جَارٍ  
مَجْرَى الصفة المشبهة.

\* \* \*

وَصَوِّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ  
يعني أن الصفة المشبهة لا تُصَاغُ من فعل مُتَعَدٍّ؛ فلا (تقول: «زَيْدٌ قَاتِلُ  
أَبِي بَكْرٍا» تريد قاتل أبوه بكرأ، بل لا) تصاغ إلا من فعل لازم، نحو:  
«طَاهِرِ الْقَلْبِ، وَجَمِيلِ الظَّاهِرِ» ولا تكون إلا للحال، وهو المراد بقوله:  
«الحاضر»؛ فلا قول: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ - غَدَا، أَوْ أَمْسَ».

وَبَّه بقوله: «كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين؛ أحدهما: ما وَازَنَ المضارع، نحو: «طاهر القلب» وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يُوَازِنه، وهو الكثير، نحو «جميل الظاهر»، وَحَسَنَ الوجه، وَكَرِيمَ الأبِ، وإن كانت من غير ثلاثي وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارع، نحو «مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ».

\* \* \*

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُغْدَى لَهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُذِيَ  
أي: يَثْبُتُ لهذه الصفة عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي، وهو: الرفع،  
والنصب نحو «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل،  
و«الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن «حسناً» شبيه بِضَارِبِ فِعْمَلٍ  
عَمَلُهُ، وأشار بقوله: «عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُذِيَ» إلى أن الصفة المشبهة تعمل  
على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها، كما أنه لا  
بد من اعتمادها.

\* \* \*

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنِبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ  
لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه؛  
فلم يَجْزِ تقديم مَعْمُولِهَا عليها، كما جاز في اسم الفاعل؛ فلا تقول: «زَيْدٌ  
الْوَجْهُ حَسَنٌ» كما تقول: «زَيْدٌ عَمراً ضاربٌ» ولم تعمل إلا في سببي، نحو  
«زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تعمل في أجنبي؛ فلا تقول «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمراً» واسم  
الفاعل يعمل في السببي، والأجنبي، نحو «زَيْدٌ ضاربٌ غلامه»، وَضَارِبٌ  
عَمراً.

\* \* \*

فَارْفَعِ بِهَا، وَانْصِبْ، وَجُرْ - مَعَ أَلْ  
وَدُونَ أَلْ - مَضْحُوبَ أَلْ، وَمَا اتَّصَلَ



بِهَا: مُضَافاً، أَوْ مُجَرِّداً، وَلَا  
تُجَرِّزُ بِهَا - مَعَ أَلْ - مِنْ أَلْ خَلاَ  
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيِهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا  
الصفة المشبهة إما أن تكون بالالف واللام، نحو «الحسن» أو مجردة  
عنهما، نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال سِتَّةَ :

الأول: أن يكون المعمول بأل، نحو «الحسن الوجه، وحسن الوجه».

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أَل، نحو «الحسن وَجْهِ الأب، وَحَسَنَ  
وَجْهِ الأب».

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو «مررت بالرجُل  
الحَسَنِ وَجْهَهُ، وَبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ».

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. نحو  
«مررت بالرجُل الحسنِ وَجْهَهُ غُلامِهِ، وَبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ غُلامِهِ».

الخامس: أن يكون مجرداً من أَل دون الإضافة، نحو «الحَسَنُ وَجْهَهُ  
أب، وَحَسَنَ وَجْهَهُ أَبٍ».

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من أَل والإضافة، نحو «الحسن  
وَجْهاً، وَحَسَنَ وَجْهاً».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل  
المذكورة: إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجر.

فيتحصَّلُ حينئذٍ وثلاثون صورةً.

والى هذا أشار بقوله «فارفع بها» أي: بالصفة المشبهة، «وانصب،  
وجر، مع أَل» أي: إذا كانت الصفة بأل، نحو «الحسن» و«دون أَل» أي: إذا  
كانت الصفة بغير أَل، نحو «حسن» «مصحوب أَل» المعمول المصاحب لأل،  
نحو «الوجه» «وما اتصل بها: مضافاً، أو مجرداً» أي: والمعمول المتصل بها

- أي: بالصفة - إذا كان المعمول مضافاً، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت قوله: «مضافاً» المعمول المضاف إلى ما فيه أل، نحو «وجه الأب» والمضاف إلى ضمير الموصوف، نحو «وجهه» والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو «وجه غلامه» والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو «وجه أب».

وأشار بقوله: «ولا تَجْرُزُ بها مع أل - إلى آخره» إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها - إذا كانت الصفة بأل - أربع مسائل: الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو «الحسن وَجْه».

الثانية: جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو «الحسن وَجْه غُلامه».

الثالثة: جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو «الحسن وَجْه أب».

الرابعة: جر المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو «الحسن وَجْه».

فمعنى كلامه «ولا تجرر بها» أي بالصفة المشبهة، إذا كانت الصفة مع أل، إسماءً خلاً من أل أو خلاً من الإضافة لما فيه أل، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّه كما يجوز رفعه ونصبه؛ كالحسن الْوَجْه، والحسن وَجْه الأب، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعها إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال.

\* \* \*

## التَّعْجُبُ

بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ «مَا» تَعْجَبَا      أَوْ جِيءَ بِـ «أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا  
وَتَلَوْا أَفْعَلْ انْصَبَّهُ: كـ «مَا»      أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأُضِدِّقْ بِهِمَا

للتعجب صيغتان: إحداهما «ما أفعله» والثانية «أفعل به» وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انطق بأفعل بعد «ما» للتعجب، نحو: «ما أحسن زيداً، وما أوفى خليلين» أو جيء بأفعل قبل مجرور ببا، نحو: «أحسن بالزئدين، وأضدق بهما».

فما: مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه، و«أحسن» فعلٌ ماضٍ، فاعله ضميرٌ مستتر عائد على «ما» و«زيداً» مفعولٌ أحسنَ، والجملة خبر عن «ما»، والتقدير «شيءٌ أحسنَ زيداً» أي جعله حسناً، وكذلك «ما أوفى خليلين».

وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب، لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.

واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم، نحو: «ما أفقرني إلى عفو الله» وعلى فعلية «أفعل» بدخول نون التوكيد عليه في قوله:

٢٦٨ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْمَةً

فَأَخْرَبَهُ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرَبَا

أراد «وأخرين» بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفاً في الوقف.

وأشار بقوله: «وتلو أفعل» إلى أن تالَى «أفعل» يُنصبُ لكونه مفعولاً، نحو «مَا أَوْفَى خَلِيلِنَا».

ثم مَثَلْ بقوله: «وَأُضِدِّقُ بِهِمَا» للصيغة الثانية.

وما قدمناه من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، والتقدير: «شيء أحسنَ زيداً» أي جعله حسناً، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: «الذي أحسنَ زيداً شيء عظيم» وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: «أي شيء أحسنَ زيداً؟» وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: «شيء أحسنَ زيداً عظيم».

\* \* \*

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ أَسْتَبِخْ    إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ

يجوز حذف المتعجب منه، وهو المنصوب بعد أفعل والمجرورُ بالباء بعد أفعل، إذا دلَّ عليه دليل؛ فمثالُ الأول قوله:

٢٦٩ - أَرَى أُمَّ عَمْرٍو، دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا

بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَضْبَرَا

التقدير: «وما كان أضبرها» فحذف الضمير وهو مفعول أفعل؛ للدلالة عليه بما تقدم، ومثالُ الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(١)</sup> التقدير - والله أعلم - وأبصر بهم، فحذف «بهم» لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر:

---

(١) سورة مريم الآية ٣٨.

(اسمع) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر مبني على السكون ويراد به التعجب. (بهم) الباء حرف جر زائد والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل. الواو حرف عطف. (أبصر) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر مبني على السكون يراد به التعجب والفاعل محذوف دل عليه دليل بحذفه.

٢٧٠ - فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِئَةُ يَلْقَاهَا

حَمِيداً، وَإِنْ يَسْتَتْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ  
أي: فأجدر به فحذف المتعجب منه بعد «أفعل» وإن لم يكن معطوفاً  
على أفعل مثله، وهو شاذ.

\* \* \*

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَالَ لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُثْمَا  
لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة؛ فلا  
يستعمل من أفعل غير الماضي، ولا من أفعل غير الأمر، قال المصنف: وهذا  
مما لا خلاف فيه.

\* \* \*

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ، ثُمَّ، غَيْرِ ذِي اثْنَيْنِ  
وَعَبْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا، وَعَبْرِ سَائِلِكِ سَبِيلٍ فِعْلًا  
يشترط في الفعل الذي يُصَاغُ منه فعلا التعجب شروط سبعة:

أحدها: أن يكون ثلاثياً: فلا يُبْنِيَانِ مما زاد عليه، نحو ذُخِرَجَ  
وانْطَلَقَ واستخرج.

الثاني: أن يكون منصرفاً؛ فلا يُبْنِيَانِ من فعل غير متصرف، كنِعَمَ،  
وبُشٍّ، وَعَسَى، وَلَيْسَ.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة؛ فلا يبنيان من «مات» و«فني»  
ونحوهما؛ إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تاماً، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو «كان»  
وأخواتها؛ فلا تقول «ما أَكُونُ زَيْدًا قائماً» وأجازه الكوفيون.

الخامس: أن لا يكون منفيّاً، واحترز بذلك من المنفي: لزوماً، نحو  
«مَا عَاجَ فُلَانٌ بِالذَّوَاءِ» أي: ما انتفع به، أو جوازاً نحو «ما ضَرَبْتُ زَيْدًا».

السادس: أن لا يكون الوصف منه على أفعل، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: كَسَوَدَ فهو أَسْوَدُ، وَحَمَرَ فهو أَحْمَرُ، والعيوب كَحَوَلَ فهو أَخْوَلُ، وَعَوَرَ فهو أَغْوَرُ؛ فلا تقول «ما أَسْوَدَه» ولا «ما أَحْمَرَه» ولا «ما أَخْوَلَه» ولا «ما أَغْوَرَه» ولا «أغور به» ولا «أخول به».

السابع: أن لا يكون مبنياً للمفعول نحو: «ضرب زيد»؛ فلا تقول «ما أضرب زيدا» تريد التعجب من ضرب أوقع به؛ لثلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه.

\* \* \*

وَأَشَدَّ، أَوْ أَشَدَّ، أَوْ شَبَّهُمَا يَخْلَفُ مَا بَغَضَ الشُّرُوطِ عَدِمًا وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ - بَعْدُ - يَنْتَصِبُ وَيَعْدُ أَفْعَلُ جَرُّهُ بِالْبَائِ يَجِبُ يعني أنه يُتَوَصَّلُ إِلَى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدّ ونحوه وبأشدّ ونحوه، وَيُنْصَبُ مَصْدَرُ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْعَادِمِ الشُّرُوطِ بَعْدَ «أَفْعَلٍ» مَفْعُولًا، وَيَجْرُ بَعْدَ «أَفْعَلٍ» بِالْبَاءِ؛ فَتَقُولُ «مَا أَشَدَّ دَخَرَجَتُهُ، وَاسْتَخْرَاجُهُ» و«أَشَدَّ بِدَخَرَجَتِهِ، وَاسْتَخْرَاجِهِ»، و«مَا أَقْبَحَ عَوْرَتُهُ، وَأَقْبَحَ بَعْوَرَتِهِ، وَمَا أَشَدَّ حُمْرَتُهُ، وَأَشَدَّ بِحُمْرَتِهِ».

\* \* \*

وَبِالنُّدُورِ أَخْكَمَ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُبْنَى مِنْهَا حُكْمَ بِنْدُورِهِ، وَلَا يَقَاسُ عَلَى مَا سُمِعَ مِنْهُ، كَقَوْلِهِمْ «مَا أَخْصَرَهُ» مِنْ «اخْتَصِرَ» فَبَنَوْا أَفْعَلَ مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَكَقَوْلِهِمْ «مَا أَخْمَقَهُ» فَبَنَوْا أَفْعَلَ مِنْ فِعْلِ الْوَصْفِ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ، نَحْوَ حَمِيقَ فَهُوَ أَخْمَقُ، وَقَوْلِهِمْ «مَا أَغْسَاهُ، وَأَغْسِ بِهِ» فَبَنَوْا أَفْعَلَ وَأَفْعَلَ بِهِ مِنْ «عَسَى» وَهُوَ فِعْلٌ غَيْرُ مُتَصَرِفٍ.

\* \* \*

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ، وَوَضْلُهُ بِمَا أَلْزَمَا  
وَفَضْلُهُ: بِظَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ؛ فلا تقول : «زيداً ما أحسن»  
ولا «ما زيداً أحسن» ولا «يزيد أحسن» ويجب واصله بعامله ؛ فلا يفصل بينهما  
بأجنبي، فلا تقول في «ما أحسن مُعْطِيكَ الدَّرْهَمَ» : «ما أحسن الدرهم  
معطيك» ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : «ما أحسن يزيد  
ماراً» تريد «ما أحسن ماراً يزيد» ولا «ما أحسن عندك جالساً» تريد «ما أحسن  
جالساً عندك» فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز  
الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ، والمشهور جوازه،  
خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه،  
ومما ورد فيه الفصل في الشر قول عمرو بن معد يكرب : «لِلَّهِ ذُرُّ بَنِي سُلَيْمٍ مَا  
أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا، وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ  
بَقَاءَهَا» وقول علي كرم الله وجهه، وقد مرَّ بِعَمَّارٍ فمسح التراب عن وجهه :  
«أَغْرَزَ عَلَيَّ أبا الْيَقْظَانَ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحاً مُجَدِّلاً»، ومما ورد منه من النظم قول  
بعض الحصابة رضي الله عنهم :

٢٧١ - وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا

وَأَخِيبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمَ

وقوله :

٢٧٢ - خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُوراً، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

\* \* \*

## نِعَمَ وَبِشَسْ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

فِغْلَانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّقَيْنِ      نِعَمَ وَبِشَسْ، رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ  
مُقَارِنِي «أَل» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا      قَارَنَهَا: كَ «نِعَمَ عُقْبَى الْكُرْمَا»  
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرَا يُفْسِّرُهُ      مُمَيِّزٌ: كَ «نِعَمَ قَوْمًا مَغْشَرُهُ»

مذهبُ جمهورِ النحويين أن «نِعَمَ، وَبِشَسْ» فعْلان؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو «نِعَمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِشَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ» وذهب جماعة من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسْمَانِ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم «نعم السَّيْرُ على بِشَسِ الْعَيْرِ» وقول الآخر «والله ما هي بِنِعَمِ الْوَلَدِ، نَضْرُهَا بُكَاءً، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ» وَخُرَجَ على جَعَلِ «نعم وبشَس» مفعولين لقولٍ محذوفٍ واقع صفةً لموصوفٍ، وهو المجرور بالحرف، لا «نعم وبشَس»، والتقدير: نعم السَّيْرُ على غَيْرِ مَقُولٍ فيه بِشَسِ الْعَيْرِ، وما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نعم الْوَلَدِ؛ فحذف الموصوف والصفة، وأقيم المعمول مُقَامَهُمَا مع بقاء «نعم وبشَس» على فعليتهما.

وهذان الفعلان لا يتصرفان؛ فلا يُسْتَعْمَلُ غَيْرُ الْمَاضِي، ولا بُدُّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مُحَلَّى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، نحو «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» ومنه



قوله تعالى: ﴿يَنصِرَنَّكَ الْمَلَأُ وَيَنصِرَنَّكَ الْمَلَأُ﴾<sup>(١)</sup> واختلف في هذه اللام؛ فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كله من أجل زيد، ثم خصصت زيدا بالذكر؛ فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازاً، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كله مبالغة، وقيل: هي للعهد.

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل»، كقوله: «نِعْمَ عُقْبَى الْكَرَمَا»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٢)</sup>

الثالث: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو «نعم قوماً معشره» ففي «نعم» ضمير مستتر يفسره «قوماً» و«معشره» مبتدأ، وزعم بعضهم أن «معشره» مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن «قوماً» حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثل «نعم قوماً معشره» قوله تعالى: ﴿يُنْشِئُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>(٣)</sup> وقول الشاعر:

(١) سورة الحج الآية ٧٨.

(الفاء) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (نعم) فعل ماضٍ مبني على الفتح يفيد المدح. (المولى) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره. (ونعم) الواو حرف عطف، نعم فعل ماضٍ مبني على الفتح، (النصير) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٢) سورة النحل الآية ٣٠.

(ولنعم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب واللام لام التأكيد (نعم) فعل ماضٍ مبني على الفتح يفيد المدح (دار) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (دار) مضاف (المتقين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم. والمخصوص بالمدح محذوف تقديره هي أي دار الآخرة وجملة (لنعم دار المتقين) لا محل لها معطوفة على جملة دار الآخرة خير أو هي جواب قسم مقدر.

(٣) سورة الكهف الآية ٥٠.

(ينشئ) فعل ماضٍ للذم مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (لظالمين) (اللام) حرف جر (لظالمين) اسم مجرور باللام وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم والجار والمجرور متعلقان (ينشئ). (بدلاً) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

٢٧٣ - لِنِعْمَ مَوْلَا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ

بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِبْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

وقول الآخر:

٢٧٤ - تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةَ:

بِثْسَ أَمْرًا، وَإِنِّي بِثْسِ الْمَرَّةِ

\* \* \*

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خُلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في «نعم» وأخواتها؛ فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه؛ فلا تقول: «نعم الرجل رجلاً زيداً»، وذهب قوم إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

٢٧٥ - وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِثْسِ الْفَخْلِ فَخَلُّهُمْ

فَخَلًا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

وقوله:

٢٧٦ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

وفصل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نعم الرجل فارساً زيداً» وإلا فلا، نحو: «نعم الرجل رجلاً زيداً».

فإن كان الفاعل مضمراً، جاز الجمع بينه وبين التمييز، اتفاقاً، نحو: «نعم رجلاً زيداً».

\* \* \*

و«ما» مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ، فِي نَحْوِ «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»

تقع «ما» بعد «نعم»، وبثس فتقول: «نعم ما» أو «نعمًا»، و«بثس ما»

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> واختلف في «ما» هذه؛ فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل «نعم» ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيويه.

\* \* \*

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ    أَيُخْبِرُ أَسْمَ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

يذكر بعد «نعم، وبئس» وفاعلها اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ، وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه، نحو: «نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو»، ونعم غلام القوم زيد، وبئس غلام القوم عمرو، ونعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو» وفي إعرابه وجهان مشهوران:

أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: «هو زيد، وهو عمرو» أي: الممدوح زيد، والمذموم عمرو.

(١) سورة البقرة الآية ٢٧١.

(إن) حرف شرط جازم. (تبدوا) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الصدقات) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم والكلام مستأنف مسوقة لتفصيل ما أجمل من الجملة الشرطية السابقة ولذلك ترك العطف. (فنعم) (الفاء) رابطة للشرط لأنها دخلت على فعل جامد. (نعم) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. (وما) نكرة تامة بمعنى شيء في محل نصب على التمييز. وفاعل (نعم) ضمير مستتر مفسر بـ(ما). (هي) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ خبره جملة (نعم) لأنه مخصص بالمدح وجملة (نعم) جملة إسمية في محل جزم جواب الشرط.

(٢) سورة البقرة الآية ٩٠.

(بئسما) (بئس) فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(ما) نكرة تامة بمعنى شيء في محل نصب على التمييز وهي مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئاً. (اشترؤا) فعل ماضٍ مبني على الضم والواو فاعل والجملة صفة لـ(ما وبه) والجار والمجرور متعلقان باشتروا. (أنفسهم) مفعول به منصوب وهم ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

ومنع بعضهم الوجه الثاني، وأوجب الأول.

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «زيد الممدوح».

\* \* \*

وَلِإِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَمَا الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى  
إذا تقدّم ما يدلّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرًا،  
كقوله تعالى في أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾<sup>(١)</sup> أي: نعم  
العبد أيوب؛ فحذف المخصوص بالمدح - وهو أيوب - لدلالة ما قبله عليه.

\* \* \*

وَاجْعَلْ كَيْشَ «سَاء» وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَيْفَمَ مُسَجَّلًا  
تستعمل «سَاء» في الذم استعمال «بش»؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون  
فاعلًا لبش - وهو المحلّى بالألف واللام، نحو «سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» والمضاف  
إلى ما فيه الألف واللام، نحو «سَاءَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ» والمضمر المفسر بنكرة  
بعده، نحو «سَاءَ رَجُلًا زَيْدٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾<sup>(٢)</sup>

سورة ص الآية ٤٤.

(إنّا) (إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (نا) ضمير متصل مبني  
على السكون في محل نصب اسم إن. (وجدناه) (وجد) فعل ماضٍ مبني على السكون (نا) ضمير  
متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل  
نصب مفعول به أول والجملة في محل رفع خبر إن. (صابرًا) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه  
الفتحة الظاهرة على آخره. (نعم) فعل ماضٍ مبني على الفتح يفيد المدح. (العبد) فاعل مرفوع  
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ  
المحذوف - المخصوص بالمدح. (إنه) إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير مبني على الضم في  
محل نصب اسم إن. (أواب) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ويجوز أن  
تعرب المخصوص بالمدح المحذوف خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو أي نعم العبد الممدوح  
أيوب.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٧٧.

(سَاء) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. (مثلاً) =

ويُذكر بعدها المخصوص بالذم، كما يذكر بعد «بش»، وإعرابه كما تقدم.

وأشار بقوله: «واجعل فعلاً» إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يُتني منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم، ويُعامل معاملة «نعم، وبش» في جميع ما تقدم لهما من الأحكام؛ فتقول: «شرف الرجل زيد»، ولؤم الرجل بكر، وشرف غلام الرجل زيد، وشرف رجلاً زيداً.

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في علم أن يقال: «علم الرجل زيد»، بضم عين الكلمة، وقد مثل هو وابنه به. وصرح غيره أنه لا يجوز تحويل «علم، وجهل، وسمع» إلى فعل بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها، ولم تحولها إلى الضم؛ فلا يجوز لنا تحويلها، بل تُبقيها على حالها، كما أبقوها؛ فتقول: «علم الرجل زيد، وجهل الرجل عمرو، وسمع الرجل بكر».

\* \* \*

ومثل نعم «حبذا»، الفاعل «ذا»

وإن تُرد ذم فقل: «لا حبذا»

يُقال في المدح: «حبذا زيد»، وفي الذم: «لا حبذا زيد» كقوله:  
٢٧٧ - أَلَا حَبْذَا أَهْلُ الْمَلَأَ، غَيْرَ أَنَّهُ

إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَا حَبْذَا هِيَا

واختلف في إعرابها؛ فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف - وزعم أنه مذهب سيويه، وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه - واختاره المصنف، إلى أن «حب» فعل ماضٍ، و«ذا» فاعله، وأما

= تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (القوم) خبر لمبتدأ محذوف وهو مخصص بالمدح أو أنه مبتدأ وخبره الجملة الفعلية (اللذين) نعت للقوم مبني على الفتح في محل رفع (كذبوا) فعل ماضٍ مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوز أن يكون خبراً  
لمبتدأ محذوف، وتقديره «هو زيد» أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره  
المصنف.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام  
اللخمي - واختاره ابن عصفور - إلى أن «حَبْذا» اسم، وهو مبتدأ،  
والمخصوص خبره. أو خبرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر؛ فركبت  
«حَبْ» مع «ذا» وجعلنا اسماً واحداً.

وذهب قومٌ - منهم ابن دُرستويه - إلى أن «حَبْذا» فعل ماضٍ، و«زيد»  
فاعله؛ فركبت «حَبْ» مع «ذا» وجعلنا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب.



وَأَوَّلِ «ذَا» الْمَخْصُوصَ أَيَّاماً كَانَ، لَا تَعْدِلُ بِذَا؛ فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَاً  
أي: أوقع المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أي حال كان، من  
الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والثنية، والجمع، ولا تُغَيِّرُ «ذَا» لِتَغْيِيرِ  
المخصوص، بل يلزمُ الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المَثَلَّ، والمَثَلُ  
لا يغير، فكما تقول «الصَّيْفُ ضَيَّعَ اللَّبَنَ» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى  
والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره، تقول: «حَبْذا زيد، وحَبْذا هند، والزيدان،  
والهندان، والزيدون، والهندات» فلا تُخْرِجُ «ذَا» عن الإفراد والتذكير، ولو  
خرجت لقل «حَبْذي هند، وحَبْذَانِ الزيدان، وحَبَّتَانِ الهندان، وحَبْ أولئك  
الزيدون، أو الهندات».

وَمَا سِوَى «ذَا» أَزْفَعُ بِحَبٍّ، أَوْ فَجَزَ

بِالْبَاءِ، وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الْحَاكُزِ

يعني أنه إذا وَقَعَ بعد «حَبٍّ» غيرُ «ذَا» من الأسماء جاز فيه وجهان:  
الرفع بِحَبٍّ، نحو «حَبٍّ زَيْدٌ» والجرباء زائدة، نحو «حَبٍّ بِزَيْدٍ» وأصلُ  
حَبٍّ: حَبُّبٌ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبٌّ.

ثم إن وقع بعد «حَبَّ» ذا وجب فتح الحاء؛ فتقول: «حَبَّ ذَا» وإن وقع بعدها غيرُ «ذَا» جاز ضم الحاء، وفتحها؛ فتقول: «حُبَّ زَيْدٌ» و«حَبَّ زَيْدٌ» وروي بالوجهين قوله:

٢٧٨ - فَقُلْتُ: أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا

وَحَبَّ بِهَا مَقْشُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

\* \* \*

## أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

صُغِ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ «أَفْعَلٌ» لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

يُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجُبُ مِنْهَا - لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ - وَصُفِّ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٌ» فَتَقُولُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ» كَمَا تَقُولُ «مَا أَفْضَلُ زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا» وَمَا امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجُبِ مِنْهُ امْتِنَعَ بِنَاءُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ؛ فَلَا يُتَنَّى مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَذَخَرَجٍ وَاسْتَخْرَجٍ، وَلَا مِنْ فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِفٍ، كَنَعَمَ وَبِشٍ، وَلَا مِنْ فِعْلِ لَا يَقْبَلُ الْمُفَاعَلَةَ، كَمَاتَ وَفَنِيَّ، وَلَا مِنْ فِعْلِ نَاقِصٍ، كَكَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَلَا مِنْ فِعْلِ مَنْفِيٍّ، نَحْوِ «مَا عَاجَ بِالْذَّوَاءِ، وَمَا ضَرَبَ» وَلَا مِنْ فِعْلِ يَأْتِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ، نَحْوِ «حَمِرَ، وَعَوَرَ» وَلَا مِنْ فِعْلِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، نَحْوِ «ضَرَبَ، وَجُنَّ» وَشَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فَبَنُوا أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْ «اخْتَصَرَ» وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَمَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَقَالُوا: «أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» فَبَنُوا أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ - شَذُوذًا - مِنْ فِعْلِ الْوَصْفِ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ.

\* \* \*

وَمَا بِهِ إِلَى تَسْعِجٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

تَقَدَّمَ - فِي بَابِ التَّعْجُبِ - أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعْجُبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشُّرُوطَ بِـ«أَشَدَّ» وَنَحْوِهَا، وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشُّرُوطَ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ فِي التَّعْجُبِ؛ فَكَمَا تَقُولُ: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجُهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ زَيْدٍ» وَكَمَا تَقُولُ: «مَا أَشَدَّ



حُمْرَتُهُ» تقول: «هو أَشَدُّ حُمْرَةً من زيد» لكن المصدر يتصب في باب التعجب بعد «أَشَدُّ» مفعولاً، وَهَهُنَا يتصب تمييزاً.

\* \* \*

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلَهِ أَبَدًا: تَقْدِيرًا، أَوْ لَفْظًا، بِمَنْ إِنْ جُرْدًا لا يخلو أفعال التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال؛ الأول: أن يكون مجرداً، الثاني: أن يكون مضافاً، الثالث: أن يكون بالالف واللام.

فإن كان مجرداً فلا بد أن يتصل به «مِنْ»: لفظاً، أو تقديرًا، جَارَةً للمفضَّل، نحو «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو»، ومررت بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْ عمرو» وقد تحذف «مِنْ» ومجرورها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾<sup>(١)</sup> أي: وأعزُّ منك نفراً.

وفهم من كلامه أن أفعال التفضيل إذا كان بـ«أَلْ» أو مضافاً لا تصحبه «مِنْ»؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ من عمرو»، ولا «زَيْدٌ أَفْضَلُ الناس من عمرو».

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعال التفضيل خبراً، كآية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خبر، كقوله: ٢٧٩ - دَنُوتٍ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَأَلْبَدْرِ أَجْمَلًا

فَظَلُّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا  
فـ«أَجْمَلُ» أفعال تفضيل، وهو منصوب على الحال من التاء في «دَنُوتٍ» وحذفت منه «مِنْ»، والتقدير: دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدري.

---

سورة الكهف الآية ٣٤.

(أنا) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (أكثر) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (منك) جار ومجرور متعلقان بأكثر. (مالاً) تميز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (وأعز) الواو حرف عطف، أعز معطوف بالواو على أكثر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (نفراً) تميز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ويلزم أفعُل التفضيل المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله:

\* \* \*

وَإِنْ لِمِنْكَوْرٍ يُضَفُّ، أَوْ جُرْدًا      أَلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا

فتقول: «زيد أفضل من عمرو، وأفضل رجلٍ، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزيدون أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء» فيكون «أفعُل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع.

\* \* \*

وَتَلَوْ «أَل» طَبَقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ      أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ  
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَإِنْ      لَمْ تَتَوَقَّفْهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ

إذا كان أفعُل التفضيل بـ«أَل» لزمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما؛ فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضلُ، أو الفضلياتُ، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله؛ فلا تقول: «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفضل» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهندات الأفضل»، ولا يجوز أن تقترن به «مِنْ»؛ فلا تقول: «زيد الأفضل من عمرو» فأما قوله:

٢٨٠ - وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

وَأَنْمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

فِيُخَرِّجُ على زيادة الألف واللام، والأصل: ولست بأكثرَ منهم، أو جعل «منهم» متعلقاً بمحذوفٍ مجردٍ عن الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللام، والتقدير «ولست بالأكثرَ أكثرَ منهم».

وأشار بقوله: «وما لمعرفة أضيف - إلخ» إلى أن أَفْعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقُصِدَ به التفضيل، جاز فيه وجهان؛ أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله؛ فتقول: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء» والثاني: استعماله كالمقرون بالالف واللام؛ فتجب مطابقتها لما قبله؛ فتقول: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضلوا القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل النساء، أو فضليات النساء»، ولا يتعين الاستعمال الأول، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن؛ فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُجْرِمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبُكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقاً، الْمُوْطِنُونَ أَكْنَافاً، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ».

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عيب على

(١) سورة البقرة الآية ٩٦.

الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لتجذبنهم) اللام واقعة في جواب القسم المحذوف، (تجذن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول والميم علامة الجمع. (أحرص) مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (الناس) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (على حياة) جار ومجرور متعلقان به أحرص.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٢٣.

(الواو) استئنافية وقيل إنها عاطفة. (كذلك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ مصدر محذوف وقد تقدم. (جعلنا) فعل ماضٍ مبني على السكون ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (في كل) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب مفعول ثانٍ لـ جعلنا وهو مضاف. (قرية) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (أكابر) مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف. (مجرمي) مضاف إليه مجرور وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

صاحب الفصيح في قوله «فاخترنا أفصحهن» قالوا: فكان ينبغي أن يأتي  
بالفضح فيقول: «فضحاهن».

فإن لم يُقصد التفضيل تعيّن المطابقة، كقولهم: «الناقص والأشج  
أعدلاً نبي مروان» أي: عادلاً بني مروان.

والى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده وأشار المصنف بقوله:  
«هذا إذا نويت معنى من - البيت» أي: جواز الوجهين - أعني المطابقة  
وعدمها - مشروط بما إذا نُوي بالإضافة معنى «من» أي: إذا نُوي التفضيل،  
وأما إذا لم يُنَو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة أفعّل لغير التفضيل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي  
يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿رَبِّكَزُّ أَعْلَمُ  
بِكُرِّ﴾<sup>(٢)</sup> أي: وهو هيّن عليه، وربكم عالم بكم، وقول الشاعر:

---

(١) سورة الروم الآية ٢٧.

(وهو) الواو حرف عطف لا محل له من الإعراب (هو) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. (الذي)  
اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر. (يبدأ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب  
والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل  
والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (الخلق) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة  
الظاهرة على آخره. (ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (يعيده) فعل  
مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (وهو) الواو اعتراضية مبني على  
الفتح لا محل له من الإعراب أو حالية. (هو) ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.  
(أهون) خبر هو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (عليه) الجار والمجرور متعلقان  
بأهون وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب اعتراضية أو في محل نصب على الحال.  
(٢) سورة الاسراء الآية ٥٤.

(ربكم) رب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره مضاف والكاف ضمير متصل مبني  
على الضم في محل جر مضاف إليه. (أعلم) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.  
(بكم) الجار والمجرور متعلقان بـ أعلم.

وَإِنْ مُدَّتِ الْيَدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ  
بِأَعَجَلِهِمْ؛ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَغْجَلُ

أي: لم أكن بِعَجَلِهِمْ، وقوله:  
٢٨١ - إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَعَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي: (دعائمه) عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد:  
ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح أن  
النحويين لا يَرَوْنَ ذلك، وأن أبا عُبَيْدَةَ قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ  
عَلَيْهِ﴾: إنه بمعنى هَيِّنَ، وفي بيت الفرزدق - وهو الثاني - إن المعنى  
عزيزة طويلة، وإن النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة  
في ذلك (له).

\* \* \*

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوَ «مِنْ» مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا  
كَمِثْلِ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» وَلَدَى إِبْخَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا  
تَقْدُمُ أَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ مَجْرَدًا جِيءَ بَعْدَهُ «بِمِنْ» جَارَةً لِلْمُقَضَّلِ  
عَلَيْهِ، نَحْوُ «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، وَ«مِنْ» وَمَجْرُورُهَا مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ  
إِلَيْهِ مِنَ الْمُضَافِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَيْهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ  
عَلَى الْمُضَافِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِهَا اسْمَ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ مُضَافًا إِلَى اسْمِ  
اسْتِفْهَامٍ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ - حَيْثُ - تَقْدِيمُ «مِنْ» وَمَجْرُورُهَا نَحْوُ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟»  
وَمِنْ أَيُّهُمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ وَمِنْ غُلَامٍ أَيُّهُمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟» وَقَدْ وَرَدَ التَّقْدِيمُ شَذَوْدًا  
فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ «وَلَدَى إِبْخَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا» وَمِنْ  
ذَلِكَ قَوْلُهُ:

٢٨٢ - فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلًا وَسَهْلًا، وَزَوَّدَتْ

جَنَى الشَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

والتقدير: بل ما زوّدت أطيب منه؛ وقول ذي الرّمة يصف نسوة بالسمن والكسل:

٢٨٣ - وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا

قَطُوفٌ؛ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

التقدير: وأن لا شيء أكسل منهن، وقوله:

٢٨٤ - إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً

فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

\* \* \*

وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزَرًا، وَمَتَى عَاقِبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتًا  
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

لا يخلو أفعال التفضيل من أن يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقَعُهُ، أولاً.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه مَوْقَعُهُ لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ففي «أفضل» ضميرٌ مستتر عائد على «زيد»؛ فلا تقول: «مررتُ برجلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ» فترفع «أبوه» بـ«أفضل» إلا في لغة ضعيفةٍ حكاهما سيبويه.

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقَعُهُ صَحَّ أَنْ يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع وَقَعَ فِيهِ أَفْعَلٌ بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنيباً، مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ» فـ«الكحل» مرفوع بـ«أحسن» لصحة وقوع فعل بمعناه مَوْقَعُهُ، نحو «ما رأيت رجلاً يَخْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَزَيْدٍ» ومثله قوله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» وقول الشاعر، أنشده سيبويه:

٢٨٥ - مَرَزْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ، وَلَا أَرَى

كَوَادِي السَّبَاعِ - حِينَ يُظْلِمُ - وَادِيَا  
أَقْلُ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْبَةً  
وَأَخَوْفَ - إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ - سَارِيَا  
فـ«رَكْبٌ» مرفوع بـ«أَقْلُ»؛ فقول المصنف «ورفعه الظاهر نَزَرَ» إشارة  
إلى الحالة الأولى، وقوله «ومتى عاقب فعلاً» إشارة إلى الحالة الثانية.

\* \* \*

## (التوابع)

### النعته

يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَى نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَظْفٌ، وَيَدَلُّ  
التابع هو: الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقاً؛ فيدخل في  
قولك: «الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه» سائرُ التوابع، وخبرُ المبتدأ،  
نحو: «زيد قائم»؛ وحالُ المنصوب، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرِّدًا» ويخرج  
بقولك «مطلقاً» الخبرُ وحالُ المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في  
إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع؛ فإنه يشارك ما قبله في  
سائر أحواله من الإعراب، نحو: «مَرَزْتُ بَزِيدَ الْكَرِيمِ». ورأيتُ زَيْدًا الْكَرِيمَ،  
وجاء زَيْدُ الْكَرِيمِ».

والتابع على خمسة أنواع: النعته، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف  
النسق، والبدل.



فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ أَغْتَلَقَ  
عَرَفَ النعته بأنه «التابع»، المكملُ متبوعه: بيان صفة من صفاته» نحو  
«مررت برجل كريم»، أو من صفات ما تعلق به - وهو سَبِيئُهُ - نحو «مرزتُ  
برجل كريم أبوه» فقولُه «التابع» يشملُ التوابعَ كُلَّهَا، وقوله: «المكمل - إلى  
آخره» مُخْرِجٌ لما عدا النعته من التوابع.



والنعت يكون للتخصيص، نحو «مررت بزيد الخياط» وللمدح، نحو «مررت بزيد الكريم» ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الْمُكْرِمَ الرَّحِيمَ﴾<sup>(١)</sup> وللدَّم، نحو «مررت بزيد الفاسق» ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَوِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(٢)</sup> وللترحم نحو: «مررت بزيد المسكين» وللتأكيد: نحو: «أمس الدابر لا يعود» وقوله تعالى: ﴿إِذَا فُتِحَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

### وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا

لِمَا تَلَا، كـ «أَمَرْتُ بِقَوْمٍ كَرَمًا»

النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: «مررت بقوم كرماء، ومرت بزيد الكريم» فلا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: «مرت بزيد كريم»، ولا تُنْعَتُ النكرة بالمعرفة؛ فلا

#### سورة الفاتحة الآية ١.

(بسم الله) جار ومجرور متعلقان بمحذوف والباء هنا للاستعانة أو للإلصاق وتقدير المحذوف أيتدىء فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وكلاهما جيد. (الله) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (الرحمن الرحيم) نعتان لله تعالى وجملة البسملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

#### سورة النحل الآية ٩٨.

(الفاء) رابطة لجواب الشرط (استعذ) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. (بالله) جار ومجرور متعلقان باستعذ. (من الشيطان) جار ومجرور متعلقان باستعذ. (الرجيم) نعت للشيطان مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجملة استعذ لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

#### سورة الحاقة الآية ١٣.

(الفاء) حرف استئناف. (إذا) ظرفية متصنة معنى الشرط خافضة لشرطها منصوب بجوابها. (نفخ) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. (في الصور) جار ومجرور متعلقان بـ نفخ. (نفخة) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (واحدة) نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

تقول: «مَرَزْتُ برجلٍ الكريم».

\* \* \*

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ، والتَّذْكِيرِ، أَوْ سَوَاهُمَا - كَالْفِعْلِ، فَأَقْفُ مَا قَفُوا  
تَقَدَّمَ أَنْ التَّعْتَ لَا بَدَّ مِنْ مِطَابَقَتِهِ لِلْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالتَّعْرِيفِ أَوْ  
التَّنْكِيرِ، وَأَمَّا مِطَابَقَتُهُ لِلْمَنْعُوتِ فِي التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ - وَهِيَ: التَّشْيِيعُ، وَالجَمْعُ -  
وَالتَّذْكِيرِ وَغَيْرِهِ - وَهُوَ التَّأْنِيثُ - فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الْفِعْلِ.

فَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَرًى طَابَقَ الْمَنْعُوتُ مُطْلَقًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ»،  
وَالزَّيْدَانِ رَجُلَانِ حَسَنَانِ، وَالزَّيْدُونَ رَجَالٌ حَسَنُونَ، وَهَذَا امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ،  
وَالْهِنْدَانِ امْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ، وَالْهِنْدَاتُ نِسَاءُ حَسِنَاتٍ؛ فَيَطَابِقُ فِي: التَّذْكِيرِ،  
وَالتَّأْنِيثِ، وَالْإِفْرَادِ، وَالتَّشْيِيعِ، وَالجَمْعِ، كَمَا يَطَابِقُ الْفِعْلُ لَوْ (جِئْتُ مَكَانَ  
النَّعْتِ بِفِعْلِ) قُلْتُ: «رَجُلٌ حَسَنٌ»، وَرَجُلَانِ حَسَنَانِ، وَرَجَالٌ حَسَنُونَ، وَامْرَأَةٌ  
حَسَنَتْ، وَامْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ، وَنِسَاءٌ حُسْنٌ.

وَإِنْ رَفَعَ النَّعْتَ إِسْمًا ظَاهِرًا كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى  
حَسَبِ ذَلِكَ الظَّاهِرِ، وَأَمَّا فِي التَّشْيِيعِ وَالجَمْعِ فَيَكُونُ مَفْرَدًا؛ فَيَجْرِي مَجْرَى  
الْفِعْلِ إِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا؛ فَتَقُولُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ»، كَمَا تَقُولُ: «حَسَنَتْ  
أُمُّهُ»، وَ«بِامْرَأَتَيْنِ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُمَا»، وَبِرَجَالٍ حَسَنِينَ آبَاؤُهُمْ»، كَمَا تَقُولُ: «حَسَنَ  
أَبَوَاهُمَا، وَحَسَنَ آبَائِهِمْ».

فَالْحَاصِلُ أَنَّ النَّعْتَ إِذَا رَفَعَ ضَمِيرَهُ طَابَقَ الْمَنْعُوتُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ:  
وَاحِدٍ مِنْ أَلْقَابِ الْإِعْرَابِ - وَهِيَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ - وَوَاحِدٍ مِنْ  
التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّشْيِيعِ وَالجَمْعِ.

وَإِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا طَابَقَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ: وَاحِدٍ مِنْ أَلْقَابِ الْإِعْرَابِ،  
وَوَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَأَمَّا الْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ - وَهِيَ: التَّذْكِيرُ،  
وَالتَّأْنِيثُ، وَالْإِفْرَادُ، وَالتَّشْيِيعُ، وَالجَمْعُ - فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الْفِعْلِ إِذَا رَفَعَ  
ظَاهِرًا: فَإِنْ أَسْنَدَ إِلَى مَوْثٍ أُنْثَى، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَذْكَرًا، وَإِنْ أَسْنَدَ إِلَى

مذكر دُكِّرَ، وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى، أو مجموع - أفرد، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

\* \* \*

وَأَنَعْتُ بِمُشْتَقٍّ كَصَغَبٍ وَذَرِبٍ وَشَبِهَةٍ، كَذَا، وَذِي، وَالْمُتَّسِبِ  
لَا يُنَعْتُ إِلَّا بِمُشْتَقٍّ لَفْظاً، أَوْ تَأْوِيلًا.

والمراد بالمشتق هنا: ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه:  
كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

والمؤول بالمشتق: كاسم الإشارة، نحو: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ هَذَا» أي المشار إليه، وكذا «ذو» بمعنى صاحب، والموصولة، نحو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ» أي: صَاحِبِ مَالٍ، و«بِزَيْدٍ ذُو قَامٍ» أي: القائم، والمتسبب، نحو «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ» أي: مُتَّسِبٍ إِلَى قُرَيْشٍ.

\* \* \*

وَنَعْتُوْا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا يُنَعْتُ بها إلا النكرة، نحو: «مررت برجل قام أبوه» أو «أبوه قائم» ولا تنعت بها المعرفة؛ فلا تقول: «مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم أنه يجوز نَعْتُ المَعْرِفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجَعَلَ منه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر:

---

(١) سورة يس الآية ٣٧.

(الوار) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (آية) خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (لهم) جار ومجرور متعلقان صفة لآية. (الليل) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب استئنافية. (نسلخ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. (منه) الجار والمجرور متعلقان بـ نسلخ. (النهار):

٢٨٦ - وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي

فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

ف«نسلخ» صفة «الليل». و«يسبني»: صفة «اللئيم»، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون «نسلخ»، و«يسبني» حالين.

وأشار بقوله: «فأعطيت ما أعطيته خبراً» إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفةً من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه، كقوله:

٢٨٧ وَمَا أَندِرِي أَغْيَرَمَنْ نَّأَيَ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

التقدير: أم مَالٌ أصابوه، فَحَذَفَ الهاء؛ وكقوله عز وجل: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> أي: لا تجزى فيه، فحذف «فيه»، وفي كيفية حذفه قولان؛ أحدهما: أنه حذف بجملة دفعه واحدة، والثاني: أنه حذف على التدرج؛ فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه» ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

\* \* \*

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِبِ

لا تقع الجملة الطلبية صفة؛ فلا تقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ»، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري؛ فتقول: «زَيْدٌ أَضْرِبُهُ»، ولما كان قوله: «فأعطيت

= مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(١) سورة البقرة الآية ٤٨.

(الوار) حرف عطف. (اتقوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة معطوفة لا محل لها من الإعراب. (يوماً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (يوماً هنا ليست ظرف زمان لأن الفعل اتقوا ليس واقعاً وإنما يقع عليه إذ المعنى اتقوا الآن أي أخشوا الآن يوماً). (لا تجزى) لا حرف نفي، تجزى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل. (نفس) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة. (عن نفس) جار ومجرور متعلقان بـ تجزى. . (شيئاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ويجوز انتصابه على المصدر.

ما أعطيته خبراً» يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أي: امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره أنه نُعت فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرِّجُ على إضمار القول، ويكون المضمر صفةً، والجملة الطلبية معمول القول المضمر، وذلك كقوله: ٢٨٨ - حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ  
فظاهر هذا أن قوله: «هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ» صفة لـ«مَذْقٍ»، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ» معمول لقول مضمر هو صفة لـ«مَذْقٍ»، والتقدير: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ .  
فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر؛ فيكون تقدير قولك: «زَيْدٌ أَضْرِبْهُ» زيد مَقُولٍ فِيهِ أَضْرِبْهُ؟ .  
فالجواب أن فيه خلافاً؛ فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.

\* \* \*

وَنَعَتْوَا بِمَضَدٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ  
يكثر استعمال المصدر نعتاً، نحو «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وَبِرَجَالٍ عَدْلٍ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ، وَبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ» ويلزم حيثئذ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، وهو مؤول: إما على وضع «عَدْلٍ» موضع «عَادِلٍ» أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجل ذي عدل، ثم حذف «ذي» وأقيم «عدل» مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى: مجازاً، أو ادعاء.

\* \* \*

وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ: إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ

إِذَا نُعِتَ غَيْرُ الْوَاحِدِ: فَإِذَا أَنْ يَخْتَلِفَ النِّعْتُ، أَوْ يَتَّفِقَ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجَبَ التَّفْرِيقُ بِالْعَطْفِ؛ فَتَقُولُ: «مَرَزْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ، وَبِرِجَالِ فُقَيْهِ وَكَاتِبِ وَشَاعِرٍ» وَإِنْ اتَّفَقَ جِئَ بِهِ مَثْنً، أَوْ مَجْمُوعاً، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَبِرِجَالِ كُرَمَاءٍ».

\* \* \*

وَنُعِتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنًى وَعَمَلٍ، أَتَّبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ إِذَا نُعِيَ مَعْمُولَانِ لِعَامِلَيْنِ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ، أَتَّبِعُ النِّعْتَ الْمَنْعُوتَ: رَفْعاً، وَنَصْباً، وَجَرّاً، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلِمْتُ عَمراً الْكَرِيمَيْنِ، وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ وَجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالِحِينَ».

فَإِذَا اخْتَلَفَ مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ، أَوْ عَمَلُهُمَا - وَجَبَ الْقَطْعُ وَامْتِنَاعُ الْإِتْبَاعِ؛ فَتَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَيْنِ» بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ، أَيْ: أَعْنَى الْعَاقِلَيْنِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، أَيْ: هُمَا الْعَاقِلَانِ، وَتَقُولُ: «أَنْطَلَقَ زَيْدٌ وَكَلِمْتُ عَمراً الظَّرِيفَيْنِ» أَيْ: أَعْنَى الظَّرِيفَيْنِ، أَوْ «الظَّرِيفَانِ» أَيْ: هُمَا الظَّرِيفَانِ، «وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ وَجَاوَزْتُ خَالداً الْكَاتِبَيْنِ، أَوْ الْكَاتِبَانِ».

\* \* \*

وَإِنْ نُعِيتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِ هُنَّ أَتَّبِعْتُ إِذَا تَكَرَّرَتِ النِّعُوتُ، وَكَانَ الْمَنْعُوتُ لَا يَتَضَحُّ إِلَّا بِهَا جَمِيعاً وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا؛ فَتَقُولُ «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ».

\* \* \*

وَاقْطَعْ أَوْ أَتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّناً بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُغْلِناً إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مُتَضِحّاً بِدُونِهَا كُلِّهَا، جَازَ فِيهَا جَمِيعُهَا: الْإِتْبَاعُ، وَالْقَطْعُ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّناً بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ وَجَبَ فِيهَا لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِهِ الْإِتْبَاعُ،

وجاز فيما يتعين بدونه: الإتيان، والقطع.

\* \* \*

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا، لَنْ يَظْهَرَ  
أي: إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوتِ رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِبَ  
على إضمار فعل، نحو «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ، أَوْ الْكَرِيمِ» أي: هو الكريم، أو  
أعين الكريم.

وقول المصنف «لَنْ يَظْهَرَ» معناه أنه يجب إضمار الرفع أو  
الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو  
«مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ» أو ذم، نحو: «مَرَزْتُ بِعَمْرٍو الْخَبِيثِ» أو ترخم،  
نحو: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْمِسْكِينِ» فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب  
الإضمار، نحو: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْخِيَّاطُ، أَوْ الْخِيَّاطُ» وإن شئت أظهرت؛  
فتقول: «هُوَ الْخِيَّاطُ، أَوْ أَعْنِي الْخِيَّاطُ، والمراد بالرفع والناصب لفظة  
«هو» أو «أعني».

\* \* \*

وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُ  
أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دل عليه دليل،  
نحو: قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ مَنِعْتِ﴾<sup>(١)</sup> أي ذُرُوعاً سابغات، وكذلك  
يُحذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا

(١) سورة سبأ الآية ١١.

(أن) حرف تفسير بمعنى أي، أي أمرناه أن نعمل. (اعمل) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل  
ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وقيل أن مصدرية  
والمصدر من أن نعمل مفعول من أجله لأننا له الحديد من أجل عمل الدروع. (سابغات) مفعول به  
منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

أَلَتْنِ جِئْتَ بِالْحَقِّ<sup>(١)</sup> أي: البَيِّن، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾<sup>(٢)</sup>  
أي: النَّاجِينَ.



---

#### سورة البقرة الآية ٧١.

(قالوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. (الآن) ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب وشبه الجملة متعلق بـ (جئت). (جئت) جاء فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مقول القول (بالحق) الجار والمجرور متعلقان بـ (جئت).

(٢) سورة هود الآية ٤٦.

(إنه) إن حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن. (ليس) فعل ماضٍ جامد، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (من أهلك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر ليس، أهل مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وجملة ليس من أهلك في محل رفع خبر إن.



## التَّوكِيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْاِسْمُ أَكْثَرُ مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمَوْكَّدَا  
وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا  
التوكيد قسمان؛ أحدهما التوكيد اللفظي، وسيأتي، والثاني: التوكيد  
المعنوي، وهو على ضربين: .

أحدهما: ما يرفع تَوْهَمَ مضافٍ إلى المؤكَّد، وهو المراد بهذين البيتين،  
وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» فـ«نفسه» توكيدٌ  
لـ«زيد»، وهو يرفع تَوْهَمَ أن يكون التقدير «جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ، أَوْ رَسُولُهُ» وكذلك  
«جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ».

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ، نحو «جَاءَ  
زَيْدٌ نَفْسُهُ، أَوْ عَيْنُهُ، وَهِنْدٌ نَفْسُهَا، أَوْ عَيْنُهَا».

ثم إن كان المؤكَّد بهما مثني أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفعل؛  
فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أَوْ أَعْيُنُهُمَا،  
وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ، أَوْ أَعْيُنُهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ، أَوْ أَعْيُنُهُنَّ».

\* \* \*

وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ، وَكِلَا كِلْتَا، جَمِيعًا - بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا  
هذا هو الضَرْبُ الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع تَوْهَمَ عدمِ  
إرادة الشُّمُولِ، وَالْمُسْتَعْمَلُ لذلك «كُلٌّ، وَكِلَا، وَكِلْتَا، وَجَمِيعٌ».

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَضْحُ وَقَوْعُ بعضاً مَوْقِعَهُ، نحو «جَاءَ الرُّكْبُ كُلُّهُ، أو جَمِيعُهُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أو جَمِيعُهَا، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ، أو جَمِيعُهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهُنَّ» ولا تقول: «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ».

ويؤكد بكلاً الْمُشْتَى الْمَذْكُورُ، نحو «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا»، وبِكِلْتَا الْمُشْتَى الْمُؤَنَّثِ، نحو «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا».

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يُطَابِقُ المؤكِّدَ كما مثل.

\* \* \*

### وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كُلَّ (فَاعِلَةٍ)

مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

أي استعمل العرب - للدلالة على الشُّمُولِ ككل - «عَامَّةً» مضافاً إلى ضمير المؤكد، نحو «جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ» وَقُلْ من عَدَّهَا من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عَدَّهَا سيبويه، وإنما قال «مثل النافلة» لأنَّ عَدَّهَا من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

\* \* \*

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْثَرٍ بِأَجْمَعٍ جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا

أي: يُجَاءُ بَعْدَ «كل» بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُولِ؛ فيؤتى بـ«أجمع» بعد كُلِّهِ نحو جَاءَ الرُّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ» وبـ«جَمْعَاءَ» بعد «كُلِّهَا»، نحو «جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءَ» وبـ«أَجْمَعِينَ» بعد «كُلِّهِمْ» نحو «جَاءَ الرُّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» وبـ«جَمَعُ» بعد كُلِّهِنَّ نحو جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جَمَعُ».

\* \* \*

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ: أَجْمَعُ جَمْعَاءَ، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمِعَ

أي: قد وَرَدَ استعمالُ الْعَرَبِ «أَجْمَعُ» في التوكيد غير مسبوقة بـ«كُلِّهِ» نحو «جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ» واستعمالُ «جَمْعَاءَ» غير مسبوقة بـ«كُلِّهَا» نحو

«جَاءَت الْقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ» واستعمال «أجمعين» غير مسبوق بـ «كُلَّهُم» نحو «جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ» واستعمال «جُمِعَ» غير مسبوق بـ «كلهن» نحو «جَاءَ النِّسَاءُ جُمِعُ» وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنه قوله:  
 ٢٨٩ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا  
 إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعَا  
 إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

\* \* \*

وَأِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شِمْلُ

مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة: سواء كانت محدودة، كيوم، وليلة، وشهر، وحول، أو غير محدودة، كوقت، وزمن، وجين.

ومذهب الكوفيين - واختاره المصنف - جواز توكيد النكرة المحدودة؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ» ومنه قوله:

\* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا \*

وقوله:

٢٩٠ - \* قَدْ صَرَّتِ الْبَسْكَرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا \*

\* \* \*

وَأَعْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ فَعْلَاءَى وَوَزْنٍ أَفْعَلَا

قد تقدّم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا، ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك؛ فلا تقول «جاء الجيشان أجْمَعَانِ» ولا «جاء القبيلتان جَمْعَاوَانِ» استغناء بكلا وكلتا عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون.

\* \* \*

وَأِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ

عَنِتُّ ذَا الرُّفْعِ، وَأَكْذَبُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا  
لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين، إلا بعد  
تأكيده بضمير منفصل؛ فتقول: «قوموا أنتم أنفسكم، أو أعينكم» ولا تقل:  
«قوموا أنفسكم».

فإذا أكذته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك؛ تقول: «قوموا كلهم» أو  
«قوموا أنتم كلكم».

وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع: بأن كان ضمير نصب أو جر؛  
فتقول: «مررت بك نفسك، أو عينك، ومررت بكم كلكم، ورأيتك نفسك،  
أو عينك، ورأيتكم كلكم».

\* \* \*

وَمَا مِنْ التَّوَكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي  
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ «أَذْرَجِي أَذْرَجِي»

هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وهو: التوكيد اللفظي، وهو  
تكرار اللفظ الأول (بعينه) اعتناء به نحو: «أَذْرَجِي» وقوله:  
٢٩١ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَبَغْلَتِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَخْبِسِ أَخْبِسِ  
وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾.

\* \* \*

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ

أي: إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد، لم يَجُزْ ذلك، إلا  
بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد، نحو «مررت بك بك، ورغبت فيه  
فيه» ولا تقول: «مررت بكك».

\* \* \*

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلَا بِهِ جَوَابٌ: كَنَعَمْ، وَكَبَلَى

أي: كذلك إذا أريد توكيدُ الحرفِ الذي ليس للجواب، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكِّد ما يتصل بالمؤكِّد، نحو «إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» و«فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، ولا يجوز «إِنَّ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، ولا «فِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ».

فإن كَانَ الحرفُ جواباً - كَنَعَمْ، وَبَلَعَى، وَجَيْرٌ، وَأَجَلٌ، وَآيٌ، وَلَا - جاز إعَادَتُهُ وَخَذَهُ؛ فيقال لك: «أَقَامَ زَيْدٌ؟» فتقول «نعم نعم» أو «لا لا»، وألم يَقمَ زَيْدٌ؟ فتقول: «بَلَى بَلَى».

\* \* \*

وَمُضْمَرُ الرُّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذِبُهُ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

أي: يجوز أن يؤكَّدَ بضميرِ الرُّفْعِ المنفصل كلُّ ضميرٍ متصلٍ: مرفوعاً كَانَ، نحو «قَمَتَ أَنْتَ»، أو منصوباً «أَكْرَمْتَنِي أَنَا»، أو مجروراً، نحو «مررت بِهِ هُوَ» والله أعلم.

\* \* \*

## العطف

العطف: إمّا ذوّبيان، أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق  
فدوّ البيان: تابع، شبه الصفة،

حقيقة القصد به منكشفة

العطف - كما ذكر - ضربان؛ أحدهما: عطف النسق، وسيأتي،  
والثاني: عطف البيان، وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان هو: التابع، الجامد، المشبه للصفة: في إيضاح متبوعه،  
وعدم استقلاله، نحو:

٢٩٢ - \* أقسم بالله أبو حفص عمر \*

ف«عمر» عطف بيان؛ لأنه موضح لأبي حفص.

فخرج بقوله «الجامد» الصفة؛ لأنها مشتقة أو مؤولة به، وخرج بما بعد  
ذلك: التوكيد، وعطف النسق؛ لأنهما لا يوضحان متبوعهما، والبدل  
الجامد؛ لأنه مستقل.

\* \* \*

فأولينه من وفاق الأول ما من وفاق الأول النعت ولي

لما كان عطف البيان مشبهاً للصفة، لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت؛ فيوافقه  
في: إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تانيته، أو إفراده أو تشيته أو جمعه.

\* \* \*

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مَعْرِفَيْنِ

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين،  
وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك؛ فيكونان منكرين كما يكونان  
معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾<sup>(١)</sup>  
وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فزيتونة: عطف بيان  
لشجرة، وصديد: عطف بيان لماء.

\* \* \*

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَغْمُرَا»  
وَنَحْوِ «بَشِيرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ  
كُلُّ مَا جاز أَنْ يَكُونَ عطفَ بَيَانٍ، جاز أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، نَحْو: «ضَرَبْتُ  
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا».

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ:

الأولى: أَنْ يَكُونَ التابع مفردًا، معرفة، معربًا؛ والمتبوع مُنَادِي، نَحْو:  
يَا غُلَامُ يَغْمُرَا فيتعين أَنْ يَكُونَ «يعمرَا» عطفَ بَيَانٍ، ولا يجوز أَنْ يَكُونَ  
بَدَلًا؛ لِأَنَّ البَدَلَ على نِيَّةِ تَكَرُّرِ العامل؛ فَكَانَ يَجِبُ بِنَاءُ «يعمرَا» على الضم؛  
لأنه لو لُفِظَ بـ«يَا» معه لكان كذلك.

---

(١) سورة النور الآية ٣٥.

(يوقد) فعل مضارع مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (من شجرة)  
جار ومجرور متعلقان بـ يوقد. (مباركة) صفة لشجرة مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة في  
آخرها. (زيتونة) بدل تابع المبدل منه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، ويجوز أن صفة ثانية.  
(٢) سورة ابراهيم الآية ١٦.

(ويسقى) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (يسقى) فعل مضارع مبني  
للمجهول مرفوع وعلامة الرفع الضمة المقدرة على الألف. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو. (من ماء) جار ومجرور متعلقان بـ(يسقى). (صديد) بدل من ماء مجرور وعلامة جره  
الكسرة الظاهرة. وجملة (يسقى) معطوفة على جملة محذوفة تقديرها يلغى فيها ما يلغى.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوعُ بـ«أل»، وقد أُضيفت إليه صفةُ بـ«أل»، نحو: «أنا الضَّارِبُ الرَّجُلُ زَيْدٌ»؛ فيتعين كون «زيد» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً من «الرجل»؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل؛ فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضَّارِبُ زَيْدٌ، وهو لا يجوز؛ لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بـ«أل» لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أُضيفَ إلى ما فيه أل، ومثل «أنا الضَّارِبُ الرَّجُلُ زَيْدٌ» قوله: ٢٩٣ - أنا ابنُ الثَّارِكِ البَكْرِيضِ بِشَرٍ

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

فبشر: عطفُ بيانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: «أنا ابنُ الثَّارِكِ بِشَرٍ».

وأشار بقوله: «وليس أن يبدل بالمرضي» إلى أنَّ تجويزَ كَوْنِ «بِشَرٍ» بدلاً غيرَ مَرَضِيٍّ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي.

\* \* \*



## عَطْفُ النَّسَقِ

تَالِ بِحَرْفِ مُثْبِعِ عَطْفِ النَّسَقِ  
كَأَخْصُصْ بِوُدٍّ وَثْنَاءٍ مَنْ صَدَقَ  
عطف النسق هو: التابع، المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي  
سندكرها، كـ«أَخْصُصْ بِوُدٍّ وَثْنَاءٍ مَنْ صَدَقَ».  
فخرج بقوله «المتوسط - إلى آخره» بقية التوابع.

\* \* \*

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً: بِوَاوٍ، ثُمَّ، فَا،  
حَتَّى، أَمْ، أَوْ، كـ«فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»  
حُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَى قَسَمَيْنِ:

أحدهما: مَا يُشْرِكُ الْمَعْطُوفَ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُطْلَقاً، أَي: لَفْظاً  
وَحِكْماً، وَهِيَ: الْوَاوُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو». وَثُمَّ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ  
عَمْرُو». وَالْفَاءُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو». وَحَتَّى، نَحْوُ: «قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى  
الْمُشَاةِ» وَأَمْ، نَحْوُ: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟». وَأَوْ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو».

والثاني: مَا يُشْرِكُ لَفْظاً فَقَطْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

\* \* \*

وَأَتْبَعْتُ لَفْظاً فَحَسْبُ: بَلْ، وَلَا،  
لَكِنْ، كـ«لَمْ يَبْدُ أَمْرٌ لَكِنْ طَلَا»

هذه الثلاثة تَشْرُكُ الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تَضْرِبُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا».

\* \* \*

فَاغْطِفْ بِوَاوٍ لِأَحِقًّا أَوْ سَابِقًا  
- فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا  
لَمَّا ذَكَرَ حُرُوفَ الْعَطْفِ التَّسْعَةَ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَعَانِيهَا.

فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين؛ فإذا قلت: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» دَلَّ ذَلِكَ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا فِي نِسْبَةِ الْمَجِيءِ إِلَيْهِمَا، وَاحْتِمَالَ كَوْنِ «عَمْرُو» جَاءَ بَعْدَ «زَيْدٍ»، أَوْ جَاءَ قَبْلَهُ، أَوْ جَاءَ مُصَاحِبًا لَهُ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ»، فَيُعْطَفُ بِهَا: اللَّاحِقُ، وَالسَّابِقُ، وَالْمُصَاحِبُ.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وَرَدُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾<sup>(١)</sup>

\* \* \*

وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَثْبُوعُهُ، كَـ«ضَطَفَ هَذَا وَأَبْنِي»  
اخْتَصَّتِ الْوَاوُ - مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْعَطْفِ - بِأَنَّهَا يُعْطَفُ بِهَا حَيْثُ لَا يَكْتَفَى بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» وَلَوْ قُلْتُ: «اخْتَصَمَ

---

سورة المؤمنون الآية ٣٧.

(إِنْ) حَرْفٌ نَفْيٌ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ. (هِيَ) ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ. (إِلَّا) حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٌ مُلغًى. (حَيَاتُنَا) (حَيَاةٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ وَهُوَ مُضَافٌ وَ(نَا) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ مُضَافٌ إِلَيْهِ. (الدُّنْيَا) نَعْتٌ لِلْحَيَاةِ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الْمَقْدَرَةُ عَلَى الْآلِفِ لِلتَّعْذُرِ. (نَمُوتُ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ (نَحْنُ). (وَنَحْيَا) (الْوَاوُ) حَرْفٌ عَطْفٌ. (نَحْيَا) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الْمَقْدَرَةُ عَلَى الْآلِفِ لِلتَّعْذُرِ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ (نَحْنُ).

زيد» لم يجز، ومثله «أَضْطَفَ هذا وابني، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا غيرها من حروف العطف؛ فلا تقول: «اختصم زيد فعمر». .

\* \* \*

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِهَائِفِصَالٍ  
أي: تدلُّ الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه مُتَّصِلًا به،  
و«ثم» على تأخيره عنه منفصلاً، أي: مُتَرَاخِيًا عنه، نحو: «جاء زيد فعمر»،  
ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۖ﴾<sup>(١)</sup>، و«جاء زيد ثم عمر» ومنه  
قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>

\* \* \*

وَاخْتِصَاصُ بِفَاءٍ عَظْفٍ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي أَسْتَقَرُّ أَنَّهُ الصَّلَةُ  
اختصبت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة - لخلوه عن ضمير  
الموصول - على ما يصلح أن يكون صلة - لاشتماله على الضمير - نحو:  
«الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدُ الدَّبَابِ»، ولو قلت: «ويغضب زيد» أو «ثم يغضب  
زيد» لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فاستغنى بها عن الرابط، ولو قلت:

(١) سورة الأعلى الآية ٢.

(الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل جر نعت. (خلق) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (فسوى) (الفاء) حرف عطف. (سوى) فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

(٢) سورة فاطر الآية ١١.

(والله) (الواو) حرف استئناف. (الله) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (خلقكم) (خلق) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) والجملة خبر المبتدأ. و(الكافي) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (من تراب) جار ومجرور متعلقان بـ(خلقكم). (ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (جعلكم) جعل فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازاً والكاف مفعول به. (من نطفة) جار ومجرور متعلقان بـ(جعلكم) والجملة معطوف على خلقكم.

«الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيد الذبابُ» جاز؛ لأنك أثبتت بالضمير الرابط .

\* \* \*

بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطِفَ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا

يُشْتَرَطُ فِي الْمَعْطُوفِ بِحَتَّى أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ وَغَايَةً لَهُ : فِي زِيَادَةٍ،  
أَوْ نَقْصٍ، نَحْوُ : «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاءُ» .

\* \* \*

و«أَم» بِهَا أَعْطِفَ أَثَرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ  
أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ «أَيَّ» مُغْنِيَةٍ

«أَم» عَلَى قَسْمَيْنِ : مُنْقَطِعَةٍ، وَسَاتِيَةٍ، وَمُتَّصِلَةٍ، وَهِيَ : الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ  
هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ نَحْوُ : «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : «سَوَاءٌ  
عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا»<sup>(١)</sup> وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةٍ مُغْنِيَةٍ عَنِ «أَيَّ» نَحْوُ أَزِيدُ  
عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُوا أَيَّ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ .

\* \* \*

وَرُبَّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

أَيَّ : قَدْ تُحَذَفُ الْهَمْزَةُ - يَعْنِي هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ، وَالْهَمْزَةُ الْمَغْنِيَةُ عَنِ  
أَيَّ - عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَتَكُونُ «أَم» مُتَّصِلَةً كَمَا كَانَتْ وَالْهَمْزَةُ مُوجُودَةً، وَمِنْهُ  
قِرَاءَةُ ابْنِ مُحَظَّنٍ :

(١) سورة إبراهيم الآية ٢١.

(سواء) خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (علينا) جار ومجرور متعلقان بسواء.  
(أجزعنا) الهمزة حرف مصدر للتعوية جزعنا فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ (نا) ونا  
ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والمصدر المؤول من الهمزة وما في حيزها في  
محل رفع مبتدأ مؤخر. (أم) حرف عطف. (صبرنا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ (نا)  
ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> بإسقاط الهمزة من «أنذرتهم»،

وقول الشاعر:

٢٩٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

أي: أَسْبَعِ.

\* \* \*

وَبِإِنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ إِنَّ تَكْ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزة التسوية، ولا همزة مُغْنِيَّةٌ عن أي: فهي مُنْقَطِعَةٌ وتفيد الإضراب كَبَلْ، كقوله تعالى: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> أم يَقُولُونَ أَفَرَّئَهُ<sup>(٢)</sup> أي: بل يقولون أفترء، ومثله «إنها لإبل أم شاء» أي: بل هي شاء.

(١) سورة البقرة الآية ٦.

(سواء) خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة أو خبر إن. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بـ(سواء). (أنذرتهم) (الهمزة) حرف استفهام بمعنى التسوية وهمزة التسوية حرف وطبيعته تجري مجرى المصادر من الفعل الذي بعده. (أنذر) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. (والتاء) ضمير متصل في محل رفع فاعل. (هم) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والمصدر الموزول من الهمزة والفعل في محل رفع مبتدأ مؤخر والتقدير: إنذارهم وعدمه سواء عليهم، أي الإنذار وعدمه متساويان، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جملة اعتراضية اعترضت بين اسم إن وخبرها أم حرف عطف. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (تنذرهم) فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). (هم) ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

(٢) سورة السجدة الآية ١ - ٢.

(لا رب) (لا) حرف نفي للجنس مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (رب) اسمها مبني على الفتح في محل نصب. (فيه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا) من (ب) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ (تنزيل) ويجوز أن يكون خبر بعد خبر، ويجوز أن يتعلق بحال من الضمير من (فيه) وجملة (لا رب) اعتراضية لا محل لها من الإعراب. (أم) حرف عطف (افترء) فعل ماضٍ مبني على فتح المقدر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به.

خَيْرٌ، أَبَخَ، قَسَمَ - بَأَوْ - وَأَبْهَمَ،

وَأَشْكُكَ، وَإِضْرَابُ بِهَا أَيْضاً تُمَيِّ

أي: تستعمل «أو» للتخيير، نحو «خَذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا» وللإباحة

نحو «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ»، والفرق بين الإباحة والتخيير: أن الإباحة لَا

تَمْنَعُ الْجَمْعَ، والتخيير يمنع، وللتقسيم، نحو «الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف»

وللإبهام على السامع، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت عالماً بالجاتي منهما

وَقَصَدْتَ الْإِبْهَامَ عَلَى السَّامِعِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي

ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>، وللشك، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكاً في

الجاتي منهما، وللإضراب كقوله:

٢٩٥ - مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ

لَمْ أَخْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً

لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

أي: بل زادوا.

\*\*\*

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ، إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنَفَذًا

قد تستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله:

٢٩٦ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(١) سورة سبأ الآية ٢٤.

(وَأَنَا) (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (أَنَا) حرف توكيد ونصب (نَا)

ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم (أَنْ). (أَوْ أَبَاكُمْ) (أَوْ) حرف عطف. (أَبَا)

ضمير منفصل في محل نصب معطوف على اسم (أَنْ). (وَكَمْ) حرف خطاب. (لَعَلَّ هُدًى) اللام

لام المرحلة. (عَلَى هُدًى) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر أَنْ، والجملة من أَنْ واسمها

وخبرها في محل نصب معطوفة على جملة (مَقُولُ الْقَوْلِ) السابقة. (مَيِّنَ) صفة مجرورة وعلامة

جرها السكون الظاهرة على آخرها.

أي : وكانت له قدراً.

\* \* \*

وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَضْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَةِ

فِي نَحْوِ : «إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ»

يعني أن «إِمَّا» المسبوقةً بمثلها تفيد ما تفيده «أَوْ» : من التخيير، نحو :  
«خذ من مالي إِمَّا درهماً وإِمَّا ديناراً» والإباحة، نحو : «جَالِسٌ إِمَّا الحسنَ وإِمَّا  
ابنَ سيرينَ» والتقسيم، نحو : «الكلمة إِمَّا اسم وإِمَّا عل وإِمَّا حرف» والإبهام  
والشك، نحو : «جاء إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو».

وليست «إِمَّا» هذه عاطفة، خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها،  
وحرفُ العطف لا يدخل على حرف العطف.

\* \* \*

وَأَوَّلُ «لَكِنْ» نَفِيًّا أَوْ نَهِيًّا، وَ«لَا»

نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ أَثْبَاتًا تِلْكَ

أي : إنما يُعْطَفُ ولكن بعد النفي، نحو : «ما ضَرَبْتُ زيداً لَكِنْ عمراً»  
وبعد النهي، نحو : «لا تَضْرِبْ زيداً لَكِنْ عمراً»، وَيُعْطَفُ بـ«لَا» بعد النداء،  
نحو : «يا زيد لا عمرو» والأمر، نحو : «اضْرِبْ زيداً لا عمراً» وبعد الإثبات،  
نحو : «جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف بـ«لَا» بعد النفي، نحو : «ما جاء زيد  
لا عمرو» ولا يعطف بـ«لكن» في الإثبات، نحو : «جاء زيد لكن عمرو».

\* \* \*

وَيَلْ كُلِّكِنْ بَعْدَ مَضْحُوبَيْنِهَا      كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْنِهَا  
وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ      فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

يُعْطَفُ بيل في النفي والنهي ؛ فتكون كلكن : في أنها تُقَرَّرُ حكم ما قبلها،  
وتثبت نقيضه لما بعدها، نحو : «ما قام زيد بل عمرو، ولا تَضْرِبْ زيداً بل

عمرًا فقررت النفي والنهي السابقين، وأثبتت القيام لعمر، والأمر بضربه.

ويُعْطَفُ بها في الخبر المُثَبَّتِ، والأمر؛ فتفيد الإضرابَ عن الأول،  
وتَنْقُلُ الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه، نحو: «قام  
زيد بل عمرو، واضرب زيدا بل عمرًا».

\* \* \*

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ  
أَوْ فَاصِلِ مَا، وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ

فِي النَّظْمِ فَاشِيَاءَ، وَضَعْفُهُ اغْتَقِذْ  
إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما  
عطفت عليه بشيء، وَيَقَعُ الفصل كثيرًا بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى:  
﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup> فقوله: «وآباؤكم»  
معطوف على الضمير في «كنتم» وقد فصل بـ«أنتم» وورد - أيضاً -  
الفصل بغير الضمير. وإليه أشار بقوله: «أو فاصل ما» وذلك كالمفعول  
به، نحو «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلْتُ عَنِّي بِدْخُلُونَهَا وَمَنْ  
صَلَحَ﴾<sup>(٢)</sup> فمن: معطوف على الواو (في يدخلونها)، وصَحَّ ذلك  
للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من «يدخلونها» ومثله الفصل بلا النافية،  
كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾<sup>(٣)</sup>، فـ«آباؤنا» معطوف على

(١) سورة الأنبياء الآية ٥٤.

(لقد) اللام لام القسم، قد حرف تحقيق (كنتم) كان فعل ماضٍ مبني على السكون في محل رفع  
اسم كان والميم علامة الجمع، (أنتم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع تأكيد لضمير  
المخاطبين في كنتم، (آباؤكم) آباؤكم معطوف بالواو على أنتم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة  
وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

(٢) مر معنا اعرابها.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٤٨.

(ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أشركنا) (أشرك) فعل ماضٍ مبني  
على السكون. (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (ولا آباؤنا) (الواو) حرف =



«نا» وجاز ذلك للفصل (بين المعطوف والمعطوف عليه) بلا.

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، نحو «أَضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(١)</sup> فـ«زَوْجُكَ» معطوف على الضمير المستتر في «أَسْكَنْ» وَصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل - وهو «أنت» -.

وأشار بقوله: «وبلا فصل يرد» إلى أنه قد وَرَدَ في النظم كثيراً العطفُ على الضمير المذكور بلا فَضْل، كقوله:  
٢٩٧ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى

كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا

فقوله: «وَزُهُرٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «أَقْبَلْتُ».

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه رحمه الله تعالى: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وعُلِمَ من كلام المصنف: أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فَضْل، نحو «زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمَرُو» وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمَرًا، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمَرًا».

وأما الضمير المجرور فلا يُغَطَّفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له، نحو «مَرَزْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ» ولا يجوز «مَرَزْتُ بِكَ وَزَيْدٍ». هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك

---

= عطف. (لا) حرف نفي مؤكد (آبائنا) معطوفة على الضمير في أشركنا، وهو مضاف و(نا) ضمير متصل مبني على السكون مضاف إليه وجاز لوجود (لا).

(١) سورة البقرة الآية ٣٥.

(اسكن) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). (أنت) تأكيد للفاعل المستتر في اسكن. (وزوجك) (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (زوجك) معطوف على الضمير المستكن ومن عطف الظاهر على الضمير توكيده بالضمير المنفصل. (الجنة) مفعول به منصوب على (السعة) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الكوفيون، واختاره المصنف، وأشار إليه بقوله:

\* \* \*

وَعَوِذُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِلَا  
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النُّثْرِ وَالنُّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا

أي: جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إِعَادَةَ الخافِضِ - إِذَا عُطِفَ عَلَى ضميرِ  
الخَفِضِ - لَازِمًا، وَلَا أَقُولُ بِهِ؛ لورود السماع: نثرًا، ونظمًا، بالعطف على  
الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض؛ فمن النثر قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ  
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup> بِجَرِّ «الأرحام» عطفًا على الهاء المجرورة  
بالباء، ومن النظم ما أنشده سيويه، رحمه الله تعالى:

٢٩٨ - فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

بجر «الأيام» عطفًا على الكاف المجرورة بالباء.

\* \* \*

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطِفَتْ  
بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَغْمُولُهُ، دَفْعًا لِيَوْهَمِ اتِّقِي  
قَدْ تُحْذَفُ الْفَاءُ مَعَ مَعْطُوفِهَا لِلدَّلَالَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ

(١) سورة النساء الآية ١.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبني على حذف  
النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الله) لفظ الجلالة مفعول به  
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب  
صفة. (تساءلون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، (والواو) ضمير متصل مبني على السكون في  
محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (به) جار  
ومجرور متعلقان بـ(تساءلون). (الأرحام) (الواو) حرف عطف، (الأرحام) عطف على (الله)، وفي  
هذا العطف تنزيه بمنزلة القرابة ووجب البر بها ومراعاتها.

مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَمِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»<sup>(١)</sup> أي: فأفطرَ فعلية عِدَّةٌ من أيام آخر، فحذف «أفطرَ» والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ» أي: رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ.

وانفردت الواو - من بين حُرُوفِ العطف - بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي مَعْمُولُهُ، ومنه قوله:

٢٩٩ - إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فـ«الْعُيُونُ»: مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وَكَحَّلْنَ الْعُيُونُ، والفعل المحذوف معطوف على «زَجَّجْنَ».

\* \* \*

وَحَذَفَ مَثْبُوعٌ بَدَا - هُنَا - اسْتَبِيحَ وَعَظَّفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ  
قد يُحَذَفُ المعطوف عليه للدلالة عليه، وَجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ مِّنْ ءَايَتِي مَثَلًا مَّحْذُوفًا﴾<sup>(٢)</sup> قال الزمخشري: التقدير: أَلَمْ تَأْتِكُمْ (آيَاتِي فَلَمْ

(١) سورة البقرة الآية ١٨٤.

(الفاء) الفصيحة رابطة لشرط محذوف. (من) اسم شرط جاز مبتدأ. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط واسمها ضمير مستتر فيه تقديره هو. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (مريضاً) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (على سفر) جار ومجرور متعلقان بمحذوف معطوف على مريضاً. (فعدة) الفاء رابطة لجواب الشرط وعدة مبتدأ خبره محذوف أي (فعلية عدة)، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره فالحكم عدة والجملة الاسمية المقترنة بالفاء في محل جزم جواب الشرط وفعل الشرط وجوابه خبر من. (من أيام) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لعدة، (آخر) صفة لأيام وعلامة جره الفتحة الظاهرة لأنه ممنوع من الصرف.

(٢) سورة الجاثية الآية ٣١.

الهمزة للاستفهام التوبيخي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والفاء واقعة في جواب الشرط المقدر حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لم) حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تكن) فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون وذلك إذا جزم المضارع (يكون) كانت علامة جزمه سكون النون فاجتمع ساكنان الواو والنون. =

تكن تتلى عليكم). فحذف المعطوف عليه، وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقوله: «وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ - إلى آخره» إلى أن العطف ليس مُخْتَصّاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو «يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ، وَاضْرَبَ زَيْدًا وَقُمَ».

\* \* \*

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلاً وَعَكْساً اسْتَغْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلاً

يجوز أن يُعْطِفَ الْفِعْلُ عَلَى الْإِسْمِ الْمُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ، كاسم الفاعل، ونحوه، ويجوز أيضاً عَكْسُ هذا، وهو: أن يُعْطِفَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ الْإِسْمِ اسْمٌ؛ فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا<sup>(١)</sup> وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ

= ومن ثم حذفوا الواو للتخلص من التقاء الساكنين فصار اللفظ [يكن]. (آياتي) اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منعه من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والباء ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (تتلى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان والجملة من كان واسمها وخبرها مقول القول مقدر والتقدير [والله أعلم فيقال لهم ألم تكن آياتي] والجملة من القول المقدر ومقوله في محل رفع خبر مبتدأ الذين كفروا والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط وجملة الشرط والجواب معطوفة لا محل لها من الإعراب عليكم على حرف جر والكاف ضمير مبني على الضم في محل جر والجار والمجرور متعلقان بتتلى.

(١) سورة العاديات الآية ٣ - ٤.

الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (المغيرات) معطوفة على الموريات مجرورة وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة. (صبحاً) ظرف زمان مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (فأثرن) الفاء حرف عطف، اثرن فعل ماضٍ مبني على السكون والنون نون النسوة فاعل. (به) جار ومجرور متعلقان بـ اثرن. (نقعا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٢) سورة الحديد الآية ١٨.

(إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (المصدقين) اسمها منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم. (والمصدقات) الواو حرف عطف =

الثاني قوله:

٣٠٠ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وَمُجِرٌ عَطَاءٌ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَ

وقوله:

٣٠١ - بَاتَ يُغَشِّيْنَهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ

يَقْصِدُ فِي أَشْوَقِهَا وَجَائِرٍ

فـ«مُجِرٍ»: معطوف على «يُبِيرُ»، و«جَائِرٍ»: معطوف على «يَقْصِدُ».

\* \* \*

---

= المصدقات معطوفة على المصدقين منصوبة وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة لأنها جمع مؤنث سالم. (وأقرضوا) الواو واو الاعتراض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أقرضوا فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (قرضاً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (حسناً) نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

## الْبَدَلُ

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ - هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا  
البدل هو: «التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة».

ف«التابع»: جنس، و«المقصود بالنسبة»: فضل، أخرج: النعت،  
والتوكيد، وعطفُ البيان؛ لأن كل واحد منهما مُكْمَلٌ للمقصود بالنسبة، لا  
مقصودَ بها، و«بلا واسطة»: أخرج المعطوف ببَلْ، نحو «جاء زيد بل عمرو»؛  
فإن «عمراً» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة - وهي بل - وأخرج  
المعطوف بالواو ونحوها؛ فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة.

\* \* \*

مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ	عَلَيْهِ، يُلْقَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ
وَدَا لِلْإِضْرَابِ اغْرُ، إِنَّ قَضْدًا صَحِبَ	وَدُونَ قَضْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلِبَ
كَزْرُهُ خَالِدًا، وَقَبْلُهُ الْيَدَا،	وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ، وَخُذْ تَبْلًا مُدَى

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل، وهو البدل المطابق للمبدل منه المُساوي  
له في المعنى، نحو «مررت بأخيك زَيْدٍ، وزُرُّه خالداً».

الثاني: بدل البعض من الكل، نحو «أَكَلْتُ الرغيفَ ثُلْثَهُ، وَقَبْلَهُ الْيَدَ».

الثالث: بدل الاشتمال، وهو الدالُّ على مَعْنَى في متبوعه، نحو  
«أعجبني زَيْدٌ علَّمَهُ، واعْرِفُهُ حَقَّهُ».

الرابع: البدل المُبَايِنُ للمبدل منه، وهو المراد بقوله «أو كمعطوف بيل» وهو على قِسْمَيْنِ؛ أحدهما: ما يُقْصَدُ مبتوعه كما يُقْصَدُ هو، ويسمى بدلَ الإضرابِ وبدلَ البداء، نحو «أَكَلْتُ خُبْزاً لِحِمَاءٍ» قَصَدْتُ أولاً الإخبارَ بأنك أَكَلْتَ خُبْزاً، ثم بَدَأَ لك أَنَّكَ تخبر أَنَّكَ أَكَلْتَ لِحِمَاءً أيضاً، وهو المراد بقوله: «وذا للإضراب اغزُ إن قَصِداً صحب» أي: البدل الذي هو كمعطوف بيل انُسِبَ للإضراب إن قُصِدَ متبوعه كما يُقْصَدُ هو، الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصودُ البدلُ فقط، وإنما غَلِطَ المتكلم، فذكر المبدل منه، ويسمى بدلَ الغَلَطِ والنسيان، نحو «رَأَيْتُ رجلاً حماراً» أردتَ أَنَّكَ تخبر أولاً أَنَّكَ رَأَيْتَ حماراً، فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقوله: «ودون قصد غلط به سُلِبَ» أي: إذا لم يكن المبدلُ منه مقصوداً فيسمى البدلُ بَدَلُ الغَلَطِ؛ لأنه مزيلُ الغلط الذي سبق، وهو ذِكْرُ غير المقصود.

وقوله: «خُذْ نَبْلاً مَدَى» يصلح أن يكون مثلاً لكل من القسمين؛ لأنه إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى فهو بدل الإضراب، وإن قصد المدى فقط - وهو جمع مُدْيَةٍ، وهي الشَّفْرَةُ - فهو بدل الغلط.

\* \* \*

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ، إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلًّا أَوْ اقْتَضَى بَغْضًا، أَوْ اشْتِمَالًا كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالًا  
أي: لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إن كان البدلُ بَدَلُ كل من كل، واقتضى الإحاطة والشمول، أو كَانَ بَدَلُ اشتمالٍ، أو بدل بعض من كل.  
فالأول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾<sup>(١)</sup>؛ فـ«أولنا»

(١) سورة المائدة الآية ١١٤.

(العيد) مشتق من العود لأنه يعود كل سنة وإنما كسرت عينه لأن الواو وقعت بعد كسرة والأصل عويد كميزان أصله موزان فقلبت الواو ياء لرفعها بعد كسرة. (تكون) فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره واسمها مستتر فيه جوازاً تقديره هي. (عيداً) خبر تكون وجملة تكون صفة ثانية لمائدة. (لنا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال لأنه كان في الأصل =

بدل من الضمير المجرور باللام - وهو «نا» - فإن لم يدل على الإحاطة امتنع، نحو «رأيتك زيداً».

والثاني كقوله:

٣٠٢ - ذَرِينِي؛ إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ«حِلْمِي» بدلُ اشتغال من الياء في «أَلْفَيْتَنِي».

والثالث كقوله:

٣٠٣ - أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ

رَجُلِي، فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

فـ«رَجُلِي» بدلُ بعضٍ من الياء في «أَوْعَدَنِي».

وفهم من كلامه: أنه يُبدلُ الظاهر من الظاهر مطلقاً كما تقدم تمثيله، وأن ضمير الغيبة يُبدل منه الظاهر مطلقاً، نحو «زُرُهُ خالداً».

\* \* \*

وَيَبْدَلُ الْمُضْمَنُ الِهْمَزَ يَلِي هَمْزاً، كَمَنْ ذَا أَسْعِيدَ أَمْ عَلِيٌّ؟

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول هَمْزَةِ الاستفهام على البدل، نحو «مَنْ ذَا أَسْعِيدَ أَمْ عَلِيٌّ؟ وما تفعل أخيراً أَمْ شَرّاً؟ ومتى تأتينا أَعْدَا أَمْ بَعْدَ غَدٍ؟».

\* \* \*

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنُّ

= صفة تقدمت على موصوفها وهو قوله عيداً. (لأولنا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف بدل من (لنا) بتكرير العامل. (وآخرنا) الواو حرف عطف آخر معطوف على أولنا مضاف نا ضمير متصل مضاف إليه.



كما يُبَدِّلُ الإِسْمُ مِنَ الإِسْمِ يُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، فـ«يَسْتَعِينُ بِنَا» : بَدَلٌ  
 مِنْ «يَصِلُ إِلَيْنَا» ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ  
 الْمَكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۖ ﴾<sup>(١)</sup> فـ«يُضَاعَفُ» : بَدَلٌ مِنْ «يَلْقَى» فإعرابه بإعرابه ،  
 وهو الجزم ، وكذا قوله :

٣٠٤ - إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا

تُؤْخَذُ كَرْهًا أَنْ تَجِيءَ طَائِعَا

فـ«تؤخذ» : بَدَلٌ مِنْ «تُبَايِعَا» ولذلك نصب .



(١) سورة الفرقان الآية ٦٧ - ٦٨ .

(الواو) اعتراضية مبني على السكون لا محل له من الإعراب . (من) اسم شرط جازم مبني على  
 السكون في محل رفع مبتدأ . (يفعل) فعل مضارع مجزوم وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو ذلك . (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به واللام  
 للتنبيه والكاف حرف دال على الخطاب . (يلق) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه  
 حذف حرف العلة وهو الألف والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من فعل الشرط  
 وجواب الشرط في محل رفع خبر مبتدأ مَنْ . (يضاعف) فعل مضارع مني للمجهول مجزوم محله  
 بدل من يلق وعلامة جزمه السكون . (له) جار ومجرور متعلقان بـ يضاعف . (العذاب) نائب فاعل  
 مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره . (يوم) ظرف زمان مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه  
 الفتحة الظاهرة وهو مضاف . (القيامة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

## النِّدَاءُ

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا»،  
 وَأَيُّ، وَآءٌ كَذَا «أَيَّا» ثُمَّ «هَيَّا»  
 وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي، وَ«وَا» لِمَنْ تُدِيبُ  
 أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ أَجْتَنِبُ  
 لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً، أو غيره، فإن كان غير مندوب:  
 فإما أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد - كالنائم والساهي - أو قريباً، فإن  
 كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء: «يَا، وَأَيُّ، وَآءٌ، وَهَيَّا» وإن كان  
 قريباً فله الهمزة، نحو «أَزِيدُ أَقْبِلْ»، وإن كان مندوباً - وهو الْمُتَفَجِّعُ عليه، أو  
 الْمُتَوَجِّعُ منه - فله «وَا» نحو «وَازِيدَا»، و«وَاطْهَرَا» و«يَا» أيضاً، عند عَدَمِ  
 التباسه بغير المندوب، فإن التباس تعينت «وَا» وامتنعت «يَا».

\* \* \*

وَعَبْدُ مَنْدُوبٍ، وَمُضْمَرٍ، وَمَا جَاءُ مُسْتَعَثًّا قَدْ يُقْرَى فَأَعْلَمَا  
 وَذَلِكَ فِي أَسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قُلٌّ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ  
 لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو «ازِيدَا» ولا مع  
 الضمير، نحو «يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفَيْتُكَ» ولا مع المستعاث، نحو «يَا لَزِيدٍ».  
 وأما غير هذه فيُحذف معها الحرف جوازاً؛ فتقول في «يَا زِيدُ أَقْبِلْ»:  
 «زِيدُ أَقْبِلْ» وفي «يَا عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ»: «عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ».

لكن الحذف مع إسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس، حتى إن أكثر النحويين منعه، ولكن أجازوه طائفة منهم، وتبعهم المصنف، ولهذا قال: «ومن يمنعه فانصر عاذله» أي: انصر من يعذله على منعه؛ لورود السماع به، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر:

٣٠٥ - ذَا، ازِعَوَاءَ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ

أَسِ شَيْبًا إِلَى الصُّبَا مِنْ سَبِيلِ  
أي: يا ذا، ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم: «أصبح ليل» أي: يا ليل، و«أطرق كرا» أي: يا كرا.

\* \* \*

وَابْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدَا  
لا يخلو المنادى من أن يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به.  
فإن كان مفرداً، فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة.

فإن كان مفرداً - معرفة، أو نكرة مقصودة - بُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ؛  
فإن كان يرفع بالضممة بُنِيَ عَلَيْهَا، نحو «يَا زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ»، وإن كان يُرْفَعُ

(المكورة البقرة الآية ٨٥).

(ثم) حرف عطف يفيد التراخي. (أنتم) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ.  
(هؤلاء) الهاء للتنبيه (أولاء) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع بدل من الضمير، وقيل في محل نصب على الذم بفعل محذوف تقديره أذم، وقيل في محل نصب على أنه منادى محذوف منه حرف النداء. (تقتلون) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. (أنفسكم) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه وقيل اسم الإشارة هو الخبر (جملة تقتلون حال).

بالألف أو بالواو فكذلك، نحو «يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلَانِ»، و«يَا زَيْدُونِ، وَيَا رُجَيْلُونِ» ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعلٌ مضمر نابت «يَا» متابه، فأصل «يَا زَيْدُ»: أَدْعُو زَيْدًا، فحذف «أدعو» ونابت «يَا» متابه.

\* \* \*

وَأَنؤَانِضِمَامَ مَا بَنَوْنَا قَبْلَ الشُّدَا وَلِيُجْرَى مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَا  
أي: إذا كان الاسمُ المنادى مبنياً قبل النداء قُدِّرَ - بعد النداء - بناؤه على الضم، نحو «يَا هَذَا». وَيَجْرِي مجرى ما تجددَ بناؤه بالنداء كزيد: في أنه يُتَّبَعُ بالرفع مُرَاعَاةً للضم المقدَّر فيه، وبالنصب مُرَاعَاةً للمحل؛ فتقول «يَا هَذَا الْعَاقِلُ، وَالْعَاقِلُ» بالرفع والنصب، كما تقول: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ، وَالظَّرِيفُ».

\* \* \*

وَالْمُفْرَدَ الْمَثْكُورَ، وَالْمُضَافَ وَشِبْهَهُ - انْصَبْ عَادِمًا خِلَافًا  
تقدِّم أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أن نكرة مقصودة يُبنى على ما كان يرفع به، وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة: أي غير مقصودة، أو مضافاً، أو مُشَبَّهًا به - نُصِبَ.

فمثال الأول قولُ الأعمى «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي» وقول الشاعر:  
٣٠٦ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَا

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومثال الثاني قولك: «يَا غُلَامَ زَيْدٍ»، و«يَا ضَارِبَ عَمْرٍو».

ومثال الثالث قولك «يَا طَالِعًا جَبَلًا، وَيَا حَسَنًا وَجْهًا، وَيَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» (فيمن سمّيته بذلك).

\* \* \*

وَنَحْوُ «زَيْدٍ» ضَمٌّ وَافْتَحَنٌ، مِنْ نَحْوِ «أَزَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ» لَا تَهِنْ

أي: إذا كان المنادى مفرداً، عَلِماً، وَوُصِفَ بـ«ابن» مضافٍ إلى عَلَمٍ، ولم يُفَصَّلْ بين المنادى وبين «ابن» - جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم، نحو «يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو» والفتح إتباعاً، نحو «يا زَيْدَ ابْنِ عَمْرٍو»، ويجب حذف ألف «ابن» والحالة هذه خطأ.

\* \* \*

وَالضُّمُّ - إن لم يَلِ الابْنُ عَلِماً، أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ - قَدْ حُتِمَا  
أي: إذا لم يقع «ابن» بعد عَلَمٍ، أو لم يقع بعد عَلَمٍ، وَجَبَ ضَمُّ  
المنادى، وامتنع فتحه؛ فمثال الأول نحو «يا غلامُ ابْنِ عمرو، ويا زَيْدُ  
الظريف ابْنِ عمرو» ومثال الثاني: «يا زَيْدُ ابْنَ أَخِينَا» فيجب بناء «زيد» على  
الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف «ابن» والحالة هذه.

\* \* \*

وَاضْمُ، أَوْ أَنْصِبْ - مَا اضْطَرَّاراً نُونا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بُيِّنَا  
تقدّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفة، أو نكرة مقصودة - يجب بناؤه  
على الضم، وذَكَرَ هنا أنه إذا اضْطَرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه  
وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السماع بهما؛ فمن الأول قوله:  
٣٠٧ - سَلامُ اللّٰهِ يَـمَـطَرُ عَلَـيْـهَـا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَـمَـطَرُ السَّلامُ

ومن الثاني قوله:

٣٠٨ - ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ:

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقْتُكَ الْأَوَاقِي

\* \* \*

وَبِاضْطَرَّارٍ خَصَّ جَمْعُ «يَا» وَ«أَلْ» إِلَّا مَعَ «اللّٰهِ» وَمَخِئِي الْجَمَلِ  
وَالْأَكْثَرُ «اللّٰهُمَّ» بِالتَّغْوِيضِ وَشَذَّ «يَا اللّٰهُمَّ» فِي قَرِيضِ

لا يجوز الجمعُ بين حرف النداء، و«أل» في غير اسم الله تعالى، وما سمي به من الجُمَل، إلا في ضرورة الشعر كقوله:  
٣٠٩ - فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا

إِيَّاكُمَا أَنْ تُغْفِبَانَا شَرًّا

وأما مع اسم الله تعالى وَمَخَكِيَّ الجمل فيجوز، فتقول: «يا الله» بقطع الهمزة وَوَضَلِهَا، وتقول فيمن اسمه «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ»: «يا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ».

والأكثرُ في نداء اسم الله «اللَّهُمَّ» بميم مشددة مُعَوَّضَةٌ من حرف النداء وشذَّ الجمع بين الميم وحرفِ النداء في قوله:  
٣١٠ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ الْمَا

أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّ

\* \* \*

## فَضْلٌ

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزَمَهُ نَضْبًا، كَأَزِيدُ ذَا الْجِيلِ  
أي: إذا كان تابعُ المنادى المضموم مضافاً غَيْرَ مُصَاحِبٍ لِلألف واللام  
وَجَبَ نَضْبُهُ، نحو «يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو».

\* \* \*

وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ، أَوْ ازْفَعَ، وَاجْعَلَا كُمُسْتَقِلٌ نَسَقًا وَبَدَلًا  
أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ وَنَضْبُهُ - وهو المضاف  
المصاحب لأل، والمفرد - فتقول: «يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ الْأَبِ» برفع «الكريم»  
وَنَضْبِهِ، و«يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» برفع «الظريف» ونصبه.

وَحُكْمُ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ حُكْمُ الصِّفَةِ؛ فتقول: «يَا رَجُلُ زَيْدُ،  
وَزَيْدًا» بالرفع والنصب، و«يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ».

وأما عَطْفُ النَّسَقِ وَالبَدَلِ ففي حكم المنادى المستقل؛ فيجب ضمه إذا  
كان مفرداً، نحو «يَا رَجُلُ زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ وَزَيْدُ» كما يجب الضم لو قلت: «يا  
زيد»، ويجب نصبه إن كان مضافاً، نحو «يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» و«يَا زَيْدُ وَأَبَا  
عبد الله»، كما يجب نصبه لو قلت: «يا أبا عبد الله».

\* \* \*

وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِقًا فَفِيهِ وَجْهَانٌ، وَرَفْعُ يُنْتَقَى  
أي: إنما يجب بناء المَنَسُوقِ عَلَى الضَّمِّ إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل».

فإن كان بـ«أَل» جاز فيه وجهان: الرفع، والنصب؛ والمختار، - عند الخليل وسيبويه، ومن تبعهما - الرفع، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «وَرَفَعَ يُتَّقَى» أي: يُخْتَار؛ فتقول: «يَا زَيْدُ وَالْغُلَامُ» بالرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(١)</sup> برفع «الطير» ونصبه.



وَأَيْهَا، مَضْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ  
وَأَيْهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

يقال: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَذَا، وَيَا أَيُّهَا الَّذِي فعل كذا»، فـ«أي» منادى مفرد مبني على الضم، و«ها» زائدة، و«الرجل» صفة لأي، ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازني نصبه قياساً على جواز نصب «الظريف» في قولك «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» بالرفع والنصب.

ولا توصف «أي» إلا باسم جنس مُحَلَّى بِأَلْ، كالرجل، أو باسم إشارة، نحو «يَا أَيُّهَذَا أَقْبَلُ» أو بموصول مُحَلَّى بِأَلْ «يَا أَيُّهَا الَّذِي فعل كذا».



وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصُّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ

(١) سورة سبأ الآية ١٠.

(يا جبال) (يا) حرف نداء (جبال) منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. (أوبي) فعل أمر مبني على حذف النون، (والياء) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة جواب النداء لا محل لها من الإعراب، وجملة النداء وجوابه في محل نصب مقول لقول محذوف أي قلنا (يا جبال أوبي معه). (معه) ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، (والهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بـ(محذوف خال من الياء) في (أوبي). (الواو) واو المعية. (الطير) مفعول معه منصوب ويجوز أن يكون معطوفاً على (فضلاً) بحذف مضاف أي (وتسيح الطير) كما يجوز أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (سخرنا الطير أو دعونا الطير نسيح معه)، ويجوز أن يكون معطوفاً على محل (جبال) منصوب بالفتحة الظاهرة.



يقال: «يَا هَذَا الرَّجُلُ» فيجب رفع «الرجل» إن «جعل» «هذا» وُضَلَّةً لندائه كما يجب رفع صفة «أي»، وإلى هذا أشار بقوله: «إن كان تَرْكُهَا يُفِيَتْ المعرفة» فإن لم يُجْعَلِ اسْمُ الإشارةِ وُضَلَّةً لنداء ما بعده لم يجب رَفْعُ صفته، بل يجوز الرفع والنصب.

\* \* \*

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبُ ثَانٍ، وَضُمُّ وَأَفْتَحُ أَوَّلًا تُصِيبُ

يقال: «يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ» و:

٣١١- \* يَأْتِيَنِي تَيْمٌ عَدِي \*

٣١٢- \* يَارَزْدُ زَيْدَ الْيَغْمَلَاتِ \*

فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول: الضم، والنصب.

فإن ضُمَّ الأوَّلُ كان الثاني منصوباً: على التوكيد، أو على إضمار «أعني»، أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء.

وإن نُصِبَ الأوَّلُ: فمذهبُ سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الثاني مُقَحَّمٌ بين المضاف والمضاف إليه، ومذهبُ المبرد أنه مضاف إلى محذوفٍ مثل ما أُضِيفَ إليه الثاني، وأن الأصل: «يَا تَيْمٌ عَدِي تَيْمٌ عَدِي» فحذف «عدي» الأول لدلالة الثاني عليه.

\* \* \*

## الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحَّحَ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا  
إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم؛ فإما أن يكون صحيحاً، أو معتلاً.  
فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غَيْرَ مُنَادَى، وقد سَبَقَ حكمه في  
المضاف إلى ياء المتكلم.

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: حذف الياء، والاستغناء بالكسرة، نحو «يَا عَبْدٍ»، وهذا الأكثر.

الثاني: إثبات الياء سَاكِئَةً، نحو «يَا عَبْدِي» وهو دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلب الياء أَلْفًا، وَحَذْفُهَا، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو «يَا عَبْدَ».

الرابع: قلبها أَلْفًا، وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحةً، نحو «يَا عَبْدًا».

الخامس: إثبات الياء مُحَرَّكَةً بالفتح، نحو «يَا عَبْدِي».

\* \* \*

وَفَتْحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفُ الْيَا اسْتَمَرَّ فِي «يَا ابْنَ أُمٍّ، يَا ابْنَ عَمٍّ - لَا مَفَرَّ»

إذا أُضِيفَ المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، إلا  
في «ابن أم» و«ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتكسر الميم أو  
تفتح؛ فتقول: «يا ابن أمٍّ أَقْبِلْ» و«يا ابن عَمٍّ لَا مَفَرَّ» بفتح الميم وكسرها.

\* \* \*

وَفِي النُّدَا «أَبَتِ، أُمَّتِ» عَرَضَ  
وَأَكْسِرْ أَوْ افْتَحْ، وَمِنْ الْيَا التَّاءِ عَوَضَ  
يَقَالُ فِي النَّدَاءِ: «يَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ» بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا، وَلَا يَجُوزُ  
إِثْبَاتُ الْيَاءِ؛ فَلَا تَقُولُ: يَا أَبَتِي، وَيَا أُمَّتِي؛ لِأَنَّ التَّاءَ عَوَضَ مِنَ الْيَاءِ؛ فَلَا  
يَجْمَعُ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعَوُضِ مِنْهُ.

\* \* \*

## أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النِّدَاءِ

و«فُلٌ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، وَاطْرَدَا  
فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنَ «يَا خَبَاثُ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي  
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلُ وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ «فُلٌ»  
من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو «يَا فُلٌ» أي: يَا رَجُلُ،  
و«يَا لُؤْمَانُ» للعظيم اللُّؤْمُ، و«يَا نَوْمَانُ» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: «وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنثَى» إلى أنه ينقاس في النداء  
استعمالُ فَعَالٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكسْرِ فِي ذَمِّ الْأُنثَى وَسَبِّهَا، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي، نَحْوُ  
«يَا خَبَاثُ، وَيَا فَسَاقِ، وَيَا لَكَاعِ».

وكذلك ينقاسُ استعمالُ فَعَالٍ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكسْرِ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي،  
لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَمْرِ، نَحْوُ «نَزَالِ، وَضَرَابِ، وَقِتَالِ»، أَي: انْزِلْ، وَاضْرِبْ،  
وَأَقْتُلْ».

وكثر استعمالُ فَعَلٍ فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً مَقْصُودًا بِهِ سَبُّ الذُّكُورِ، نَحْوُ «يَا  
فُسْقُ، وَيَا غُدْرُ، وَيَا لُكْعُ» وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ.

وأشار بقوله: «وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ» إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْمَخْصُوصَةِ  
بِالنِّدَاءِ قَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، كَقَوْلِهِ:  
٣١٣ - (تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ)

فِي لُجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

## الاستغاثَةُ

إِذَا اسْتُغِيثَ مُبَادَى خِفْضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى  
يقال: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو» فيجر المستغاث بلام مفتوحة، ويجر المستغاث  
له بلام مكسورة، وإنما فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع  
المضمر، واللام تُفْتَحُ مع المضمر، نحو «لَكَ، وَلَهُ».

\* \* \*

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا  
إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ مُسْتَغَاثٌ آخَرُ: فَلِذَا أَنْ تَتَكَرَّرَ مَعَهُ «يَا» أَوْ لَا.  
فإن تكررت لَزِمَ الْفَتْحُ، نحو «يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِيَكْرٍ» وإن لم تتكرر لَزِمَ  
الْكَسْرُ، نحو «يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِيَكْرٍ» كما يلزم كَسْرُ اللَّامِ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ،  
وإلى هذا أشار بقوله: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا» أي: وفي سِوَى  
الْمُسْتَغَاثِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي تَكَرَّرَ مَعَهُ «يَا» اكسر اللامَ وَجُوبًا؛ فَتَكْسِرُ  
مَعَ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ تَتَكَرَّرْ مَعَهُ «يَا» وَمَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ.

\* \* \*

وَلَا تُحذف لام المستغاث، ويؤتى بِالْفِ في آخره عوضاً عنها، نحو «يَا زَيْدُ الْعَمْرُ»  
ومثل الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ، نحو «يَا لِلدَّاهِيَةِ» و«يَا لِلْعَجَبِ» فيجر بلام مفتوحة كما  
يجر المستغاث، وتُعَاقِبُ اللَّامُ فِي الْإِسْمِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ الْفَ؛ فَتَقُولُ: «يَا عَجَبًا لَزَيْدٍ».

## النَّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلَ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أَتِيَهُمَا وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كـ «بِشْرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَأَمِنْ حَفَرٍ» المندوب هو: المتفجع عليه، نحو «وَأَزِيدَا»، والمتوجع منه، نحو «واظْهَرَا».

وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرِفَةُ، فَلَا تُنْدَبُ النُّكْرَةُ؛ فَلَا يُقَالُ: «وَأَرْجُلَا»، وَلَا الْمُبْهَمُ: كَأَسْمِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ «وَاهْذَا» وَلَا الْمَوْصُولُ، إِلَّا إِنْ كَانَ خَالِيًا مِنْ «أَلٍ» وَاشْتَهَرَ بِالصِّلَةِ، كَقَوْلِهِمْ «وَأَمِنْ حَفَرٍ بِشْرَ زَمْزَمَا».

\* \* \*

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلَتهُ بِالْأَلِفِ مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلَ مِنْ صَلَتهِ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلَ يَلْحَقُ آخِرَ الْمُنَادَى الْمَنْدُوبِ أَلِفٌ، نَحْوُ «أَزِيدَا لَا تَبْعُدْ» وَيُحْذَفُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ أَلِفًا، كَقَوْلِكَ: «وَأَمُوسَا» فَحُذِفَ أَلِفُ «مُوسَى» وَأَتَى بِالْأَلِفِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّدْبَةِ، أَوْ كَانَ تَنْوِينًا فِي آخِرِ صَلَتهِ أَوْ غَيْرِهَا، نَحْوُ «وَأَمِنْ حَفَرٍ بِشْرَ زَمْزَمَا» وَنَحْوُ «يَا غَلَامَ زِيدَا».

\* \* \*

وَالشُّكْلُ حَثْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لِإِسَاءٍ إِذَا كَانَ آخِرُ مَا تَلَحُّقَهُ أَلِفُ النَّدْبَةِ فَتَحَةً لِحَقَّتْهُ أَلِفُ النَّدْبَةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ

لها، فتقول: «واغلامَ أحمَداه» وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحه، إلا أن أُوَقَّعَ في لَبْسٍ؛ فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولك في «غلام زيد»: «واغلام زيداه»، وفي «زيد»: «وازيَداه»، ومثالُ ما يُوقَّعُ فتحه في لبس: «واغلامهوه»، وَاغْلَامَكِيَّةُ وأصله «واغلامك» بكسر الكاف «واغلامه» بضم الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبة: بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واواً لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة، فقلت: «واغلامكاه»، واغلامهَاهُ لالتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير المخاطبة بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطبِ، والتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير الغائب بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائبة، وإلى هذا أشار بقوله: «والشكل حتماً - إلى آخره» أي: إذا شَكِلَ آخر المندوب بفتح، أو ضم، أو كسر، فأولُه مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُوقَّعاً في لَبْسٍ، نحو «واغلامهوه»، واغلامَكِيَّةِ وإن لم يكن الفتح مُوقَّعاً في لبس فافتح آخره، وأولُه ألف الندبة، نحو «وازيَداه»، وواغلامَ زيداه».

\* \* \*

وَوَعَاقِفَا زِدْهَاءَ سَكْتٍ، إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ، وَأَلْهَا لَا تُرِدْ  
أي: إذا وَقَفَ على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكتِ، نحو: «وازيَداه»، أو وقف على الألف نحو: «وازيدا» ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة، كقوله:

٣١٤ - أَلَا يَأْغْمُرُونَ غَمْرَاهُ

وَعَمْرُونَ بَنَ الزُّبَيْرَاهُ

\* \* \*

وَقَائِلٌ: وَاعْبُدِيَا، وَاعْبُدَا مَنْ فِي النُّدَا الْيَاذَا سُكُونِ أَبْدَى  
أي: إذا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكَنَ الياء قيل فيه: «وَاعْبُدِيَا» بفتح الياء، وإلحاق ألف الندبة، أو «يَا عُبْدَا»، بحذف الياء،

والحاق ألف الندبة .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِفُ الياء أو يستغنى بالكسرة، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة، أو يقلبها ألفاً ويبقيها قيل : «وَأَعْبَدَا» ليس إلا .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال «أَعْبَدِيَا» ليس إلا .

فالحاصلُ : أنه إنما يجوز الوجهان - أعني «وَأَعْبَدِيَا» و«وَأَعْبَدَا» - على لغة مَنْ سَكَنَ الياء فقط، كما ذكر المصنف .

\*\*\*



## الترخيم

تَرْخِيمًا أَخَذَفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَّاسُعَا، فَيَمَنْ دَعَا سُعَادَا

الترخيم في اللغة: تَرْقِيقُ الصوت، ومنه قوله:

٣١٥ - لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرْهِيرِ، وَمَنْطِقٌ

رَخِيمُ الْحَوَاشِي: لَأَهْرَاءَ، وَلَا نَزْرُ

أي: رقيق الحواشي، وفي الاصطلاح: حَذَفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي النِّدَاءِ،  
نحو «يَا سُعَا» والأصل «يَا سُعَادَا».



وَجَوَزْتُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَتَتْ بِأَلْفَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِمَا  
بِحَذْفِهَا وَفَرَزُهُ بَعْدُ، وَأَخْطَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْفَا قَدْ خَلَا  
إِلَّا الرُّبَاعِي فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمُ، دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادِ مُتِمِّ

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء، أو لا؛ فإن كان مؤنثاً بالهاء  
جاز ترخيمه مطلقاً، أي: سواء كان علماً، كـ«فَاطِمَةُ» أم غير علم،  
كـ«جَارِيَّة» زائدة على ثلاثة أحرفٍ كما مثل، أو (غير زائد) على ثلاثة  
أحرفٍ، كـ«شاة» فتقول: يَا فَاطِمَ، وَيَا جَارِي، وَيَا شَاً ومنه قولهم «يَا شَا  
أَدْجَنِي»، (أي: أقيم) يحذف تاء التانيث للترخيم، ولا يحذف منه بعد ذلك  
شيء آخر، وإلى هذا أشار بقوله: «وَجَوَزْتُهُ» إلى قوله «بَعْدُ».

وأشار بقوله: «وَأَخْطَلَا - إلخ» إلى القسم الثاني، وهو: ما ليس مؤنثاً

بالهاء، فذكر أنه لا يُرْخَم إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون رُبَاعِيًّا فأكثر.

الثاني: أن يكون عِلْمًا.

الثالث: أن لا يكون مركباً: تركيب إضافة، ولا إسناد.

وذلك كـ«عُثْمَانُ، وَجَعْفَرٌ»؛ فتقول: «يَا عُثْمُ، وَيَا جَعْفُ». .

وخرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف، كـ«زيد، وعمرو» وما كان (على أربعة أحرف) غَيْرَ علم، كـ«قائم، وقاعد»، وما رُكِبَ تركيب إضافة، كـ«عبد شمس» وما رُكِبَ تركيب إسناد، نحو «شَابَ قَرْنَاهَا»؛ فلا يُرْخَمُ شيء من هذه.

وأما ما رُكِبَ تركيب مَزَجٍ فَيُرْخَمُ بحذف عجزه، وهو مفهوم من كلام المصنف؛ لأنه لم يُخْرِجْهُ؛ فتقول فيمن اسمه «معدى كرب»: «يَا مَعْدِي».

\* \* \*

وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا    إِنَّ زَيْدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكْمَلًا  
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ - فِي    وَآوِ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحُ - قُفِي

أي: يجب أن يُحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لَيْنًا، أي: حرف لَيْن، ساكناً، رابعاً فصاعداً، وذلك نحو «عُثْمَانُ، وَمَنْصُورُ، وَمِسْكِينُ»؛ فتقول: «يَا عُثْمُ، وَيَا مَنْصُ، وَيَا مِسْكُ»؛ فإن كان غير زائداً، كمختار، أو غير لَيْن، كقِمَطَرٍ، أو غير ساكن، كقَنْوَرٍ، أو غير رابع كمَجِيدٍ - لم يجر حذفه؛ فتقول: يَا مُخْتَا، وَيَا قِمَطُ، وَيَا قَنْوُ، وَيَا مَجِي، وأما فِرْعَوْنُ ونحوه - وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، كغِرْنِيقٍ - ففيه خلاف؛ فمذهب الفراء والجزمي أنهما يعاملان معاملة مِسْكِينٍ وَمَنْصُورٍ؛ فتقول: - عندهما - يَا فِرْعَ، وَيَا غُرْنَ، ومذهب غيرهما من النحويين عَدَمُ جواز ذلك؛ فتقول: - عندهم - يَا فِرْعَوُ، وَيَا غُرْنِي.

\* \* \*

وَالْمَجْزُ أَخَذَ مِنْ مُرْكَبٍ، وَقُلْ تَرْخِيمٌ جُمْلَةٌ، وَذَا عَمَرُو نَقَلَ  
تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبٌ مَزْجٌ يُرْخَمُ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ تَرْخِيمَهُ يَكُونُ بِحَذْفِ  
عَجْزِهِ؛ فَتَقُولُ فِي «مَعْدِي كَرْبٌ»: يَا مَعْدِي، وَتَقَدَّمَ أَيْضاً أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبٌ  
إِسْنَادٌ لَا يُرْخَمُ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يَرْخَمُ قَلِيلاً، وَأَنَّ عَمراً - يَعْنِي سَيَبِيهَ، وَهَذَا  
اسْمُهُ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو بَشِيرٍ، وَسَيَبِيهَ: لَقَبُهُ - نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ  
سَيَبِيهَ فِي بَابِ التَّرْخِيمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَفَهُمُ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ مِنْ كَلَامِهِ فِي  
بَعْضِ أَبْوَابِ النِّسْبِ جَوَازَ ذَلِكَ؛ فَتَقُولُ فِي «تَأَبَّطُ شَرّاً»: «يَا تَأَبَّطُ».

\* \* \*

وَأَنَّ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلَ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ  
وَأَجْعَلُهُ - إِنَّ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضِعاً ثُمَّ مَا  
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ: «يَا ثُمُو» وَ«يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بِيَا  
يَجُوزُ فِي الْمَرْخَمِ لُغَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا: أَنْ يُنَوِيَ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ، وَالثَّانِيَةُ:  
أَنْ لَا يُنَوِيَ، وَيَعْبُرُ عَنِ الْأَوَّلِ بِلُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ، وَعَنِ الثَّانِيَةِ بِلُغَةٍ مَنْ لَا  
يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ.

فَإِذَا رَحِمْتَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ تَرَكْتَ الْبَاقِيَ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى مَا كَانَ  
عَلَيْهِ: مِنْ حَرَكَةٍ، أَوْ سَكُونٍ؛ فَتَقُولُ فِي «جَعْفَرٍ»: «يَا جَعْفُ» وَفِي «حَارِثٍ»:  
«يَا حَارٍ»، وَفِي «قِمَطِرٍ»: «يَا قِمَطُ».

وَإِذَا رَحِمْتَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ عَامَلْتَ الْآخِرَ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ لَوْ كَانَ  
هُوَ آخِرَ الْكَلِمَةِ وَضِعاً؛ فَتَبَيَّنَ عَلَى الْضَمِّ، وَتَعَامَلَهُ مُعَامَلَةُ الْإِسْمِ التَّامِّ:  
فَتَقُولُ: «يَا جَعْفُ»، وَ«يَا حَارُ»، وَ«يَا قِمَطُ» بِضَمِّ الْفَاءِ وَالرَّاءِ وَالطَّاءِ.

وَتَقُولُ فِي «ثُمُودَ» عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ: «يَا ثُمُو» بِوَاوٍ سَاكِنَةٍ،  
وَعَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ تَقُولُ: «يَا ثَمِي» فَتَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً وَالضَّمَّةَ كَسْرَةً؛ لِأَنَّكَ  
تَعَامَلَهُ مُعَامَلَةَ الْإِسْمِ التَّامِّ، وَلَا يَوْجَدُ اسْمٌ مَعْرَبٌ آخَرُهُ وَاوٍ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ إِلَّا  
وَيَجِبُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً وَالضَّمَّةُ كَسْرَةً.

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَةٍ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمُسْلَمَةٍ

إِذَا رُخِّمَ مَا فِيهِ تَاءُ التَّانِيثِ - لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، كَمُسْلِمَةٍ -  
وَجِبَ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ؛ فَتَقُولُ: «يَا مُسْلِمٌ» بَفَتْحِ الْمِيمِ،  
وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ (الْحَرْفَ)؛ فَلَا تَقُولُ: «يَا مُسْلِمٌ»  
- بِضَمِّ الْمِيمِ - لِثَلَا يَلْتَبِسُ بِبَدَاءِ الْمَذْكَرِ.

وَأَمَّا مَا كَانَتْ فِيهِ التَّاءُ لَا لِلْفَرْقِ، فَيَرْخِمُ عَلَى اللَّغَتَيْنِ؛ فَتَقُولُ فِي  
«مُسْلِمَةٍ» عَلَمًا: «يَا مُسْلِمٌ» بَفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا.

\* \* \*

وَلَا ضِطْرَّارَ رَخْمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَضْلُحُ نَحْوُ أَخْمَدَا

قَدْ سَبَقَ أَنَّ التَّرْخِيمَ حَذْفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي النِّدَاءِ، وَقَدْ يُحْذَفُ  
لِلضَّرُورَةِ آخِرُ الْكَلِمَةِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، بِشَرَطِ كَوْنِهَا صَالِحَةً لِلنِّدَاءِ، كـ«أَخْمَدَا»  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٣١٦ - لِنِغَمِ الْفَتَى تَغْشُو إِلَيَّ ضَوْءَ نَارِهِ

طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

أَي: طَرِيفُ بَنٍ مَالِكٍ.

\* \* \*

## الْاِخْتِصَاصُ

الْاِخْتِصَاصُ : كِنْدَاءٍ، دُونَ يَا  
كَ «أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ «أَزْجُونِيَا»  
وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيُّ» تَلَوَ «أَلْ»  
كَمِثْلِ «نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مِنْ بَذَلْ»

الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويُخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يستعمل معه حَرْفُ نِدَاءٍ.

والثاني: أنه لا بُدَّ أَنْ يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

وذلك كقولك: «أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ، وَنَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى  
النَّاسِ»، وقوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ».

وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر، والتقدير: «أَخْصُ الْعَرَبَ، وَأَخْصُ مَعَاشِرَ  
الْأَنْبِيَاءِ».



## التَّحْذِيرُ، وَالْإِغْرَاءُ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَخْوَةٌ - نَصَبٌ      مُحَذَّرٌ، بِمَا اسْتِثَارُهُ وَجَبَ  
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِأَيَّا انْسُبَ، وَمَا      سِوَاهُ سَثَرُ فَعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا  
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ،      كَ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»  
التَّحْذِيرُ: تنبيه المخاطبِ على أمر يجب الاحترازُ منه.

فإن كان بإيَّاك وأخواته - وهو إِيَّاكَ، وإِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُنَّ - وجب  
إضمار الناصب: سواء وُجِدَ عطفٌ أم لا؛ فمثالُهُ مع العطف: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»  
فـ«إِيَّاكَ»: منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً، والتقدير: إِيَّاكَ أُحَذِّرُ، ومثاله بدون  
العطف: «إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا» أي: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا.

وإن كان بغير «إِيَّاكَ» وأخواته - وهو المراد بقوله: «وَمَا سِوَاهُ» - فلا  
يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف، كقولك: «مَا زِ رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ» أي:  
يَا مَا زِ قِ رَأْسُكَ وَاحْذَرِ السَّيْفَ، أو التكرار، نحو «الضَّيْغَمَ» أي: احذر  
الضَّيْغَمَ؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو  
«الْأَسَدَ» أي: احذر الأسد؛ فإن شئت أظهرت، وإن شئت أضمرت.

\* \* \*

وَشَذَّ «إِيَّايَ»، وَ«إِيَّاهُ» أَشَدَّ      وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ  
حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطبِ، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: «إِيَّايَ»  
وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَزْنَْبَ وَأَشَدُّ مِنْهُ مجيئه للغائب في قوله: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ

الستين فإياه وإيا الشَوَابَّ، ولا يُقَاس على شيء من ذلك.

\* \* \*

وَكَمْ حَذَرٍ بِإِيَّا جَعَلَ مُغَرِّئٌ بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَضَّلَا

الإغراء هو: أمرُ المخاطب بلزوم ما يُخَمَدُ به، وهو كالتحذير: في أنه إن وُجِدَ عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه، وإِلَّا فَلَا، ولا تستعمل فيه «إيا».

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك: «أَخَاكَ أَخَاكَ»، وقولك «أَخَاكَ وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِ» أي: الزم أَخَاكَ.

ومثل ما لا يلزم معه الإضمار قولك: «أَخَاكَ» أي: الزم أَخَاكَ.

\* \* \*

## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَضْوَاتِ

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ  
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ، كـ «آمِينَ» كَثُرَ وَغَيْرُهُ كـ «وَيْ» وَهَيْهَاتَ نَزَزَ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ: أَلْفَاظٌ تَقُومُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ: فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهَا، وَفِي  
عَمَلِهَا، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ - وَهُوَ الْكَثِيرُ فِيهَا - كَمَهْ، بِمَعْنَى اكْفُفْ،  
وَأَمِينَ، بِمَعْنَى اسْتَجِبْ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، كَشَتَّانَ، بِمَعْنَى افْتَرَقَ،  
تَقُولُ: «شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» وَهَيْهَاتَ، بِمَعْنَى بَعْدَ، تَقُولُ: «هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ»  
(وَمَعْنَاهُ: بَعْدَ)، وَبِمَعْنَى الْمَضَارِعِ، كَأَوْهَ، بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ، وَوَيْ، بِمَعْنَى  
أَعْجَبُ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مَقْيَسٍ.

وَقَدْ سَبَقَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلنِّدَاءِ: أَنَّهُ يَنْقَاسُ اسْتِعْمَالُ فَعَالٍ اسْمٍ  
فِعْلٍ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكُسْرِ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ؛ فَتَقُولُ: ضَرَابِ (زَيْدًا)، أَيْ  
اضْرِبْ، وَنَزَالِ، أَيْ: انْزِلْ، وَكُتَابِ، أَيْ اكْتُبْ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمَصْنِفُ هُنَا  
اسْتِغْنَاءً بِذِكْرِهِ هُنَاكَ.

\* \* \*

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْنَا وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْنَا  
كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفَضَ مَضَرِينَ

مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَا هُوَ فِي أَصْلِهِ ظَرْفٌ، وَمَا هُوَ مُجْرُورٌ بِحَرْفٍ، نَحْوُ:  
«عَلَيْكَ زَيْدًا» أَيْ: الزَّمَهُ، وَ«إِلَيْكَ» أَيْ: تَنَحَّ، وَ«دُونُكَ زَيْدًا» أَيْ: خُذْهُ.



ومنها: ما يستعمل مصدرًا واسم فعل «كُرُوَيْدَ، وَبَلَّه».

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو «رُوَيْدَ زَيْدٍ» أي إروادَ زيدٍ، أي إمهالَهُ، وهو منصوب بفعل مضمر، و«بَلَّهَ زَيْدٍ» أي: تَرْكُهُ.

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ نحو «رُوَيْدَ زَيْدًا» أي أمهلَ زيدًا، و«بَلَّهَ عَمْرًا» أي اتركه.

\* \* \*

وَمَا لِمَا تُتُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخْزَ مَا لِيْذِي فِيهِ الْعَمَلُ  
أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من  
الأفعال.

فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك كَصَه: بمعنى اسكت،  
وَمَه: بمعنى اكفّف، وهيّات زيدٌ، بمعنى بَعُدَ زيدٌ؛ ففي «صَه وَمَه» ضميران  
مستتران، كما في اسكت واكفّف، وزيد مرفوع بهيّهات كما ارتفع ببعُدَ.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسمُ الفعل كذلك، كـ«دَرَاكَ  
زيدًا» أي: أَذْرِكُهُ، و«ضَرَابَ عَمْرًا» أي: اضربه، ففي «دَرَاكَ، وَضَرَابِ»  
ضميران مستتران، و«زيدًا، وعمرًا» منصوبان بهما.

وأشار بقوله: «وَأَخْزَ مَا لِيْذِي فِيهِ الْعَمَلُ» إلى أن معمولَ اسمِ الفعل  
يجب تأخيرُه عنه؛ فتقول: «دَرَاكَ زَيْدًا» ولا يجوز تقديمُه عليه؛ فلا تقول:  
«زَيْدًا دَرَاكَ» وهذا خِلافُ الفعل؛ إذ يجوز «زَيْدًا أَذْرِكُ».

\* \* \*

وَإِخْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ  
الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لِحَاقِ التنوين لها؛ فتقول  
في صَه: وفي حَيْهَل: حَيْهَلًا، فيلحقها التنوينُ للدلالة على التذكير: فما  
نون منها كان نكرة، وما لم يُنَوَّنْ كان معرفة.

وَمَا بِهِ خَوِطْبَ مَا لَا يَغْقِلُ مِنْ مُشْبِهٍ أَسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ  
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً، كَقَب وَالزَّمِ بِنَا الثَّوَعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجِبَ

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ: الْفَاطُ اسْتَعْمَلَتْ كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا،  
دَالَةً عَلَى خُطَابِ مَا لَا يَغْقِلُ، أَوْ عَلَى حِكَايَةِ صَوْتٍ مِنَ الْأَصْوَاتِ؛ فَالْأَوَّلُ  
كَقَوْلِكَ: هَلَاءُ، لَزَجِرِ الْخَيْلِ، وَعَدَسُ، لَزَجِرِ الْبَغْلِ، وَالثَّانِي كَقَبْ: لَوْقُوعِ  
السَّيْفِ، وَغَاقٍ: لِلْغَرَابِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالزَّمِ بِنَا الثَّوَعَيْنِ» إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَاءَ  
الْأَصْوَاتِ كُلُّهَا مَبْنِيَةٌ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ  
مَبْنِيَةٌ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي النِّيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ وَعَدَمِ التَّأَثُّرِ، حَيْثُ قَالَ «وَكُنْيَابَةٌ عَنِ  
الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ» وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ فَهِيَ مَبْنِيَةٌ لِشَبْهِهَا بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ.

\* \* \*

## نونا التوكيد

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا كَثُونِي أَذْهَبَنْ وَأَقْصِدْنُهُمَا  
 أي يلحق الفعل للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة، كـ «أَذْهَبَنْ»، والأخرى  
 خفيفة كـ «أَقْصِدْنُهُمَا»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ مَنْ

أَنْفُسُكُمْ ۖ ﴾<sup>(١)</sup>

\* \* \*

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا  
 أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقُلْ بَعْدَ «مَا، وَلَمْ، وَيَعْدَ «لَا،  
 وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا  
 وَأَخِرَ الْمُؤَكِّدِ أَفْتَحْ كَأَبْرَزَا

أي: تلحق نونا التوكيد فعل الأمر، نحو: «اضْرِبَنَّ زيداً» والفعل  
 المضارع المستقبل الدال على طلب، نحو: «لِتَضْرِبَنَّ زيداً، ولا تَضْرِبَنَّ

(١) سورة يوسف الآية ٣٢.

(ليسجنن) (اللام) لام القسم. (يسجنن) فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح لاتصاله بنون  
 التوكيد، و(النون) نون التوكيد، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو). (الواو) حرف  
 عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ليكونن) (اللام) لام القسم (يكونن) فعل مضارع  
 ناقص مبني على الفتح واسمه ضمير مستتر فيه تقديره (هو). (من الصاغرين) جار ومجرور متعلقان  
 بمحذوف خبر (يكونن)، وجملة (يسجنن) لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم، وجملة  
 (يكونن من الصاغرين) لا محل لها معطوفة على جواب القسم.

زيداً، وهل تضربن زيداً والواقع شرطاً بعد «إن» المؤكدة بـ«ما» نحو: «إِذَا  
تَضْرِبْنَ زَيْدًا أَيَضْرِبُهُ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضْعَفُ لَهُ الْكَذَابُ يُولِّقِيْمَةً مِّنْ  
خَلْفِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً، نحو: «والله لتضربن زيداً».

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكد بالنون، نحو: «والله لا تفعل كذا» وكذا إن  
كان حالاً، نحو: «والله ليقوم زيد الآن».

وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا  
تصحب «إن» نحو: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ هَهُنَا» والواقع بعد «لم» كقوله:  
٣١٧ - يَخْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا

والواقع بعد «لا» النافية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ  
ظَلَمُوا مِنْكُمْ ثُمَّ﴾<sup>(٢)</sup>

#### (١) المورة الأنفال الآية ٥٧.

(الفاء) رابطة لشبه المبتدأ بالشرط لأن المبتدأ فيه رائحة منه. و(إن) شرطية. (ما) زائدة وأدغمت  
النون بالميم. (تثقفنهم) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وهو في محل  
جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه (والهاء) مفعول به مبني على الضم في محل نصب.  
(في الحرب) جار ومجرور متعلقان بـ(تثقفنهم). (فشرد)، (الفاء) رابطة للشرط. (شرد) فعل أمر،  
والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). (بهم) الجار والمجرور متعلقان بـ(شرد). (من) اسم  
موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. (خلفهم)، (خلف) ظرف مكان منصوب  
متعلق بمحذوف صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (خلف) مضاف و(الهاء) ضمير متصل  
مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (لعلهم)، (لعل) من الحروف المشبهة تنصب الاسم  
وترفع الخبر. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم لعل والميم علامة الجمع.  
(يذكرون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، (والواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل  
رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (لعل).

#### (٢) المورة الأنفال الآية ٢٥.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبني على حذف  
النون، (والواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (فتنة) مفعول به منصوب  
وعلمة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من =

والواقع بعد غير «إمّا» من أدوات الشرط كقوله :  
 ٣١٨ - \* مَنْ نَشَقَّقَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ \*

وأشار المصنف بقوله : «وآخر المؤكد افتح» إلى أن الفعل المؤكد بالنون يُبنى على الفتح إن لم تَلِه ألف الضمير، أو ياؤه، أو واؤه، نحو :  
 «اضربن زيدا، واقتلن عمرا».

\* \* \*

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا      جَائِسَ مِنْ تَحْرُكِ قَدْ عَلِمَا  
 وَالْمُضْمَرِ أَخَذَفْنُهُ إِلَّا الْأَلِفَ      وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ  
 فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً، غَيْرَ أَلِيَا      وَالْوَاوِ - يِعَاءً، كَأَسْعَيْنَ سَعِيَا  
 وَأَخَذَفَهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي      وَآوٍ وَيَا - شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي  
 نَحْوُ «أَخْشَيْنَ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ، وَ«يَا      قَوْمِ أَخْشَوْنِ» وَأَضْمَمَ، وَقَسَّ مُسَوِّيَا  
 الفعل المؤكد بالنون: إن اتصل به ألف اثنتين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة - حُرِّك ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر.

ويحذف الضمير إن كان واواً أو ياء، ويبقى إن كان ألفاً؛ فتقول: «يا

= الإعراب. (تصيين) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هي). (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، وجملة (لا تصيين) صفة (لفتنة). و(لا) على ذلك نافية ويجوز أن تكون معمولاً لقول محذوف، وتكون (لا) ناهية وذلك القول هو الصفة أي (لفتنة) معفولاً فيها، (لا تصيين) والنهي في الصورة المصيبة، وفي المعنى المخاطبين وقد أعربها الزمخشري إعراباً جميلاً حيث قال: «ما نصه بالحرف» وقوله: لا تصيين لا يخلوا من أن يكون جواباً للأمر أو نهياً بعد الأمر، أو صفة (لفتنة). فإذا كان جواباً فالمعنى (أن أصابكم لا تصيب الظالمين منهم خاصة). (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. (ظلموا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و(منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (خاصة) حال منصوبة علامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِ، ويا زيدون هل تَضْرِبُنْ، ويا هندُ هل تَضْرِبِينَ، والأصلُ:  
هل تَضْرِبَانِ، وهل تَضْرِبُونِ، وهل تَضْرِبِينَ، فَحُذِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال،  
ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين؛ فصار «هل تَضْرِبُنْ، وهل تَضْرِبِينَ»  
ولم تحذف الألف لخفتها؛ فصار «هل تَضْرِبَانِ»، وبقيت الضمة دالة على  
الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً.

فإن كان معطلاً: فإما أن يكون آخره ألفاً، أو واواً، أو ياء.

فإن كان آخره واواً أو ياء حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه، وضمَّ ما  
بقي قبل واو الضمير، وكُسِرَ ما بقي قبل ياء الضمير؛ فتقول: «يا زيدون هلْ  
تَغْزُونَ، وهل تَزْمُونَ، ويا هند هل تَغْزِينَ، وهل تَزْمِينَ»؛ فإذا ألحقته نون  
التوكيد فَعَلَتْ به ما فَعَلَتْ بالصحيح: فتحذف نون الرفع، وواو الضمير أو  
ياءه؛ فتقول: «يا زيدون هل تَغْزُنْ، وهل تَزْمُنْ، ويا هند هل تَغْزُنْ، وهل  
تَزْمُنْ» هذا إن أسند إلى الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره، وبقيت الألف، وشكّل ما قبلها  
بحركة تجانس الألف - وهي الفتحة - فتقول: «هل تَغْزَوَانِ، وهل تَزْمِيَانِ».

وإن كان آخر الفعل ألفاً: فإن رَفَعَ الفعل غير الواو والياء - كالألف  
والضمير المستتر - انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياءً، وفتحت، نحو:  
«اسْعَيَانِ، وهل تَسْعَيَانِ، واسْعَيْنِ يا زيد».

وإن رفع واواً أو ياءً حُذِفَتِ الألف، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها،  
وضمّت الواو، وكسرت الياء؛ فتقول: «يا زيدون اخْشَوْخُنْ، ويا هند اخْشَيْنِ».

هذا إن ألحقته نون التوكيد، وإن لم تلحقه لم تضم الواو، ولم تكسر  
الياء، بل تسكنهما؛ فتقول: «يا زيدون هل تَخْشَوْنَ، ويا هند هل تَخْشَيْنِ،  
ويا زيدون اخْشَوْا، ويا هند اخْشَيْنِ».

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسَرُهَا أَلِفٌ

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف؛ فلا تقول: «اضْرِبَانْ» بنون مخففة، بل يجب التشديد؛ فتقول: «اضْرِبَانْ» بنون مشددة مكسورة خلافاً ليونس، فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عنده كسرها.

\* \* \*

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا      فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أَشْنَدًا  
إذا أكد الفعل المسند إلى نونِ الإناثِ بنون التوكيد وَجَبَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ نونِ الْإِنَاثِ وِنونِ التوكيد بِأَلِفٍ، كراهيةً توالي الأمثال، فتقول: «اضْرِبْنَانِ» بنون مشددة مكسورة قبلها أَلِفٌ.

\* \* \*

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ      وَيَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ  
وَارْزُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا      مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا  
وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا      وَقِفَا، كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ: قِفَا  
إذا ولي الفعل المؤكِّد بالنونِ الخفيفة ساكنٌ، وَجَبَ حَذْفُ النونِ لالتقاء الساكنين، فتقول: «اضْرِبِ الرَّجُلَ» بفتح الباء، والأصل «اضْرِبْنِ» فحذفت نونَ التوكيد لملاقاة الساكن - وهو لام التعريف - ومنه قوله:  
٣١٩ - لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَظَمُكَ أَنْ

تَرْكَعُ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وكذلك تُحذفُ نونُ التوكيد الخفيفة في الوقف، إذا وقعت بعد غير فتحة - أي بعد ضمة أو كسرة - وَيُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد؛ فتقول في: «اضْرِبْنِ يا زيدون» إذا وقفت على الفعل: اضْرِبُوا، وفي: «اضْرِبْنِ يا هند»: اضْرِبِي؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء؛ فإن وقعت نونُ التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف أيضاً أَلِفًا؛ فتقول: «اضْرِبْنِ يا زيد» اضْرِبَا.

## مَا لَا يَنْصَرِفُ

الضَرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمَكَّنَا  
الْإِسْمَ إِنْ أَشْبَهَ الْحَرْفَ سَمِيَ مَبْنِيًّا، وَغَيْرَ مَتَمَكَّنٍ، وَإِنْ لَمْ يُشَبَّهِ الْحَرْفَ  
سَمِيَ مَعْرَبًا، وَمَتَمَكَّنًا.

ثُمَّ الْمُعْرَبُ عَلَى قَسَمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ، وَيُسَمَّى غَيْرَ مَنْصَرَفٍ، وَمَتَمَكَّنًا غَيْرَ أَمَكَّنَ.

وَالثَّانِي: مَا لَمْ يُشَبَّهِ الْفِعْلَ، وَيُسَمَّى مَنْصَرَفًا، وَمَتَمَكَّنًا أَمَكَّنَ.

وَعَلَامَةُ الْمَنْصَرَفِ: أَنْ يَجْرَّ بِالْكَسْرِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْإِضَافَةُ  
وَبِدُونَهُمَا وَأَنْ يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ - وَهُوَ التَّنْوِينُ (الَّذِي) لَغَيْرِ مُقَابِلَةٍ أَوْ تَعْوِيضٍ،  
الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى يَسْتَحِقُّ بِهِ الْإِسْمُ أَنْ يُسَمَّى أَمَكَّنَ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ عَدَمُ  
شَبْهِهِ الْفِعْلَ - نَحْوُ «مَرَزْتُ بِغُلَامٍ، وَغُلَامٍ زَيْدٍ وَالْغُلَامِ».

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ «لَغَيْرِ مُقَابِلَةٍ» مِنْ تَنْوِينِ «أَذْرِعَاتٍ» وَنَحْوِهِ؛ فَإِنَّهُ تَنْوِينُ  
جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَهُوَ يَصْحَبُ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ: كَأَذْرِعَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ  
- عَلِمَ امْرَأَةً - وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي تَسْمِيَةِ تَنْوِينِ الْمُقَابِلَةِ.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ «أَوْ تَعْوِيضٍ» مِنْ تَنْوِينِ «جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ» وَنَحْوَهُمَا؛ فَإِنَّهُ  
عَوَاضٌ مِنَ الْبَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: جَوَارِيٍّ، وَغَوَاشِيٍّ، وَهُوَ يَصْحَبُ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ،  
كَهَذَيْنِ الْمُثَالَيْنِ، وَأَمَّا الْمَنْصَرَفُ فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذَا التَّنْوِينُ.

وَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ: إِنْ لَمْ يُضَفْ، أَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ «أَل» نَحْوُ «مَرَزْتُ



بِأَخْمَدَ؛ فَإِنْ أُضِيفَ، أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ «أَل» جُرَّ بِالْكَسْرِ، نَحْوُ «مَرَزْتُ بِأَخْمَدِكُمْ، وَبِالْأَخْمَدِ».

وإنما يُمنَعُ الإِسْمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين، والعلل التسع يجمعها قوله:

عَدْلٌ، وَوَضْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ  
وَالثُّنُونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ، وَوَزْنٌ فِعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ  
وما يقوم مقام علتين منها اثنان؛ أحدهما: أَلِفُ التَّأْنِيثِ؛ مَقْصُورَةٌ  
كَانَتْ، كـ«حُبْلَى» أَوْ مَمْدُودَةٌ، كـ«حَمْرَاءَ». والثاني: الْجَمْعُ الْمَتَّاهِي،  
كـ«مَسَاجِدَ، وَمَصَاحِبَ» وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُفَصَّلًا.

\* \* \*

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ  
قد سبق أن أَلِفَ التَّأْنِيثِ تقوم مقام علتين - وهو المراد هنا - فَيُمنَعُ ما  
فيه أَلِفُ التَّأْنِيثِ من الصرف مطلقاً، أي: سواء كانت الألف مقصورة،  
كـ«حُبْلَى» أَوْ مَمْدُودَةٌ، كـ«حَمْرَاءَ» عَلَماً كَانَ مَا هِيَ فِيهِ، كـ«زَكْرِيَاءَ» أَوْ غَيْرِ  
عَلَمَ كَمَا مِثْلُ.

\* \* \*

وَزَائِدًا فِعْلَانِ - فِي وَضْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ خْتِمِ  
أي: يُمنَعُ الإِسْمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا  
يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث، وذلك نحو: سَكْرَانِ، وَعَطْشَانِ،  
وَعُضْبَانِ؛ فتقول: «هذا سكران»، ورأيت سكراناً، ومررت بسكراناً؛ فتمنعه  
من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجودٌ فيه؛ لأنك لا تقول  
للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَانِ، وَعُضْبَانِ؛ فتقول:  
امرأة عطشى، وعضبى، ولا تقول: عطشانة، ولا عضبانة؛ فإن كان المذكر  
على فَعْلَانِ، والمؤنث على فَعْلَانَةٍ صَرَفْتَ؛ فتقول: هذا رجلٌ سَيِّقَانٌ، أي

طويل، ورأيت رجلاً سَيْفَانًا، ومررت برجل سَيْفَانٍ، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَةٌ، أي: طويلة.

\* \* \*

وَوَضَفَ أَضْلِي، وَوَزَنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَا: كَأَشْهَلًا

أي: وتمنع الصفة أيضاً، بشرط كونها أصلية، أي غير عارضة، إذا انضَمَّ إليها كَوْنُهَا عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، ولم تقبل التاء، نحو: أَحْمَرٌ، وَأَخْضَرٌ.

فإن قبلت التاء صرفت، نحو «مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ» أي: فقير، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: أَرْمَلَةٌ، بخلاف أَحْمَرٌ، وَأَخْضَرٌ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَنْصَرِفَانِ؛ إِذَا يُقَالُ لِلْمُؤَنَّثَةِ: حَمْرَاءٌ، وَخَضِرَاءٌ، وَلَا يُقَالُ: أَحْمَرَةٌ. وَأَخْضَرَةٌ؛ فَمَنْعًا لِلصِّفَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ.

وإن كانت الصفة عارضة كَأَرْبَعٍ - فإنه ليس صفةً في الأَصْلِ، بل اسمٌ عَدَدٍ، ثم استعمل صفةً في قولهم «مررتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ» - فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

\* \* \*

وَأَلْفِيْنَ عَارِضَ الْوَضْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ  
فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَضْلِ وَضَفًا انْصِرَافُهُ مُنِغٌ  
وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى مَضْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلِزُ الْمَنْعَا

أي: إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزنِ أَفْعَلٍ صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كَأَرْبَعٍ فَالْعِيَّةُ: أي لا تَعْتَدُّ بِهِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، كما لا تَعْتَدُّ بِعُرُوضِ الْإِسْمِيَّةِ فِيمَا هُوَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ: كـ «أَذْهَمُ» لِلْقَيْدِ، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمالَ الأسماء؛ فَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قَيْدٍ أَذْهَمٌ، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

وأشار بقوله: «وَأَجْدَلُ - إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ - أعني:

أَجْدَلًا لِلصُّفْرِ، وَأَخْيَلًا لَطَائِرَ، وَأَفْعَى لِلْحِيَةِ - ليست بصفات؛ فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن مَنَعَهَا بعضهم لتخيل الوصف فيها، فتخيل في «أَجْدَل» معنى القوة، وفي «أَخِيل» معنى التخيل، وفي «أَفْعَى» معنى الخبث؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المَتَخَيَّلَة؛ والكثيرُ فيها الصرف؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة.

\* \* \*

وَمَنَعُ عَدْلٍ مَعَ وَضْفٍ مُغْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرَ  
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا، مَنَعَ وَاحِدٍ لِأَزْبَعٍ فَلْيُغْلَمَا  
مما يمنع صَرْفَ الإِسْمِ: العدلُ والصفةُ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فعالٍ وَمَفْعَلٍ، كَثَلَاثَ وَمَثْنَى؛ فثَلَاثُ: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، وَمَثْنَى؛ معدولة عن اثنين اثنين؛ فتقول: «جاء القومُ ثَلَاثَ» أي ثلاثة ثلاثة، و«مَثْنَى» أي اثنين اثنين.

وَسُمِعَ اسْتِعْمَالُ هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ - أعني فعالٍ، وَمَفْعَلٍ - من واحدٍ واثنين وثلاثة وأربعة، نحو: أَحَادَ وَمَوْحَدَ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثَلَتْ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعٍ، وَسُمِعَ أَيْضًا فِي خَمْسَةِ وَعَشْرَةٍ، نَحْو: خُمَاسَ وَمَخْمَسَ، وَعُشَارَ وَمَعَشَرَ.

وزعم بعضهم أنه مسع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو سُدَاسَ وَمَسْدَسَ، وَسُبَاعَ وَمَسْبَعٍ، وَثَمَانٍ وَمَثْمَنٍ، وَتَسَاعَ وَمَتَسَعٍ.

ومما يُمْنَعُ من الصرف للعدل والصفة «أُخْرُ» التي في قولك: «مررت بنسوة أُخْرٍ» وهو معدول عن الأُخْرِ.

وتَلَخَّصَ من كلام المصنف: أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وَزْنِ الفعل، ومع العَدْلِ.

\* \* \*

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنَعٍ كَافِلًا  
هذه هي العلة الثانية التي تستقل بالمنع، وهي: الجمعُ الْمُتَّاهِي،

وضابطه: كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سَطُها ساكن، نحو: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ.

ونبه بقوله: «مشبه مفاعلاً أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع، وإن لم يكن في أوله ميم؛ فيدخل «ضَوَارِبُ، وَقَنَادِيلُ» في ذلك، فمن تحرك الثاني صُرِفَ نحو صَيَاقِلَةٍ.

\* \* \*

وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعاً وَجَرّاً أَخْبِرَهُ كَسَارِي  
إذا كان هذا الجمع - أعني صيغة متهى الجموع - معتلاً الآخرِ أَخْبِرْتُهُ  
في الجر والرفع مُجَرًى المنقوص كـ«سَارِي» فتنونه، وتقدر رفعه أو جره،  
ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فثبت الياء،  
وتحركها بالفتح، بغير تنوين؛ فتقول: «هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ومررت بجَوَارٍ  
وَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِي وَغَوَاشِي» والأصل في الجر والرفع «جوارِي»  
و«غواشي» فحذفت الياء، وعُوضَ منها التنوين.

\* \* \*

وَلِسَرَائِلَ الْجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ  
يعني أن «سَراويل» لما كانت صيغته كصيغة متى الجموع امتنع من  
الصرف لشبهه به، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار  
المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال «شبه اقتضى عموم المنع».

\* \* \*

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَالِ حَقِّ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ  
أي: إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي، أو بما ألحق به لكونه على زَنْتِهِ،  
كشَرَاخِيلَ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا ليس في  
الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو

سراويل : «هَذَا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي .



وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صُرْفُهُ مُرْتَبِئاً تَرْكِيبُ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرَبًا»  
مما يمنع صرف الإسم : العلمية والتركيبُ، نحو «مَعْدِيكَرَبُ،  
وَيَعْلَبُكَ» فتقول : هذا مَعْدِيكَرَبُ، ورأيت مَعْدِيكَرَبَ، ومررت بِمَعْدِيكَرَبٍ؛  
فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب .

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العلم .



كَذَاكَ حَارِي زَائِدِي فَعْلَانَا كُفْطَفَانُ، وَكَأَضْبَهَانَا  
أي : كذلك يُمنَعُ الإسمُ من الصرف إن كان عَلَمًا، وفيه ألف ونون  
زائدتان : كَعُطْفَانُ، وَأَضْبَهَانُ - بفتح الهمزة وكسرها - فتقول : «هذا عَظْفَانُ،  
ورأيت عَظْفَانُ، ومررت بِعَظْفَانٍ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف  
والنون .



كَذَا مُرْتَبِئٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ أَزْثَمِي  
لَوْثُ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورَ، أَوْ سَقَرُ أَوْ زَيْدٍ : أَسْمُ امْرَأَةٍ لَا أَسْمَعَ ذَكَرٍ  
وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقُ وَهَجْمَةٌ - تَهْنَدُ - وَالْمَنْعُ أَحَقُّ  
ومما يمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث .

فإن كان الْعَلَمُ مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً، أي : سواء كان  
علماً لمذكر كَطَلْحَةٍ أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أم  
لم يكن كذلك كُتْبَةٌ وَقَلَّةٌ، عَلَمَيْنِ .

وإن كان مؤنثاً بالتعليق - أي بكونه عِلْمٌ أنثى - فلما أن يكون على ثلاثة  
أحرف، أو على أَزِيدَ من ذلك؛ فإن كان على أَزِيدَ من ذلك امتنع من الصرف

كَزَيْتَبَ، وَسُعَادَ، عِلْمِينَ؛ فَنَقُولُ: «هَذِهِ زَيْنَبُ، وَرَأَيْتَ زَيْنَبَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْنَبَ» وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ فَإِنْ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ مَنَعُ أَيْضاً كَسَقَرَّ، وَإِنْ كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ؛ فَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيّاً كَجُورَ - اسْمٌ بِلَدٍ - أَوْ مَنَقُولاً مِنْ مَذْكَرٍ إِلَى مُؤنَّثٍ كَزَيْدَ - اسْمُ امْرَأَةٍ - مَنَعُ أَيْضاً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: بَأَنَّ كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ وَلَيْسَ أَعْجَمِيّاً وَلَا مَنَقُولاً مِنْ مَذْكَرٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: الْمَنَعُ، وَالصَّرْفُ، وَالْمَنَعُ أَوْلَى؛ فَنَقُولُ: «هَذِهِ هِنْدُ، وَرَأَيْتَ هِنْدَ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدَ».

\* \* \*

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ، مَعُ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ - صَرَفُهُ أَمْتَنَعُ وَيَمْنَعُ صَرَفَ الْإِسْمِ أَيْضاً الْعَجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ عِلْماً فِي اللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ، وَزَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كِإِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ، فَنَقُولُ: «هَذَا إِبْرَاهِيمُ، وَرَأَيْتَ إِبْرَاهِيمَ، وَمَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ» فَنَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَعْجَمِيُّ عِلْماً فِي لِسَانِ الْعَجَمِ، بَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، أَوْ كَانَ نَكْرَةً فِيهِمَا، كَلِجَامٍ - عَلَماً أَوْ غَيْرِ عِلْمٍ - صَرَفْتَهُ؛ فَنَقُولُ: «هَذَا لِجَامٌ، وَرَأَيْتَ لِجَاماً، وَمَرَرْتُ بِلِجَامٍ»، وَكَذَلِكَ تَصْرَفُ مَا كَانَ عِلْماً أَعْجَمِيّاً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، سِوَاءِ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ كَشَتَرَ، أَوْ سَاكِنَهُ كَنُوحٍ وَلُوطٍ.

\* \* \*

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ: كَأَخْمَدٍ، وَيَغْلَى أَيُّ: كَذَلِكَ يُمْنَعُ صَرَفُ الْإِسْمِ إِذَا كَانَ عِلْماً، وَهُوَ عَلَى وَزْنٍ يَخْصُصُ الْفِعْلَ، أَوْ يَغْلِبُ فِيهِ، وَالْمُرَادُ بِالْوِزْنِ الَّذِي يَخْصُصُ الْفِعْلَ: مَا لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ إِلَّا نَدَوْرًا، وَكَذَلِكَ كَفَعَلَ وَقِيلَ؛ فَلَوْ سَمِيتَ رَجُلًا يَضْرِبُ أَوْ كَلَّمَ مَنْعَتَهُ مِنَ الصَّرْفِ؛ فَنَقُولُ: «هَذَا ضَرِبُ أَوْ كَلَّمَ، وَرَأَيْتَ ضَرِبَ أَوْ كَلَّمَ، وَمَرَرْتُ بِضَرِبٍ أَوْ كَلَّمَ» وَالْمُرَادُ بِمَا يَغْلِبُ فِيهِ: أَنْ يَكُونَ الْوِزْنُ يَوْجَدُ فِي الْفِعْلِ كَثِيرًا، أَوْ يَكُونَ فِيهِ زِيَادَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْفِعْلِ وَلَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْإِسْمِ؛

فالأول كإِثْمَد وإِضْبَع؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كأَضْرَبَ، وأَسْمَعَ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي؛ فلو سميت رجلاً بِإِثْمَد وإِضْبَع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ فتقول: «هذا إِثْمَدُ، ورأيت إِثْمَدَ، ومررت بِإِثْمَدَ» والثاني كأَحْمَدَ، ويزيد، فإن كُلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل - وهو التكلم والغيبة - ولا يدل على معنى في الاسم؛ فهذا الوزن غالبٌ في الفعل، بمعنى أنه به أولى (فتقول: «هذا أَحْمَدُ ويزيدُ، ورأيت أَحْمَدَ ويزيدَ، ومررت بِأَحْمَدَ ويزيدَ») فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختص بالفعل، ولا غالب فيه - لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه ضَرَبَ: «هذا ضَرَبُ، ورأيت ضَرَباً. ومررت بِضَرَبٍ»، لأنه يوجد في الاسم كحَجَرٍ وفي الفعل كضَرَبَ.

\* \* \*

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

أي: ويمنع صرف الاسم - أيضاً - للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كَعَلَقَى، وَأَزْطَى؛ فتقول فيهما علمين: «هذا عَلَقَى، ورأيت عَلَقَى، ومررت بِعَلَقَى» فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التانيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه - أعني حال كونه علماً - لا يقبل تاء التانيث؛ فلا تقول فيمن اسمه علقى «عَلَقَاة» كما لا تقول في حُبْلَى «حُبْلَاة» فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كَعَلَقَى وَأَزْطَى - قبل التسمية بهما - صَرَفْتَهُ؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التانيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة كَعِلْبَاءَ، فإنك تصرف ما هي فيه: عَلَمًا كان، أو نكرة.

\* \* \*

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا      كَفَعَلِ التَّوَكِيدِ أَوْ كَتُعَلَا  
وَالْعَدْلُ وَالتَّغْرِيفُ مَا نَعَا سَحَرَ      إِذَا بِهِ التَّغْيِينُ قَضَا يُعْتَبَرُ

يُمنَع صرفُ الإسم للعلمية - أو شبهها - وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فَعَلٍ من أَلْفَاظ التوكيد؛ فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو «جاء النساءُ جُمَعٌ، ورأيت النساءَ جُمَعٌ، ومررت بالنساء جُمَعٌ» وأوصل جَمْعَاوَاتٍ؛ لأن مفردة جمعاء، فَعْدِلَ عن جَمْعَاوَاتٍ إلى جُمَعٍ، وهو مُعَرَّفٌ بالإضافة المقدرة أي: جُمَعِهِنَّ، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرفه.

الثاني: العلم المعدول إلى فَعَلٍ: كَعُمَرَ، وَزُفَرَ، وَثُعَلَ، والأصل عامر وزافر وثاعل؛ فمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

الثالث: «سَحَرُ» إذا أريدَ من يوم بعينه، نحو «جئتكَ يوم الجمعة سَحَرُ» فسحَرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن السَّحَرِ؛ لأنه مَعْرِفَةٌ، والأصل في التعريف أن يكون بآل، فَعْدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفه مُشَبَّهًا لتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلَفَّظْ معه بمَعْرِفٍ.

\* \* \*

وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرُ فَعَالٍ عَلَمًا      مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا  
عِنْدَ تَمِيمٍ، وَأَصْرِفْنِ مَا نَكَّرَا      مِنْ كُلِّ مَا التَّغْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا  
أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالٍ - كَحَذَامٍ، وَرَقَاشٍ -  
فللعرب فيه مذهبان:

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز - بناؤه على الكسر؛ فتقول: «هذه حَذَامٌ، ورأيت حَذَامٍ، ومررت بحَذَامٍ».

والثاني - وهو مذهب بني تميم - إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، والأصل حَاذِمَةٌ وَرَاقِشَةٌ، فعدل إلى حَذَامٍ وَرَقَاشٍ، كما عدل عُمَرُ وَجُشَمٌ عن عامِرٍ وَجَاسِمٍ، وإلى هذا أشار بقوله: «وهو نظير جُشَمًا عند تميم».

وأشار بقوله: «وَأَصْرِفْنِ مَا نَكَّرَا» إلى أن ما كان منعه من الصرف



للعلمية وعلّة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتكثيره صُرِفَ لِزَوَالِ إِحْدَى الْعَلَتَيْنِ، وبقاؤه بعلّة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو معديكرب، وغطفان، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعَلَقَى، وعُمَر - أعلاماً؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببَيها - وهو العلمية - فتقول: «رُبَّ معديكرب رأيت» وكذا الباقي.

وتلخص من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التانيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

\* \* \*

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فِي إِغْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَفْتَفِي

كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعاً من الصرف يُعامل مُعَامَلَةَ جَوَارٍ فِي أَنَّهُ يَنُونُ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ تَنْوِينِ الْعَوَاضِ، وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قَاضٍ - علم امرأة - فإن نظيره من الصحيح ضارب - علم امرأة - وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث، فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث، وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة، فيعامل معاملة؛ فتقول: «هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضي» كما تقول: «هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جوارِي».

\* \* \*

وَلَا ضِطْرَارَ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنَعِ، وَالْمَضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وذلك كقوله:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ؟ - ٣٢٠

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

وَرَدَ أَيْضاً صَرْفُهُ، لِلتَّنَاسُبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًَا وَسَعِيرًا﴾

فصرف «سلاسل» لمناسبة ما بعده.

وأما مَنَعُ المنصرفِ من الصرف للضرورة؛ فأجازه قوم، وَمَنَعُ آخرون،  
وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله:  
وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطَّوْلِ وَذُو الْعَرْصِ  
٣٢١ -

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله:  
«والمصرف قد لا ينصرف».

\* \* \*

## إِعْرَابُ الْفِعْلِ

أَرْفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، كـ «تَسْعَدُ»  
 إِذَا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ،  
 واختلف في رافعه؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم،  
 فـ «يَضْرِبُ» في قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك،  
 وقيل: ارتفع لتجرُّده من الناصب والجازم. وهو اختيار المصنف.

\* \* \*

وَيَلَنُ انْصَبَهُ وَكُنِيَ، كَذَا بِأَنَّ لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالتِّي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ  
 فَانْصَبَ بِهَا، وَالرُّفْعَ صَحَّحَ، وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ، فَهُوَ مُطَّرِدٌ  
 يُنْصَبُ الْمضَارِعُ إِذَا صَحِبَهُ حَرْفُ نَاصِبٍ، وَهُوَ «لَنْ»، أَوْ كُنِيَ، أَوْ أَنَّ،  
 أَوْ إِذَنْ» نَحْوُ «لَنْ أَضْرِبَ»، وَجِئْتُ كُنِيَ أَعْلَمَ، وَأَرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ  
 - فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: آتِيكَ».

وأشار بقوله «لا بعد علم» إلى أنه إن وقعت «أَنَّ» بعد علم ونحوه - مما  
 يدلُّ على اليقين - وجب رَفْعُ الفعل بعدها، وتكون حينئذٍ من الثقيلة، نحو  
 «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ»، التقدير: أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت أَنَّ، وحذف اسمها، وبقي  
 خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً،  
 وتلك ثنائية لفظاً ووضعية.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه - مما يدل على الرَّجْحَانِ - جاز في

الفعل بعدها وجهان :

أحدهما : النصب ، على جَعَلِ «أَنْ» من نواصب المضارع .

الثاني : الرفع ، على جَعَلِ «أَنْ» مخففة من الثقيلة .

فتقول : «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ ، وَأَنْ يَقُومَ» والتقدير - مع الرفع - ظننت أنه يَقُومُ ، فخفت «أَنْ» وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهو الفعل وفاعله .

\* \* \*

وَيَغْضُبُهُمْ أَنْ هَاجَلًا عَلَى «مَا» أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا  
يعني أن من العرب مَنْ لم يُعْمَلِ «أَنْ» الناصبة للفعل المضارع ، وإن  
وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَانٍ ؛ فيرفع الفعل بعدها هَاجَلًا عَلَى  
أختها «ما» المصدرية ؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر ؛ فتقول : «أُرِيدُ  
أَنْ تَقُومَ» كما تقول : «عجبت مما تَفْعَلُ» .

\* \* \*

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوَصَّلًا  
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصَبَ وَازْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا  
تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةِ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ «إِذَنْ» وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا بِشُرُوطٍ :  
أحدها : أن يكون الفعل مستقبلاً .

الثاني : أن تكون مُصَدَّرَةً .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين منصوبها .

وذلك نحو أن يقال : أنا آتيك ؛ فتقول : «إِذَنْ أَكْرَمَكَ» .

فلو كان الفعل بعدها حالاً لم يُنْصَبْ ، نحو أن يقال : أحبك ؛ فتقول :  
«إِذَنْ أَظْنُكَ صَادِقًا» ؛ فيجب رفع «أظن» وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم  
تَتَصَدَّرْ ، نحو «زَيْدٌ إِذَنْ يَكْرِمُكَ» ؛ فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في

الفعل: الرفع، والنصب، نحو «وَإِذْ أَنْكَرَ مَكَ»، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فصلَ بينها وبينه، نحو «إِذْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ» فإن فصلت بالقسم نصبت، نحو «إِذْ وَاللَّهِ أَنْكَرَ مَكَ».

\* \* \*

وَبَيْنَ «لَا» وَلَا مَجْرُ التَّزِيمِ      إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمَ  
«لَا» فَإِنْ أَغْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً      وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَثْماً أَضْمِراً  
كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَضْلُحُ فِي      مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «أَلَّا» أَنْ خَفِيَ  
اختصت «أَنْ» من بين نواصب المضارع بأنها تعمل: مُظْهِرَةً،  
وَمُضْمَرَةً.

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو «جِئْتُكَ لِئَلَّا  
تَضْرِبَ زَيْدًا».

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو  
«جِئْتُكَ لِأَقْرَأَ» و«لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أَنْ»، نحو «ما كان زيد ليفعل»  
ولا تقول: «لأن يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ  
فِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup>

(١) سورة الأنفال الآية ٣٣.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو). (ليعذبهم)، (اللام) لام الجحود، (يعذبهم) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (لام الجحود) والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع، والمصدر المؤول في محل جر باللام أي (ما كان الله يريد عذابهم) متعلقان بمحذوف خبر كان والواو واو الحال. (أنت) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (فيهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقدَّرة بحتى، أو إلّا؛ فتقدّر بحتى إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً، وتقدّر بإلّا إن لم يكن كذلك؛ فالأول كقوله:

٣٢٢ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصُّغْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أي: لأستسهلنّ الصُّغْبَ حتى أذرك المنى؛ فـ«أدرك»: منصوب بـ«أن» المقدَّرة بعد أو التي بمعنى حتى، وهي واجبة الإضمار، والثاني كقوله:

٣٢٣ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

أي: كسرت كُغُوبَهَا إلّا أن تستقيم، فـ«تستقيم»: منصوب بـ«أن» بعد «أو» واجبة الإضمار.

\* \* \*

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ، كـ«لَجُدَّ حَتَّى تَسُرُّذَا حَزَنٌ»

ومما يجب إضمار «أن» بعده: حَتَّى، نحو «سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْبَلَدَ»؛ فـ«حتى»: حرف جر و«أدْخَلَ»: منصوب بأن المُقدَّرة بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلاً بالحال - وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:

\* \* \*

وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ، وَانْصَبِ الْمُسْتَقْبَلُ

فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ، وَقَصَدْتَ به حكاية تلك الحال، نحو «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَهَا».

وَيَعْدَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَخْضِينَ «أَنْ» وَسَثَرَهَا حَثْمٌ، نَصَبٌ

يعني أَنْ «أَنْ» تنصب - وهي واجبة الحذف - الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نَفْيٍ مَخْضٍ، أو طَلَبٍ مَخْضٍ؛ فمثال النفي «ما تأتينا فتحدثنا» وقد قال تعالى: ﴿لَكُمْ هَؤُلَاءِ مَثَلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات؛ فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو «ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا»، ومثال الطلب - وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتمني - فالأمر نحو «أَتَتْنِي فَأَكْرَمَكَ» ومنه: ٣٢٤ - يَا نَاقَ سِيرِي عَنَّقَا فَسِيحَا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهي نحو «لا تضرب زيدا فيضربك» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾<sup>(٢)</sup> والدعاء نحو «رَبِّ أَنْصُرْنِي فَلَا أَخْذَلَ» ومنه:

(١) سورة فاطر الآية ٣٦.

(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يقضى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نائب فاعل للفعل (يقضى). (فيموتوا)، (الفاء) فاء السببية. (يموتوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (فاء السببية) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من (وان يموتوا) في محل رفع معطوف على مصدر مأخوذ من النفي السابق أي (ليس ثمة قضاء عليهم فموت آخر) وجملة (لا يقضى عليهم) في محل رفع خبر ثاني، أو في محل نصب حال من الضمير في (لهم) والعامل فيها الاستقرار، وجملة (يموتوا) لا محل لها صلة الموصول الحرفي (ان) المضمرة.

(٢) سورة طه الآية ٨١.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تطفوا) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (فيه) جار ومجرور متعلقان بـ يطفوا. (فيحل) الفاء سببية حرف عطف، يحل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء سببية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (عليكم) جار ومجرور متعلقان بـ يحل. (غضبي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف =

٣٢٥ - رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَغْدِلَ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَيْنِ

والاستفهام نحو «هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ؟» ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا﴾<sup>(١)</sup> والعرض نحو «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا» ومنه قوله:

٣٢٦ - يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَذُنُّو فُتُبِصِرَ مَا

قَدْ حَدَّضُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا؟

والتخصيض نحو «لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا لَأَخْرَجْتَنِي﴾<sup>(٢)</sup> والتمني نحو «لَيْتَ لِي مَالًا

= والياء مضاف إليه . وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول الحرفي لا محل له من الإعراب والمصدر المؤول من أن والفعل وما في حيزها معطوف على مصدر مأخوذ من الفعل السابق .  
(١) سورة الأعراف الآية ٥٣ .

(الفاء) عاطفة وقيل رابطة لشرط محذوف (هل) حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب . (لنا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم . (من) حرف جر مؤكد زائد . (شفعاء) مجرور بمن لفظاً مرفوع محلاً مبتدأ مؤخر . (يفشعوا) الفاء سببية عاطفة ، (يفشعوا) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة . والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفي والألف فارقة . والمصدر المؤول من ان وما في خبرها معطوف على الفعل السابق . (لنا) جار ومجرور متعلقان بـ(يفشعوا) .

(٢) سورة المنافقين الآية ١٠ .

(لولا) حرف عرض مبني على السكون لا محل له من الإعراب . (أخرتني) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل والنون للوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به . (إلى أجل) جار ومجرور متعلقان بـ(أخرتني) . (قريب) صفة مجرورة وعلامة جرها الكسرة والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها جواب النداء . (فاصدق) الفاء للسببية حرف عطف مبني ، وصدق فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والمصدر المؤول وما في خبره معطوف على المصدر المؤول المفهوم من الفعل الذي بعد لولا . والتقدير لولا [يكون منك تأخير فيكون مني تصديق] . (وأكن) الواو حرف عطف . أكن فعل مضارع ناقص مجزوم باعتباره معطوفاً على محل =



فَأَتَصَدَّقُ مِنْهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(١)</sup>

ومعنى «أن يكون الطلب مخضاً» أن لا يكون مدلولاً عليه ابمس فعل، ولا بلفظ الخبر؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء، نحو «صه فأحسن إليك، وحسبك الحديث فينأ الناس».

\* \* \*

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ، إِنْ تُفِذَ مَفْهُومَ مَعٍ، كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ  
يعني أن المواضع التي ينصب فيها المضارع بإضمار «أن» وجوباً بعد  
الفاء ينصب فيها كلها بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الواو إذا قصد بها المصاحبة،  
نحو ﴿وَلَمَّا يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله:

[فاصدق] لأنها جواب طلب والمضارع يجزم في جواب الطلب والتقدير [أخرتني أصدق وأكن] واسم أكن ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. (من الصالحين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان.

(١) سورة النساء الآية ٧٣.

(يا) حرف نداء والمنادى محذوف أو هما لمجرد التنبيه. (ليت) حرف مشبه بالفعل والنون للوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم ليت. (كنت) كان فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسمها (معه) مع ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه وشبه الجملة متعلقة بمحذوف خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر ليت. (فأفوز) الفاء سببية عاطفة أفوز فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. وجملة الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤول من أن وما في خبرها معطوف على الفعل السابق. (فوزاً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (عظيماً) صفة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٤٣.

(الواو) واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لما) حرف نفي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يعلم) فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون الظاهرة في آخره وحركه بالكسر لالتقاء ساكنين. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به والجملة في =

٣٢٧ - فَقُلْتُ أَذْعِي وَأَذْعُو؛ إِنَّ أُنْدَى

لِصَّوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقوله:

٣٢٨ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عَارَ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

وقوله:

٣٢٩ - أَلَمْ أَكُ جَارُكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي

وَيَتَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ؟

واحترز بقوله: «إِنْ تُفِذْ مَفْهُومَ مَعَ» عما إذا لم تُفِذْ ذلك، بل، أردت التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعَلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف؛ فإنه لا يجوز حيثنذِ النصب، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين، نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ، نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: وأنت تشرب اللبن، والثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة.

\* \* \*

= محل نصب حال. (جاهدوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل له من الإعراب والألف فارقة. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (ويعلم) الواو واو المعية وعاطفة (يعلم) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفي والمصدر المؤول من أن وما في خبرها معطوف على الفعل السابق. (الصابرين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم.

وَيَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ    إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

يجوز في جواب غير النفي، من الأشياء التي سَبَقَ ذكرها، أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، نحو «رُزِنِي أَرْزُكَ»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مقدر، أي: رُزِنِي فَإِنْ تَرُزِنِي أَرْزُكَ، أو بالجملة قبله؟ قولان، ولا يجوز الجزم في النفي؛ فلا تقول: «ما تأتينا تحدثنا».

\* \* \*

وَشَرَطُ جَزْمِ بَعْدِ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ    «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفِ يَقَعُ

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطية] على لا؛ فتقول: «لا تَذْنُ من الأسد تَسْلَمُ» يجزم «تسلم»؛ إذ يصح «إِنْ لا تَذْنُ من الأسد تَسْلَمُ» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَذْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ»؛ إذ لا يصح «إِنْ لا تَذْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ»، وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إِنْ» على «لا» فجزمه على معنى «إِنْ تَذْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ».

\* \* \*

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا    تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نَصْبُ جوابه بعد الفاء، وقد صَرَّحَ بذلك هنا، فقال: متى كَانَ الأمرُ بغير صيغة أَفْعَلٍ ونحوها فَلَا ينتصب جوابه، ولكن لو أسقطت الفاء جَزَمَتْهُ كقولك: «صَهْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنْمِ النَّاسُ» وإليه أشار بقوله: «وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا».

\* \* \*

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ    كَنْصِبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعامل الرجاء مُعَامَلَةَ التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمني، وتابعهم المصنف، ومما وَرَدَ منه

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴿١﴾ في قراءة من نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم.

\* \* \*

وإن غلى اسم خالصٍ ففعلٌ عطفٌ تَنْصِبُهُ «أن»: ثابتاً، أو مُنْحَذِفٌ يجوز أن ينصب بأن محذوفة أو مذكورة، بعد عاطفٍ تقدم عليه اسمٌ خالصٌ: أي غير مقصود به معنى الفعل، وذلك كقوله: ٣٣٠ - وَلَبِئْسَ عِبَاءَةً وَتَقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ  
فـ«تَقَرُّ» منصوب بـ«أن» محذوفة، وهي جائزة الحذف؛ لأن قبله اسماً صريحاً، وهو لُبْسٌ، وكذلك قوله: ٣٣١ - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكَائِمٌ أَغِقِلَهُ

كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ  
فـ«أَغِقِلَهُ»: منصوب بـ«أن» محذوفة، وهي جائزة الحذف؛ لأن قبله اسماً صريحاً، وهو «قَتْلِي»، وكذلك قوله: ٣٣٢ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مَعْتَرٍ فَأَرْضِيَهُ

مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِثْرَاباً عَلَى تَرَبٍ  
فـ«أَرْضِيَهُ»: منصوب بـ«أن» محذوفة جوازاً بعد الفاء؛ لأن قبلها اسماً صريحاً - وهو «تَوَقُّعٌ» - وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِإِسْرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا

---

(١) سورة غافر الآية ٣٦ - ٣٧.

(الأسباب) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (أسباب) بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف. (السموات) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، (فأطلع) الفاء حرف عطف (تقديره السبب). (أطلع) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

وَحَيًّا أَوْ مِنْ وَرَآيَ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴿١١﴾ فـ«يُرْسِلَ»: منصوب بـ«أَنْ»  
الجائزة الحذف، لأن قبله «وَحَيًّا» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسم غير صريح - أي: مقصوداً به معنى الفعل - لم يجز  
النصب، نحو «الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذبابِ» فـ«يغضب»: يجب رفعه؛ لأنه  
معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح؛ لأنه واقع موقع الفعل، من جهة  
أنه صلة لأل، وحق الصلة أن تكون جملة، فوضع «طائر» موضع «يطير»  
- والأصل «الذي يطير» - فلما جيء بال عُدِلَ عن الفعل (إلى اسم الفاعل)  
لأجل أل؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

\* \* \*

وَشَذَّ حَذَفُ «أَنْ» وَنَضَبٌ، فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى  
لما قرع من ذكر الأماكن التي يُنْصَبُ فيها بـ«أَنْ» محذوفة - إما وجوباً،  
وإما جوازاً - ذكر أن حَذَفَ «أَنْ» والنَّضَبُ بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس  
عليه، ومنه قولهم: «مُرَّةٌ يَخْفِرُهَا» بنصب «يحفِر» أي: مره أن يحفرها، ومنه

(١) سورة الشورى الآية ٥١.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ما) حرف نفي مبني على السكون  
لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. (لبشر) جار ومجرور متعلقان  
بمحذوف خبر كان مقدم. (أن) حرف مصدري ونصب. (يكلمه) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به.  
(الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والمصدر المؤول وما في  
خبره في محل رفع اسم كان مؤخر والجملة من كان واسمها وخبرها استئنافية لا محل لها من  
الإعراب. (إلا) حرف استثناء ملغى. (وحياً) مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبه  
الفتحة الظاهرة على آخره والتقدير [والله أعلم إلا أن يوصي إليه وحياً]. (أو) حرف عطف مبني  
على السكون لا محل له من الإعراب. (من وراء) جار ومجرور متعلقان بـ«يكلمه» وهو مضاف.  
(حجاب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (أو) حرف عطف مبني على  
السكون لا محل له من الإعراب. (يرسل) فعل مضارع منصوب والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو. (رسولاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والتقدير [وحياً  
وارسالاً].

٣٣٣ - أَلَا أَيْهَذَا الزَّاجِرِي اِيخْضَرَ الْوَعْيَ

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

في رواية من نصب «أخضر» أي: أَنْ أَخْضَرَ.

\* \* \*

## عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِلَا وَلَا مِ طَالِبَا ضَعَجَزَمَا      فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بِلَمْ وَلَمْ  
وَأَجَزِم بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا      أَيِّ مَتْنِي أَيْبَانِ أَيْنَ إِذْ مَا  
وَحَيْثُ مَا أَتَى، وَحَرْفُ إِذْ مَا      كَيْبَانِ، وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَسْمَا

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو  
«لَيَقُمْ زَيْدٌ»، أو على الدعاء، نحو «لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ»<sup>(١)</sup>، و«لَا» الدالة  
على النهي، نحو قوله تعالى: «لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعْنَا»<sup>(٢)</sup>، أو على

(١) سورة الزخرف الآية ٧٧.

اللام لام الأمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. (يقض) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر  
وعلامه جزمه حذف حرف العلة والكسرة دليل عليه. (علينا) جار ومجرور متعلقان بـ يقض.  
(ربك) رب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل  
مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

(٢) سورة التوبة الآية ٤٠.

(لا) حرف نهى وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تحزن) فعل مضارع مجزوم  
وعلامه جزمه السكون الظاهر في آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (إن) حرف  
توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (معنا) مع ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره  
وهو مضاف ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وشبه الجملة متعلق  
بمحذوف خبر إن. وجملة لا تحزن في محل نصب مفعول القول.

الدعاء، نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾<sup>(١)</sup> و«لم» و«لما» وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، وَيَقْلِبَانِ معناه إلى الْمُضِيِّ، نحو «لم يَقُمْ زيد، وَلَمَّا يَقُمْ عمرو» ولا يكون النفي بَلَمَّا إلا متصلاً بالحال.

والثاني: ما يجزم فعلين، وهو «إن» نحو ﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> و«من» نحو ﴿مَنْ يَصْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup> و«ما» نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> و«مهما» نحو ﴿وَقَالُوا

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

(ربنا) منادى مضاف محذوف منه حرف النداء مضاف، ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، (لا) حرف نهي، (تؤاخذنا) تؤاخذ فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٤.

(إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تبدوا) فعل مضارع مجزوم بأن وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل وهو فعل الشرط. (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. (في أنفسكم) في حرف جر أنفس اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره وهو مضاف والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول. (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تخفوه) معطوف على تبدوا والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (يحاسبكم) فعل مضارع مجزوم جواب الشرط والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (به) جار ومجرور به يحاسبكم. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة لا محل لها من الإعراب.

(٣) سورة النساء الآية ١٢٣.

(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يعمل) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (سوءاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (يجز) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف والفتحة دليل على حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. (به) جار ومجرور متعلقان به يجز وفعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ من وجملة من يعمل سوءاً لا محل لها من الإعراب استئنافية.

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٧.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب أو استئنافية. (ما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لتفعلوا. (تفعلوا) فعل الشرط مجزوم وعلامة =



مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ ﴿١﴾ وَ«أَيَّ» نَحْو  
«أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ» ﴿٢﴾ وَ«مَتَى» كَقَوْلِهِ:

٣٣٤ - مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَّقِيدٍ

وَ«أَيَّانَ» كَقَوْلِهِ:

جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل . (من خير) جار  
ومجرور متعلقان بمحذوف حال . (يعلمه الله) يعلمه فعل مضارع جواب الشرط والضمير المتصل  
مبني على الضم في محل نصب مفعول به (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع والجملة من فعل الشرط  
وجوابه لا محل لها من الإعراب استئنافية .

(١) سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . (قالوا) فعل ماضٍ مبني على الضم  
لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والألف فارقة .  
(مهما) اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . (تأتانا) فعل شرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف  
العلة ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت . (به) جار ومجرور متعلقان بتأتانا . (من آية) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال .  
(لتسحرنا) اللام حرف دال على التعليل تسحر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام  
التعليل والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل  
نصب مفعول به والمصدر المؤول وما في خبرها مجرور بلام التعليل والجال والمجرور متعلقان  
بتأتانا . (بها) جار ومجرور متعلقان بتسحرنا . (فما) الفاء رابطة لجواب شرط (ما) نافية حجازية مبنية  
على الكسر لا محل لها من الإعراب (نحن) اسمها ضمير مبني على الضم في محل رفع . (لك)  
جار ومجرور متعلقان بمؤمنين (بمؤمنين) الباء حرف جر زائد للتوكيد مؤمنين خبر ما مجرور لفظاً  
منصوب محلاً والجملة في محل جزم جواب الشرط وجملة فعل الشرط وجوابه خبر مهما .

(٢) سورة الأسراء الآية ١١٠ .

(ايا) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتدعوا (ما) حرف زائد  
مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تدعوا) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه  
حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل . (فله) الفاء واقعة في  
جواب شرط . (له) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم (الأسماء) اسم مرفوع مبتدأ  
مؤخر وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره وجملة فله الأسماء الحسنى في محل جزم جواب  
الشرط . (الحسنى) صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

٣٣٥ - أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا

لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

و«أَيْنَمَا» كقوله:

٣٣٦ - \* أَيَّنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ \* .

و«إِذْ مَا» نحو قوله:

٣٣٧ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ

بِهِ تُلَفَ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

و«حَيْثَمَا» نحو قوله:

٣٣٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّزُكَ

اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

و«أَنِّي» نحو قوله:

٣٣٩ - خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيًا

أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمْ لَا يُحَاوِلُ

وهذه الأدوات - التي تجزم فعلين - كُلُّهَا أَسْمَاءٌ، إِلَّا «إِنْ»، وَإِذْ مَا»  
فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّهَا حُرُوفٌ.

\* \* \*

فَعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنَ: شَرْطُ قُدِّمًا يَثْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَاباً وَسِمًا

يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله: «وَأَجْزِمُ بِإِنْ» - إلى قوله:

وَأَنِّي» يقتضين جملتين: إحداهما - وهي المتقدمة - تسمى شرطاً، والثانية

- وهي المتأخرة - تسمى جواباً وجزاءً، ويجب في الجملة الأولى أن تكون

فعلية، وأما الثانية فالأضل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون إسمية،

نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

\* \* \*

وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ ثَلَاثِيَّيْنِ - أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ  
إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليَّتين فيكونان على أربعة أنحاء :

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو»  
ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ  
لِأَنْفُسِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو» ومنه قوله  
تعالى: ﴿وَلَنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾.

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ  
عَمْرُو» ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفٍ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ  
فِيهَا﴾<sup>(٢)</sup>

---

#### (١) سورة الاسراء الآية ٧.

إن حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أحستم) أحسن فعل ماضٍ فعل  
الشرط مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل  
رفع فاعل والميم علامة الجمع. (أحستم) فعل ماضٍ جواب الشرط والتاء ضمير فاعل.  
(لأنفسكم) اللام حرف جر أنفس اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف  
والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

#### (٢) سورة هود الآية ١٥.

(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على  
الفتح في محل جزم فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) يعود على اسم  
الشرط. (يريد) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره (هو). (الحياة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (الدنيا) نعت  
منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف. (وزينتها) (الواو) حرف عطف مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب، (زينة) معطوف على الحياة منصوب و(ها) ضمير متصل مبني على  
السكون في محل جر مضاف إليه. (نوف) مضارع مجزوم جواب الشرط وعلامة الجزم حذف  
حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره (نحن) للتعظيم. (إلى) حرف جر. (هم) ضمير  
مضاف إليه. (في) حرف جر، (ها) ضمير في محل جر متعلق بـ(نوف). (أعمال) مفعول به  
منصوب، و(هم) ضمير مضاف إليه متعلقان بـ(نون). (في) حرف جر، و(ها) ضمير في محل جر =

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قوله:

٣٤٠ - مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ

كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

\* \* \*

وَيَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً - جاز جَزُمُ الجزاء ورَفْعُهُ، وكلاهما حَسَنٌ: فتقول: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عمرو، ويقوم عمرو» ومنه قوله: ٣٤١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وَجَبَ الجزم (فيهما) ورَفْعُ الجزاء ضعيفٌ كقوله:

٣٤٢ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ

\* \* \*

= متعلق بـ نون و(نون) (الواو) حرف عطف (هم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. (فيها) جار ومجرور متعلقان بـ(يبخسون)، و(لا) نافية. (يبخسون) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، و(الواو) ضمير متصل مبني على السكون نائب فاعل، وجملة (من كان يريد) في محل رفع خبر المبتدأ (من) ويجوز أن الخبر جملة الشرط والجواب وجملة (يريد الحياة) في محل نصب خبر كان، وجملة (نون) لا محل لها جواب شرط غير مقترن بالفاء وجملة (هم لا يبخسون) لا محل لها معطوفة على جواب الشرط، وجملة (لا يبخسون) في محل رفع خبر المبتدأ (هو).

وَأَقْرُنْ بِهَا خَتْمًا جَوَابًا لَوْحٍ جَعَلَ

شَرْطًا لِأَن أَوْ غَيْرَهَا، لَمْ يَنْجَعِ

أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجمله الاسمية، نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُخْسِنٌ» وكفعل الأمر، نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأُضْرِبْهُ» وكالفعلية المنفية بما، نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أُضْرِبْهُ» أو «لَنْ» نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أُضْرِبْهُ».

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً - كالمضارع الذي ليس منفيّاً بما، ولا بلن، ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بقَد - لم يجب اقترانه بالفاء، نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيءُ عَمْرُو» أو «قَامَ عَمْرُو».

\* \* \*

وَتَخَلَّفَ الْفَاءُ إِذَا الْمُفْجَاءُ كَـ «إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مَكْفَاءُ»

أي: إذا كان الجواب جملةً إسميةً وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة «إِذَا» الفُجائية مقامَ الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها إسمية استغناءً بفهم

(١) سورة الروم الآية ٣٦.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تصبيهم) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع. (سيئة) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بما) جار ومجرور متعلقان بـ(تصبيهم). (قدمت) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء حرف دال على التأنيث. (أيديهم) (أيد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. (الياء) مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (إذا) فجائية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (هم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. (يقنطون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ وجملة (إذا هم يقنطون) في محل جزم جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه معطوفة على ما قبلها.

ذلك من التمثيل، وهو «إن تجذ إذا لنا مكافأة».

\* \* \*

وَالْفِعْلُ مَنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنَ بِأَلْفَا أَوْ الْوَائِ بِثَلَاثِ قِمْنِ  
إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو - جاز فيه  
ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قريء بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَلَنْ  
تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَعْصِبُكُمْ يَدُ اللَّهِ﴾ بجزم «يغفر» ورفعه،  
ونصبه، وكذلك روي بالثلاثة قوله:  
٣٤٣ - فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ

رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ  
روي بجزم «نأخذ» ورفعه، ونصبه.

\* \* \*

وَجَزَمَ أَوْ نَضَبَ لِفِعْلِ أَثَرَفَا أَوْ وَاوِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْثَفَا  
إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء، أو الواو  
- جاز نصبه وجزمه، نحو «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ، وَيَخْرُجُ خَالِدٌ، أَكْرَمَكَ» بجزم  
«يخرج» ونصبه، ومن النصب قوله:  
٣٤٤ - وَمَنْ يَفْتَرِبَ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ

وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

\* \* \*

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ  
يجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء (بالشرط) عنه، وذلك  
عندما يدل دليل على حذفه، نحو «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» فحذف جواب  
الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلت فانت

ظالم»، وهذا كثير في لسانهم:

وأما عكسها وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل، ومنه قوله:  
٣٤٥ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ

وَالْأَيُّغُلُ مَفْرَقُكَ الْحَسَامُ

أي: وإلا تطلقها يغُلُ مفرقك الحُسام.

\* \* \*

وَأَخَذِفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخْرَزَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

كلُّ واحدٍ من الشرط والقسم يَسْتَدْعِي جواباً، وجواب الشرط: إما مجزوم، أو مقرون بالفاء، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة، مُصَدَّرَةٌ بمضارع - أَكَّدَ باللام والنون نحو: «وَاللَّهِ لَأُضْرِبَنَّ زَيْدًا» وَإِنْ صُدِّرَتْ بِماضٍ اقترن باللام وقد، نحو «وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ» وَإِنْ كان جملة إسمية فبِإِنَّ واللام، أو اللام وحدها، أو بِإِنَّ وحدها، نحو «وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ» و«وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» و«وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» وَإِنْ كان جملة فعلية منفية فينفي بما أو لا أو إن، نحو «وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ» والإسمية كذلك.

فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخره منهما لدلالة جواب الأول عليه؛ فتقول: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ يَقُمُ عَمْرُو»، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول: «إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ، لَيَقُومَنَّ عَمْرُو»؛ فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

\* \* \*

وَإِنْ تَوَالَيَْا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ، مُطْلَقاً، بِلاَ حَدِّزْ

أي: إذا اجتمع الشرط والقسم أُجِيبَ السابقُ منهما، وَحُذِفَ جَوَابُ المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ؛ فَإِنْ تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رَجَحَ الشرطُ مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً؛ فَيُجَابُ الشرط ويحذف

جواب القسم؛ فتقول: «زَيْدٌ إِنْ قَامَ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ» و«زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ أَكْرَمُهُ». وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِأَذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ  
أي: وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدُّمِ  
القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قوله:  
٣٤٦ - لَيْتَنِي مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ

لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ  
فَلَا مُ «لَيْتَنِي» مُوَطَّئَةٌ لقسم محذوف - والتقدير: والله لَيْتَنِي - و«إِنْ»:  
شَرْطٌ، وجوابه «لَا تُلْفِنَا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَبِ الْقَسَمُ، بل  
حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة  
القسم لتقدُّمِهِ - لقليل: لَا تُلْفِنَا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

\* \* \*



## فَضْلُ لَوْ

«لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ، فِي مُضِيِّ، وَيَقِلُّ  
إِلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قَبْلَ

لَوْ تَسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَيْنِ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ مَضْذَرِيَّةً، وَعِلَامَتُهَا صِحَّةٌ وَقَوْعٌ «أَنْ» مَوْقَعُهَا، نَحْوُ  
«وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» أَي: قِيَامُهُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولِ.

الثاني: أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَلَا يَلِيهَا - غَالِبًا - إِلَّا مَاضٍ مَعْنَى، وَلِهَذَا  
قَالَ: «لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ» وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ»  
وَفَسَّرَهَا سَيُوبَةُ بِأَنَّهَا حَرْفٌ لَمَّا كَانَ سَيَقَعُ لَوْقَوْعٌ غَيْرُهُ، وَفَسَّرَهَا غَيْرُهُ بِأَنَّهَا  
حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَامْتِنَاعٍ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ الْأَخِيرَةُ هِيَ الْمَشْهُورَةُ، وَالْأُولَى الْأَصَحُّ،  
وَقَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا مَا هُوَ مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ «وَيَقِلُّ إِلَاؤُهَا  
مُسْتَقْبَلًا» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَازًا عَظِيمًا لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا  
وَمَنْ يَفْعَلْ﴾<sup>(١)</sup> وَقَوْلُهُ:

(١) سورة النساء الآية ٩.

(وليخش) (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (واللام) لام الأمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، (يخش) فعل مضارع مجزوم باللام وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف. (الذين) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل. (لو) حرف شرط غير جازم. (تركوا) فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (من خلفهم) جار ومجرور متعلقان بـ يتركوا وهو مضاف هم ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (ذرية) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة =

٣٤٧ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلِمَتْ

عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ  
لَسَلِمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ، أَوْزَقًا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

\* \* \*

وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كِإِنْ  
لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقَشَّرْنَ

يعني أن «لو» الشرطية تختص بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم، كما أن «إن» الشرطية كذلك، لكن تدخل «لو» على «أن» واسمها وخبرها، نحو: «لو أن زيدا قائم لقمّت». واختلف فيها، والحالة هذه؛ فقل: هذه باقية على اختصاصها، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير «لو ثبت أن زيدا قائم لقمّت» (أي: لو ثبت قيام زيد)، وقيل: زالت عن الاختصاص، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «لو أن زيدا قائم ثابت لقمّت» أي: لوح قيام زيد ثابت، وهذا مذهب سيويه.

\* \* \*

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها - في الغالب - إلا ما كان ماضياً في المعنى، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضي، كقوله:  
٣٤٨ - رُهْبَانُ مَذِينٍ وَالَّذِينَ عَاهَدْتُهُمْ

يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُغُودًا

---

الظاهرة على آخره. (ضعافاً) صفة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها. (خافوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بخافوا وجملة خافوا لا محل لها من الإعراب لأنها جواب الشرط غير جازم ومفعول خافوا محذوف تقديره الضياع والهيام.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِنَعْرَةِ رُكْعًا وَسُجُودًا  
أي: لو سمعوا.

ولا بُدَّ لِلَّوْ هَذِهِ مِنْ جَوَابٍ، وَجَوَابُهَا: إِمَّا فَعَلٌ مَاضٍ، أَوْ مُضَارِعٌ مَنْفِي بِلَمْ.  
وَإِذَا كَانَ جَوَابُهَا مُثَبَّتًا، فَالْأَكْثَرُ اقْتِرَانُهُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ  
عَمْرُو» وَيَجُوزُ حَذْفُهَا؛ فَتَقُولُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو».

وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بِلَمْ لَمْ تَصْحَبْهَا اللَّامُ؛ فَتَقُولُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقَمْ عَمْرُو».  
وَإِنْ نَفِيٌّ بِمَا فَالْأَكْثَرُ تَجَرُّدُهُ مِنَ اللَّامِ، نَحْوُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ مَا قَامَ عَمْرُو»  
وَيَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِهَا، نَحْوُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمَا قَامَ عَمْرُو».

\* \* \*

## أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْمَا

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا - لِيَتَلَوْا تَلَوَهَا رُجُوباً - أَلِفَا  
 أَمَّا: حرفُ تفصيلٍ، وهي قائمة مقامُ أداة الشرطِ، وفعلِ الشرطِ؛ ولهذا  
 فَسَّرَهَا سيبويه بمهما يَكُ من شيءٍ، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ؛ فلذلك  
 لزمتَه الفاءُ، نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» والأصلُ «مهما يَكُ من شيءٍ فزيدٌ  
 منطلقٌ» فَأَنْبَيْتُ «أَمَّا» مُنَابَ «مهما يَكُ من شيءٍ»؛ فصار «أَمَّا فزيدٌ منطلقٌ» ثم  
 أخرت الفاءَ إلى الخبرِ، فصار «أَمَّا زيدٌ فَمُنْطَلِقٌ»؛ ولهذا قال: «وَفَا لتلو تلوها  
 وَجُوباً أَلِفَا».



وَحَذَفَ ذِي الْفَاقِلِ فِي نَشْرِ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا أَقْدُنِيذًا  
 قَدْ سَبَقَ أَنَّ هَذِهِ الْفَاءَ مِلْتَزِمَةُ الذَّكْرِ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:  
 ٣٤٩ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيَرَا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

أَي: فَلَا قِتَالَ، وَحُذِفَتْ فِي الشَّرِّ أَيْضاً: بِكَثْرَةِ، وَبِقِلَّةِ؛ فَالكَثْرَةُ عِنْدَ  
 حَذْفِ الْقَوْلِ مَعَهَا، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ  
 إِيمَانِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أَيِ فَيَقَالُ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ، وَالْقَلِيلُ: مَا كَانَ

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٦.

(الفاء) للتفريع وفيها معنى الاستئناف حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والجملة =

بخلافه، كقوله ﷺ: «أما بعدُ ما بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ» هكذا وقع في صحيح البخاري «ما بال» بحذف الفاء، والأضل: أما بعد فما بال رجالٍ فحذفت الفاء.

\* \* \*

لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ  
إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا

للولا ولوما استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: «إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا»، ويلزمان حيثُ ابتداء؛ فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بُدُّ لهما من جواب، فإن كان مُثَبِّتاً قُرْنَ بِاللَّامِ، غالباً، وإن كان منفيّاً بما تَجَرَّدَ عَنْهَا غالباً، وإن كان منفيّاً بلم لم يقترن بها، نحو «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ»، ولوما زيد لأكرمته، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجيء عمرو؛ فزيد - في هذه المثل ونحوها - مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيد موجود، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء.

\* \* \*

وَبِهِمَا التَّخْصِيفُ مِزْ، وَهَلَا، أَلَا، أَلَا، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا

= مستأنفة وأما حرف شرط وتفصيل. (الذين) اسم موصول في محل رفع مبتدأ وجملة (أسودت وجوههم) أسودت فعل ماضٍ مبني على الفتح والتاء للتأنيث. (وجوههم) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف وهم ضمير مبني على الضم في محل جر مضاف إليه وجملة [أسودت وجوههم] صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (أكفرتهم) الهمزة للاستفهام، كفر فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل وجملة أكفرتهم في محل رفع خبر الذين. (بعد) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وشبه الجملة متعلقة بـ أكفرتهم (وبعد) مضاف. (إيمان) مضاف إليه مجرور وهو مضاف والكاف ضمير متصل مضاف إليه.

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حيثئذ بالفعل، نحو «لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَلَوْ مَا قَتَلْتَ بَكْرًا» فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾<sup>(١)</sup> أي: لينفروا، وبقيّة أدوات التحضيض حكمها كذلك، فتقول: «هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَأَلَّا فَعَلْتَ كَذَا» وَأَلَّا مخففة كالآلة مشددة.



وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلُوٌّ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ  
قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها، ويكون مفعولاً لفعل مُضْمَرٍ، أو لفعل مُؤَخَّرٍ عن الاسم؛ فالأول كقوله:  
\* هَلَا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ \*

فـ«التقدم» مرفوعٌ بفعل محذوف، وتقديره: هَلَا وَجَدَ التَّقَدُّمُ، ومثله قوله:  
٣٥١ - تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا  
فـ«الكمي» مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: لولا تعدون الكمي

(مهمرة التوبة الآية ١٢٢).

(الفاء) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لولا) حرف تحضيض بمعنى هلا. (نفر) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (من كل) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من طائفة لأنه نعت تقدم على المنعوت وهو مضاف. (فرقة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (منهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لفرقة. (طائفة) فاعل نفر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (ليتفقها) اللام لام التعليل ويتفقها فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل وعلامة نصبه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (في الدين) جار ومجرور متعلقان بـ يتفقها والألف فارقة والمصدر المؤول من أن يتفقها في محل جر باللام والجار والمجرور متعلقان بـ نفر.

المَقْنَعُ، والثاني كقولك: لولا زيدا ضربت، فـ«زيداً» مفعول «ضربت».

## الإخبارُ بالذي، والألفِ واللامِ

مَا قِيلَ «أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» خَبَرَ      عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقْرَرِ  
وَمَا سَوَاهُمَا فَوْسُطُهُ صَلَة      عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ  
نَحْوُ «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا»؛ فَذَا      «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ، فَأَذِرِ الْمَأْخِذَا

هذا الباب وَضَعَهُ النحويون لامتحان الطالب وَتَذْرِيبِهِ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن إسم من الأسماء بـ«الذي»؛ فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل «الذي» خبراً عن ذلك الإسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المَجْعُولُ خبراً هو ذلك الإسم، والمخبر عنه إنما هو «الذي» كما سَتَعْرِفُهُ، فقيل: إن الباء في «بالذي» بمعنى «عن»، فكأنه قيل: أخبر عن الذي.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك، فجيء بالذي، وَاجْعَلْهُ مُبْتَدَأً، واجعل ذلك الإسمَ خبراً عن الذي، وَخُذِ الْجُمْلَةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا ذَلِكَ الْإِسْمَ فَوَسِّطْهَا بَيْنَ الَّذِي وَبَيْنَ خَبَرِهِ، وهو ذلك الإسمُ، واجعل الجملةَ صَلَةً الَّذِي، واجعل العائِدَ على الذي الموصول ضميراً، تجعله عوضاً عن ذلك الإسم الذي صَيَّرْتَهُ خبراً.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك «ضَرَبْتُ زَيْدًا»؛ فتقول: الذي ضربته زيد، فالذي: مبتدأ، وزيد: خَبَرُهُ، وضربته: صلة الذي، والهاء في «ضربته» خَلْفَ عَنِ «زيد» الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على «الذي».

\* \* \*

وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي      أَخْبِرْ مَرَاغِباً وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

أي: إذا كان الإسمُ - الذي قيل لك أخبر عنه - مثني فجيء بالموصول

مثنى كَالَّذِينَ، وإن كان مجموعاً فجيء به كذلك كَالَّذِينَ، وإن كان مؤنثاً فجيء به كذلك كَالَّتِي.

والحاصل أنه لا بد من مطابقة الموصول للإسم المخبر عنه به؛ لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفرداً فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن «الزَّيْدَيْنِ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ» قلت: «اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ» وإذا قيل: أخبر عن «الزَّيْدَيْنِ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ» قلت: «الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونِ» وإذا قيل: أخبر عن «هِنْدٍ» من «ضَرَبْتُ هِنْدًا» قلت: «الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدًا».



قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حَتَمَا  
كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا  
يُشْتَرَطُ فِي الْإِسْمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالَّذِي شُرُوطُ:

أحدهما: أن يكون قابلاً للتأخير؛ فلا يخبر بالذي عما له صدرُ الكلام،  
كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: مَنْ، وَمَا.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يُخبر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي؛ فلا يُخبر عن الضمير  
الرابط للجملة الواقعة خبراً، كالهاء في «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ؛ فلا يُخبر عن  
الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه؛ فلا تخبر عن  
«رجلٍ» وَخَدَهُ، من قولك «ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا»؛ فلا تقول: الذي ضربته  
ظريفاً رجل؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحيثُ يلزم  
وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به؛ فلو أخبرت عن



الموصوف مع صفته جاز ذلك ؛ لانتفاء هذا المحذور، كقوله «الذي ضربته رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

وكذلك لا تخبر عن المضاف وَخَذَهُ ؛ فلا تخبر عن «غلام» وَخَذَهُ من «ضربت غلامَ زيدٍ» ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر، والضمير لا يضاف ؛ فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقول «الذي ضربته غُلامُ زيدٍ».

\* \* \*

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِالْأَنْ عَنِ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ  
إِنْ صَحَّ صَوِّغُ صَلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ

كَصَوِّغُ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ»

يُخْبَرُ بـ«الذي» عن الإسم الواقع في جملة إسمية أو فعلية ؛ فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك «زيد قائم» : «الذي هو قائم زيد» ، وتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا» : «الذي ضربته زيد» .

ولا يخبر بالالف واللام عن الإسم، إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يُصَاغَ منه صلة الف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول .

ولا يخبر بالالف واللام عن الإسم الواقع في جملة إسمية، ولا عن الإسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير منصرف : كالرجل من قولك «نِعْمَ الرجل» ؛ إذ لا يصح أن يستعمل من «نعم» صلة الف واللام .

وتخبر عن الإسم الكريم من قولك : «وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ» فتقول «الوَاقِي الْبَطْلَ اللَّهُ» وتخبر أيضاً عن «البطل» ؛ فتقول : «الوَاقِيهِ اللَّهُ الْبَطْلُ» .

\* \* \*

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفَصِلَ

الوصف الواقع صلة لال، إن رفع ضميراً : فإما أن يكون عائداً على

الألف واللام، أو على غيرها؛ فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انفصل.

فإذا قلت: «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً» فإن أخبرت عن التاء في «بَلَّغْتُ» قلت: «المبلغُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا»؛ ففي «المبلغ» ضميرٌ عائِدٌ على الألف واللام؛ فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن «الزَّيْدَيْنِ» من المثال المذكور قلت: «المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ» فـ«أَنَا»: مرفوع بـ«المبلغ» وليس عائداً على الألف واللام؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُشْتَى، وهو المخبر عنه؛ فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «الْعَمْرَيْنِ» من المثال المذكور، قلت: «المُبَلِّغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ»؛ فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

(وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رسالة» من المثال المذكور؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالمضير الذي ترفعه صِلَةٌ أَلِ الْمُتَكَلِّمُ؛ فتقول: «المُبَلِّغُهَا أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً».



## الْعَدَدُ

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُوبٌ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ  
فِي الضُّدِّ جَرْدٌ، وَالْمُمَيِّزُ آخِرُ جَمْعاً بِلَفْظِ قَلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ

ثبت التاء في ثلاثة، وأربعة، وما بعدهما إلى عشرة، إن كان المعدود بهما مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً، ويضاف إلى جمع، نحو «عندي ثلاثة رجالٍ، وأزبُع نساءٍ» وهكذا إلى عشرة.

وأشار بقوله: «جمعاً بلفظ قلة في الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب إلا إلى جمع القلة؛ فتقول: «عندي ثلاثة أفلسٍ، وثلاث أنفسٍ» ويقل «عندي ثلاثة فلوسٍ، وثلاث نفوسٍ».

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup>؛ فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو «أقراء».

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨.

(الواو) حرف استئناف أو عاطفة. (المطلقات) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (يتربصن) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة لا محل لها من الإعراب مسوقة لبيان أحكام الطلاق. (بأنفسهن) جار ومجرور متعلقان بـ يتربصن ومعنى الباء السببية أي من أجل أنفسهن لأن نفوس النساء طوامح إلى الرجال فهن أدري بجمع شرتها. (ثلاثة قروء) مفعول به منصوب ليتربصن وهو مضاف وقروء مضاف إليه وأنني أرى أن نصب على الظرفية الزمانية أرجح ويتعلق الظرف بـ يتربصن أي مدة ثلاثة قروء.

فإن لم يكن للإسم إلا جَمْعُ كثرة لم يُضَفْ إلا إليه، نحو «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ».

\* \* \*

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلى جمع، وذكر هنا أن «مائة» وألفاً من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، نحو «عندي مائة رَجُلٍ»، وألفُ درهمٍ» وورد إضافة «مائة» إلى جمع قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿تَكْلِبِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ﴾ ثُمَّ (١) بإضافة مائة إلى سنين.

والحاصل: أن العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى مفرد، وهو: مائة، وألف، وتشيتهما، نحو «مِثْثًا درهمٍ، وَأَلْفًا درهمٍ»، وأما إضافة «مائة» إلى جمع فقليل.

\* \* \*

وَأَحَدًا أَذْكَرَ، وَصِلَتْهُ بِعَشْرٍ مُرْكَبًا قَاصِدًا مَغْدُودٍ ذَكَرَ  
وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِخْدَى عَشْرَةٌ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةٌ  
وَمَعَ غَيْرِ أَخْدٍ وَإِخْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَا فَعَلْ قَصْدًا

(١) سورة الكهف الآية ٢٥.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لبثوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والألف فارقة. (في كهفهم) جار ومجرور متعلقان بلبثوا وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (ثلاث) مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وشبه الجملة متعلق بلبثوا وهو مضاف. (مائة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة قرىء بتنوين تاء مئة وعليه تكون سنين بدلاً من ثلاثة وقرىء بإضافة مئة إلى السنين على أن تكون سنين في موضع سنة لأن مئة لا تضاف إلا إلى المفرد والأرجح إعرابها بدلاً من ثلاثة منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا قُدِّمَا

لما فرغ من (ذَكَرِ) العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المركب؛ فِيرَكِبُ «عشرة» مع ما دونها إلى واحد، نحو «أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ - إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» هذا للمذكر، وتقول في المؤنث: «إِخْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ - إلى تِسْعَ عَشْرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ وَاثْنَا، وللمؤنث إِخْدَى وَاثْنَتَا.

وأما «ثلاثة» وما بعدها إلى «تسعة» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله؛ فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «عشرة» - وهو الجزء الأخير - فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها؛ فتقول: «عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ أَمْرَأَةً»، وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، وأثنين واثنتين؛ فتقول: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»، وتقول: «إِحْدَى عَشْرَةَ أَمْرَأَةً، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ أَمْرَأَةً» بإثبات التاء.

ويجوز في شين «عشرة» مع المؤنث التسكين، ويجوز أيضاً كسرها، وهي لغة تميم.



وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اثْنَيْنِ، وَعَشْرًا اثْنَيْنِ، إِذَا أَتَى تَشَاؤُ ذَكَرًا  
وَالْيَا لغير الرُّنْعِ، وَارْفَعَ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْءَيْنِ سِوَاهُمَا أَلِفَ

قد سبق أنه يقال في العدد المركب «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال «أحد» في المذكر، و«إحدى» في المؤنث، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة» - إلى تسعة - بالتاء للمذكر، وسُقُوطُهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يُقال «اثْنَا عَشَرَ» للمذكر، بلاتاء في الصُّدْرِ وَالْعَجْزِ، نحو «عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» ويقال: «اثْنَتَا عَشْرَةَ أَمْرَأَةً» للمؤنث، بتاء في الصُّدْرِ وَالْعَجْزِ.

وَنِبَّةٌ بِقَوْلِهِ: «وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ» عَلَى أَنَّ الْأَعْدَادَ الْمُرَكَّبَةَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ: صَدْرُهَا وَعَجْزُهَا، وَتُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ «أَحَدَ عَشَرَ» بِفَتْحِ الْجُزْءَيْنِ، وَ«ثَلَاثَ عَشْرَةَ» بِفَتْحِ الْجُزْءَيْنِ.

وَيَسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ «اِثْنَا عَشَرَ، وَاثْنَا عَشْرَةَ»؛ فَإِنْ صَدْرُهُمَا يَعْرَبُ بِالْأَلْفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجْزًا، كَمَا يَعْرَبُ الْمُثْنَى، وَأَمَّا عَجْزُهُمَا فَيَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ؛ فَتَقُولُ: «جَاءَ اِثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَرَأَيْتُ اِثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَزْتُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وَجَاءَتْ اِثْنَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَرَأَيْتُ اِثْنَيْنِ عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَمَرَزْتُ بِاِثْنَيْنِ عَشْرَةَ امْرَأَةً».

\* \* \*

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ، كَأَزْبَعِينَ حِينًا قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْعِدَدَ مُضَافٌ وَمُرَكَّبٌ، وَذَكَرَ هُنَا الْعِدَدَ الْمَفْرَدَ وَهُوَ مِنْ «عَشْرِينَ» إِلَى «تِسْعِينَ» وَيَكُونُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ لِلْمَذَكِرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَلَا يَكُونُ مُمَيِّزًا إِلَّا مَفْرَدًا مَنْصُوبًا، نَحْوُ «عِشْرُونَ رَجُلًا، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً» وَيُذَكَّرُ قَبْلَهُ النَّيْفُ، وَيُعْطَفُ هُوَ عَلَيْهِ؛ فَيَقَالُ: «أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ» بِالتَّاءِ فِي «ثَلَاثَةٌ» وَكَذَا مَا عَدَلَ الثَّلَاثَةَ إِلَى التَّسْعَةِ لِلْمَذَكِرِ وَيَقَالُ لِلْمُؤَنَّثِ: «إِحْدَى وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثَ وَعِشْرُونَ» بِلَا تَاءٍ فِي «ثَلَاثَ» وَكَذَا مَا بَعْدَ الثَّلَاثِ إِلَى التَّسْعِ.

وَتَلَخُّصُ مَا سَبَقَ، وَمِنْ هَذَا، أَنَّ أَسْمَاءَ الْعِدَدِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: مُضَافَةٌ، وَمُرَكَّبَةٌ، وَمَفْرَدَةٌ، وَمُعْطُوفَةٌ.

\* \* \*

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّئْتُهُمَا أَيُّ: تَمَيِّزِ الْعِدَدَ الْمُرَكَّبَ كَتَمَيِّزِ «عَشْرِينَ» وَأَخَوَاتِهِ؛ فَيَكُونُ مَفْرَدًا مَنْصُوبًا، نَحْوُ «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً».

\* \* \*

وَأِنْ أَضِيفَ عَدَدُ مُرَكَّبٍ يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَعَجُزٌ قَدْ يُغَرَّبُ  
يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا «اثنى عشر»  
فإنه لا يضاف؛ فلا يقال: «اثنًا عشرًا».

وإذا أضيف العدد المركب: فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على  
بنائهما؛ فتقول: «هذه خمسة عشر»، ومَرَزْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرَ بفتح آخر  
الجزءين، وقد يُغَرَّبُ العجز مع بقاء الصدر على بنائه؛ فتقول: «هذه خمسة  
عشر»، وَرَأَيْتُ خُمُسَةَ عَشْرَ، وَمَرَزْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرَ.

\* \* \*

وَصُغَ مِنْ أَثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةِ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا  
وَأَخْتِمُهُ فِي التَّانِيثِ بِالتَّاءِ، وَمَتَى ذَكَرْتُ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَاءٍ  
يُصَاغُ «من اثنين» إلى «عشرة» اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعل، كما يصاغ من «فعل»  
نحو ضارب من ضَرَبَ؛ فيقال: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ، - إلى عاشر، بلا تاء  
في التذكير، وبتاء في التأنيث.

\* \* \*

وَأِنْ تُرِدَ بَغْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَغْضِ بَيْنٍ  
وَأِنْ تُرِدَ جَفَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا  
لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أَنْ يُفْرَدَ؛ فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالثٌ، وثالثة، كما سبق.  
والثاني: أَنْ لَا يَفْرَدَ، وَحَنِيدٌ: إما أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ مَا اشْتُقَّ مِنْهُ، وإما أَنْ  
يُسْتَعْمَلَ مَعَ مَا قَبْلَ مَا اشْتُقَّ مِنْهُ.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده؛ فتقول: في  
التذكير: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة - إلى عاشر عشرة» وتقول  
في التأنيث: «ثانية اثنتين، وثالثة ثلاثٍ، ورابعة أربع - إلى عشرة عشر».

والمعنى: أحد اثنين، وإحدى اثنتين، وأحد عشر، وإحدى عشرة.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن ترد بعض الذي - البيت» أي: وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة - بعض الذي بُنيَ فاعلٌ منه: أي واحداً مما اشتق منه، فأضف إليه مثل بعض، والذي يضاف إليه هو الذي اشتق منه.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان؛ أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، والثاني: تنوينه ونصب ما يليه، كما يفعلُ باسم الفاعل، نحو «ضاربُ زيد، وضاربُ زيداً» فتقول في التذكير «ثالثُ اثنين، وثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة، ورابعُ ثلاثة»، وهكذا إلى «عاشِرِ تسعة، وعاشِرِ تسعة»، وتقول في التأنيث: «ثالثةُ اثنتين، وثالثةُ اثنتين، ورابعةُ ثلاث، ورابعةُ ثلاثاً» وهكذا إلى «عاشرةُ تسع، وعاشرةُ تسعاً»، والمعنى: جاعل الإثنيين ثلاثة، والثلاثة أربعة.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن تُردَّ جعلُ الأقلِّ مثلَ ما فوق»، أي: وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه - جعل ما هو أقلُّ عدداً مثل ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جواز الإضافة إلى مفعوله، (وتنوينه) ونصبه.

\* \* \*

وإن أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ	مُرْكَبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْنِ أَضِفَ	إِلَى مُرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي فِي
وَشَاعَ الْأَسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا	وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عَشْرَيْنِ أَذْكَرًا
وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ	بِحَالَتَيْنِ قَبْلَ وَأَوْ يُغْتَمَذُ

قد سبق أنه يُبنى فاعلٌ من اسم العدد على وجهين؛ أحدهما: أن يكون مراداً به بعض ما اشتق منه: كثاني اثنين، والثاني: أن يراد به جعلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذكر هنا أنه إذا أريد بناء فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول - وهو أنه بعض ما اشتق منه - يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صَدُرَ أولهما «فاعل» في التذكير، و«فاعلة»



في التانيث، وَعَجْزُهُمَا «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التانيث، وصَدْرُ الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة - بالتاء - إلى تسعة»، وفي التانيث: «إحدى، واثنان، وثلاث - بلا تاء - إلى تسع»، نحو «ثَالِثَ عَشَرَ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ» وهكذا إلى «تَاسِعَ عَشَرَ، تِسْعَةَ عَشَرَ». و«ثَالِثَةُ عَشَرَ، ثَلَاثَ عَشَرَ - إلى تَاسِعَةَ عَشَرَ، تِسْعَ عَشَرَ»، وتكون الكلمات الأَرْبَعُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ.

الثاني: أن يُقْتَصَرَ عَلَى صَدْرِ الْمَرْكَبِ الْأَوَّلِ، فَيُغَرَّبُ وَيُضَافُ الْمَرْكَبُ الثَّانِي بَاقِيَا الثَّانِي عَلَى بِنَاءِ جُزْءَيْهِ، نَحْوُ «هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَهَذِهِ ثَالِثَةُ ثَلَاثَ عَشَرَ».

الثالث: أن يُقْتَصَرَ عَلَى الْمَرْكَبِ الْأَوَّلِ بَاقِيَا عَلَى بِنَاءِ صَدْرِهِ وَعَجْزِهِ، نَحْوُ «هَذَا ثَالِثَ عَشَرَ، وَثَالِثَةَ عَشَرَ»، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا، وَنَحْوِهِ».

ولا يَسْتَعْمَلُ فَاعِلٌ مِنَ الْعَدَدِ الْمَرْكَبِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي - وَهُوَ أَنْ يَرَادَ بِهِ جَعْلُ الْأَقْلُ مَسَاوِيًا لِمَا فَوْقَهُ - فَلَا يُقَالُ «رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ» وَكَذَلِكَ الْجَمِيعُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْأَوَّلِ.

وحادي: مَقْلُوبٌ وَاحِدٌ، وَحَادِيَّةٌ: مَقْلُوبٌ وَاحِدَةٌ، جَعَلُوا فَاءَهُمَا بَعْدَ لَامِهِمَا، وَلَا يَسْتَعْمَلُ «حادي» إِلَّا مَعَ «عشر» وَلَا تَسْتَعْمَلُ «حادِيَّة» إِلَّا مَعَ «عشرة» وَيَسْتَعْمَلَانِ أَيْضًا مَعَ «عشرين» وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: «وَقَبْلَ عِشْرِينَ - الْبَيْت» إِلَى أَنَّ فَاعِلَا الْمَصْرُوعِ مِنْ اسْمِ الْعَدَدِ يُسْتَعْمَلُ قَبْلَ الْعُقُودِ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ الْعُقُودُ، نَحْوُ «حادي وعشرون، وتاسع وعشرون - إِلَى التَّسْعِينَ» وَقَوْلُهُ: «بِحَالَتِي» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ قَبْلَ الْعُقُودِ بِالْحَالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ سَبَقَتَا، وَهُوَ أَنَّهُ يُقَالُ: «فَاعِلٌ» فِي التَّذْكِيرِ، وَ«فَاعِلَةٌ» فِي التَّأْنِيثِ.



## كَمْ، وَكَأَيُّ، وَكَذَا

مَيِّزُ فِي الْأَسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا  
وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ «مِنْ» مُضْمِراً إِنَّ وَلَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً  
«كَمْ» اسْمٌ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، ومنه قولهم:  
«عَلَى كَمْ جَذَعٍ سَقَفَتْ يَتِّكَ» وهي اسمٌ لعددٍ مُبْنِيٍّ، ولا بُدَّ لها من تمييزٍ،  
نحو «كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ؟» وقد يُحذفُ للدلالة، نحو «كَمْ صُنْتُ؟» أي: كم  
يوماً صمت.

وتكون استفهاميةً، وخبريةً، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون  
مميزها كـمميز «عشرين» وأخواته؛ فيكون مفرداً منصوباً، نحو «كَمْ دِرْهَمًا  
قَبَضْتَ» ويجوز جره بـ«مِنْ» مضمرة إن وَلَيْتَ «كَمْ» حرفَ جَرٍّ، نحو «بِكَمْ  
دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا» أي: بكم مِنْ درهمٍ؛ فإن لم يدخل عليها حرفُ جرٍّ  
وَجَبَّ نَصْبُهُ.



وَأَسْتَفْهِمْلُنَّهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً  
كَكَمْ كَأَيُّ، وَكَذَا، وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلَ «مِنْ» تُصِبُ  
تُسْتَعْمَلُ «كَمْ» لِلتَّكْثِيرِ، فَتَمْيِيزُ بِجَمْعٍ مَجْرُورٍ كَعَشْرَةٍ، أَوْ بِمَفْرَدٍ مَجْرُورٍ  
كَمِائَةٍ، نحو «كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكَتْ»، وَكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقَتْ» والمعنى: كثيراً من  
الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت.

ومثل «كم» - في الدلالة على التكثير - كذا، وكأي، ومميزُهُمَا منصوبٌ أو مجرورٌ بمن<sup>(١)</sup> - وهو الأكثر - نحو قوله تعالى: ﴿وَلَطِفُوا فِيهِ فَيَلَّ عَلَىكُمْ غَضَبِي لَا﴾ ، و«مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا».

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو «مَلَكْتُ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا» ومعطوفاً عليها مثلها، نحو «مَلَكْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا».

و«كم» لها صَدْرُ الكلام: استفهامية كانت، أو خبرية؛ فلا تقول: «ضربت كم رجلاً» ولا «ملكتم غلمان» وكذلك «كأي» بخلاف «كذا»، نحو «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا».



(١) سورة آل عمران الآية ١٤٦.

(كأين) بمعنى كم في الاستفهام والخبر وهي مركبة من كاف التشبيه ومن أي الاستفهامية وقد حدث فيها بعد التركيب معنى التكثير المفهوم من كم الخبرية ولا تتعلقان بشيء لأنهما صارتا بمنزلة كلمة واحدة ولذلك رأى أبو حيان أن تكون [كأين] كلمة واحدة غير مركبة وهي خبرية بمعنى كم الخبرية وهي في محل رفع مبتدأ. (من نبي) تمييز كأين وتنوينه للتكثير أي كثيراً من الأنبياء. (قاتل) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة قاتل مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ. (معه) ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم. (ريون) مبتدأ مؤخر مرفوع. (كثير) صفة مرفوعة والجملة الاسمية في محل نصب على الحال.



## الحكاية

أَخْكَ «بَائِي» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ  
وَوَقَفَا أَخْكَ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ»  
وَقُلْ: «مَنَانٍ، وَمَنَيْنٍ» بَعْدَ «لِي»  
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتُ»: «مَنَّة»  
وَالْفَتْحُ نَزْرًا، وَصِلِ الثَّاءَ وَالْأَلِفَ  
وَقُلْ: «مَثُونٌ، وَمَنِينٌ» مُسَكِّنًا  
وَأِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ  
إِنْ سُئِلَ بِ«بَائِي» عَنْ مَنْكُورٍ مَذْكُورٍ فِي كَلَامٍ سَابِقٍ حُكِيَ فِي «أَيٍّ» مَا  
لِذَلِكَ الْمَنْكُورِ مِنْ إِعْرَابٍ، وَتَذَكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَشْنِيعٍ وَجَمْعٍ، وَيُفَعَّلُ بِهَا  
ذَلِكَ وَضَلًّا وَوَقْفًا؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ «جَاءَنِي رَجُلٌ»: «أَيٍّ» وَلِمَنْ قَالَ «رَأَيْتَ  
رَجُلًا»: «أَيَّا» وَلِمَنْ قَالَ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ»: «أَيٍّ» وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي الْوَصْلِ،  
نَحْوَ «أَيٍّ يَا فَتَى، وَأَيَّا يَا فَتَى، وَأَيٍّ يَا فَتَى» وَتَقُولُ فِي التَّأْنِيثِ: «أَيَّة» وَفِي  
التَّشْنِيعِ «أَيَانٍ، وَأَيَّتَانٍ» رَفْعًا، وَ«أَيِّينَ، وَأَيَّتَيْنِ» جَرًّا وَنَصْبًا، وَفِي الْجَمْعِ «أَيُّونَ،  
وَأَيَّاتٍ» رَفْعًا، وَ«أَيِّينَ، وَأَيَّاتٍ» جَرًّا وَنَصْبًا.

وَإِنْ سُئِلَ عَنِ الْمَنْكُورِ الْمَذْكُورِ بِ«مَنْ» حُكِيَ فِيهَا مَالُهُ مِنْ إِعْرَابٍ،  
وَتُشَبَّعُ الْحَرَكَةُ الَّتِي عَلَى النُّونِ؛ فَتِيُولَدُ مِنْهَا حَرْفُ مُجَانَسٍ لَهَا، وَيَحْكِي فِيهَا  
مَالُهُ مِنْ تَأْنِيثٍ وَتَذَكِيرٍ، وَتَشْنِيعٍ وَجَمْعٍ، وَلَا تَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا وَقْفًا، فَتَقُولُ  
لِمَنْ قَالَ «جَاءَنِي رَجُلٌ»: «مَثُو» وَلِمَنْ قَالَ «رَأَيْتَ رَجُلًا»: «مَنَّا» وَلِمَنْ قَالَ

«مررت برجل»: «مَنِ» وتقول في تشية المذكر: «مَنَان» رفعاً، و«مَنَيْن» نصباً وجراً، وتسكن النون فيهما؛ فتقول لمن قال «جاءني رجلان»: «مَنَان» ولمن قال «رأيت رجُلين»: «مَنَيْن» ولمن قال «مررت برجلين»: «مَنَيْن» وتقول للمؤنثة: «مَنَّة» رفعاً ونصباً وجراً؛ فإذا قيل «أَتَتْ بِنْتُ» فقل: «مَنَّة»، رفعاً، وكذا في الجر والنصب، وتقول في تشية المؤنث «مَنَّتَان» رفعاً، و«مَنَّتَيْن» جرّاً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التشية، وقد ورد قليلاً فَتَحُ النون التي قبل التاء، نحو «مَنَّتَان وَمَنَّتَيْن» وإليه أشار بقوله: «والفتح نَزَر» وتقول في جمع المؤنث: «مَنَات» بالالف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل: «جاء نِسْوَةٌ» فقل: «مَنَات» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر رفعاً: «مَنُون» رفعاً، و«مَنَيْن» نصباً وجراً، بسكون النون فيهما؛ فإذا قيل: «جاء قوم» فقل: «مَنُون» وإذا قيل: «مررت بقوم» أو «رأيت قوماً» فقل: «مَنَيْن».

هذا حكم «مَن» إذا حُكي بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ فيها شيء من ذلك؛ لكن تكون بلفظ واحد في الجميع؛ فتقول: «مَن يا فتى» لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً «مَنُون» وُضْلاً، قال الشاعر:

٣٥٢ - أَتَوَانَارِي، فَقُلْتُ: مَنُونٌ أَنْتُمْ؟

فَقَالُوا: الْجَنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظِلَامًا!

فقال: «مَنُونٌ أَنْتُمْ» والقياس «مَن أَنْتُمْ».

\* \* \*

وَالْعَلَمَ أَحْكِيئُهُ مِنْ بَعْدِ «مَن» إِنْ عَرِثَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَقْثَرُنْ

يجوز أن يُحْكَى الْعَلَمُ بـ«مَن» إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا عَاطِفٌ؛ فتقول لمن قال «جاءني زيد»: «مَن زَيْدٌ» ولمن قال «رأيت زيداً»: «مَن زَيْدٌ» ولمن قال «مررت بزيد» «مَن زَيْدٌ» فتحكى في الْعَلَمِ المذكور بعد «مَن» ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

وَمَنْ: مَبْتَدَأً، وَالْعَلَمُ الَّذِي بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا، أَوْ خَبَرٌ عَنِ الْإِسْمِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ مَنْ.

فإن سَبَقَ «مَنْ» عَاطِفٌ لم يَجْزْ أن يُخَكِّي في العلم الذي بعدها ما قبلها  
من الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خَبَرٌ عن «مَنْ» أو مبتدأ خبره «مَنْ»؛  
فتقول لقائل «جاء زيد، أو رأيت زيدا، أو مررت بزيد»: «وَمَنْ زيدا».

ولا يُخَكِّي من المعارف إلا العَلَمُ؛ فلا تقول لقائل: «رأيت غلامَ زيد»  
«مَنْ غُلامَ زيد؟» بنصب غلام، بل يجب رَفْعُهُ؛ فتقول: «مَنْ غُلامَ زَيْدٍ»  
وكذلك في الرفع والجبر.

\* \* \*





## التأنيث

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ      وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ: كَالْكَتِفِ  
وَيُغَرَّفُ التَّثْقِيلُ: بِالضَّمِيرِ،      وَنَحْوِهِ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

أصلُ الإسم أن يكون مذكراً، والتأنيثُ فَرْعٌ عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى اسمُ المذكر عن علامةٍ تدلُّ على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افْتَقَرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليه - وهي: التاء، والألف المقصورة، أو الممدودة - والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدِّرَتْ في بعض الأسماء كَعَيْنٍ وَكَتِفٍ.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى تَأْنِيثِ مَا لَا عِلْمَ فِيهِ ظَاهِرَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ: بِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُؤَنَّثاً، نَحْوُ «الْكَتِفِ نَهَشَتْهَا، وَالْعَيْنُ كَحَلَّتْهَا» وَبِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَوَضْفِهِ بِالْمُؤَنَّثِ نَحْوُ «أَكَلْتُ كَيْفَا مَشْوِيَّةً» وَكَرَدِ التَّاءِ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ: كَكُتَيْفَةٍ، وَيُدَيَّةٍ.

\* \* \*

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولاً      أَضْلاً، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَ  
كَذَاكَ مَفْعَلٌ، وَمَاتَلِيهِ      تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ  
وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ      مَوْصُوفُهُ غَالِباً التَّائِمَتَيْنِ

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر، وأكثر، ما يكون ذلك في الصفات: كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة،

وَيَقِلُّ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ : كَرَجُلٍ وَرَجُلَةٍ ، وَإِنْسَانٍ وَإِنْسَانَةٍ ، وَامْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ .

وأشار بقوله : «ولا تلي فارقة فَعُولاً - الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء ، وهو : ما كَانَ من الصفات على «فَعُولٍ» وَكَانَ بمعنى فاعل ، وإليه أشار بقوله «أضلاً» واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول ، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أَكْثَرُ من الثاني ، وذلك نحو «شَكُورٌ ، وَصَبُورٌ» بمعنى شاكر وصابر ؛ فيقال للمذكر والمؤنث «صَبُورٌ ، وَشَكُورٌ» بلا تاء ، نحو «هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ ، وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ» .

فإذا كان فَعُولٌ بمعنى مفعول فقد تَلَحَّقه التاء في التأنيث ، نحو «رَكُوبَةٌ» - بمعنى مركوبة - .

وكذلك لا تلحق التاء وَضْفاً على «مِفْعَالٍ» كَامْرَأَةٍ مِهْذَارٍ - وهي الكثيرة الهَذَرِ ، وهو الهَذْيَانُ - أو على «مِفْعِيلٍ» كَامْرَأَةٍ مِغْطِيرٍ - من «عَطَرَتِ الْمَرْأَةُ» إذا اسْتَعْمَلَتِ الطِّيبَ - أو على «مِفْعَلٍ» كِمِغْشَمٍ - وهو : الذي لَا يَثْنِيهِ شَيْءٌ عما يريده ويهواه من شجاعته .

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذا لا يُقَاسُ عليه ، نحو «عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ» .

وأما «فَعِيلٌ» فلما أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث ، نحو «رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وَامْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ» وقد حُذِفَتْ منه قليلاً ، قال الله تعالى : ﴿مَنْ يُخِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال

(١) سورة يس الآية ٧٨ .

(من) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ . (يحيي) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو . (العظام) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . (وهي) الواو واو الحال ، هي ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ . (رميم) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة في محل نصب حال .

الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> ، وإن كان بمعنى مفعول - وإليه أشار بقوله «كَفَّيْل» - فإما أن يستعمل استعمال الأسماء أو لا؛ فإن اسْتُعْمِلَ استعمال الأسماء - أي: لم يتبع موصوفة - لحقته التاء، نحو «هَذِهِ ذَبِيحَةٌ، وَنَطِيحَةٌ، وَأَكِيلَةٌ» أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء - أي: بأن يتبع موصوفة - حُذِفَتْ منه التاء غالباً، نحو «مررت بامرأة جريح، وبعين كجِيل» أي: مجروحة ومكحولة، وقد تَلَحَّقه التاء قليلاً، نحو «خَضَلَةٌ ذَمِيمَةٌ» أي: مذمومة، و«فَعْلَةٌ حَمِيدَةٌ» أي: محموددة.

\* \* \*

وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ	وَأَلِفُ التَّائِيثِ: ذَاتُ قَضَرٍ
يُبْدِيهِ وَزْنُ «أَرْبَى»، وَالطُّولَى	وَالِإِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى
أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً: كَشَبَعَى	«وَمَرَطَى» وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعًا
ذِكْرَى، وَحِثْيَى، مَعَ الْكُفْرَى	وَكُحْبَارَى، سُمَهَى، سِبْطَرَى،
وَأَغْرُ لِيْغَيْرِ هَذِهِ أَسْتُنْدَارًا	كَذَاكَ خُلَيْطَى، مَعَ الشَّقَارَى،

قد سبق أن ألف التائيث على ضربين؛ أحدهما: المقصورة، كحُبْلَى وسَكْرَى، والثاني: الممدودة، كَحَمْرَاءَ وَغَرَاءَ، ولكل منهما أوزان تُعْرَفُ بها.

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة، وأوزان نادرة.

فمن المشهورة: فُعْلَى، نحو: أَرْبَى - للداهية، وشُعْبَى - لموضع.

ومنها: فُعْلَى، إسمًا كُبْهَمَى - لنبث، أو صفة كحُبْلَى، والطُّولَى، أو مصدرًا كَرُجْعَى.

ومنها: فَعْلَى، إسمًا كَبَرْدَى - لنهر «بدمشق»، أو مصدرًا كَمَرَطَى -

---

سورة الأعراف الآية ٥٦.

(إن) حرف توكيد ونصب. (رحمة) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف (اللَّهُ) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (قريب) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (من المحسنين) جار ومجرور متعلقان بقريب..

لَضَرَبٍ مِنَ الْعَدُوِّ، أَوْ صِفَةً كَحَيْدَى، يُقَالُ: حِمَارٌ حَيْدَى، أَيْ: يَجِيدُ عَنِ ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ.

قال الجوهري: ولم يجيء في نُعُوتِ المذكر شيء على فَعَلَى غيره.  
ومنها: فَعَلَى، جمعاً، كَصَرَعَى جمعُ صَرِيعٍ، أَوْ مَضَدَرًا كَدَغَوَى، أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى وَكَسْلَعَى.

ومنها: فُعَالَى، كَحُبَارَى لَطَائِرٍ، وَيُقَعُّ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.

ومنها: فُعَلَى، كَسُمَّهَى لِلْبَاطِلِ.

ومنها: فِعَلَى، كَسِبَطَرَى، لَضَرَبٍ مِنَ الْمَشْيِ.

ومنها: فِعَلَى، مَصْدَرًا كَذِكْرَى، أَوْ جَمْعًا كظِرْبَى جمع ظِرْبَانٍ، وَهِيَ: دَوْبَةٌ كَالْهَرَّةِ مَتْنَةُ الرِّيحِ، تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا تَفْسُو فِي ثَوْبِ أَحَدِهِمْ إِذَا صَادَهَا، فَلَا تَذْهَبُ رَائِحَتُهُ حَتَّى يَتَلَى الثَّوْبُ، وَكَحِجْلَى جمع حَجَلٍ؛ وَلَيْسَ فِي الْجَمْعِ مَا هُوَ عَلَى وَزْنِ فِعَلَى غَيْرَهُمَا.

ومنها: فِعِيلَى، كَحِشْيَى، بِمَعْنَى الْحَثِّ.

ومنها: فُعُلَى، نَحْوُ كُفْرَى - لِرِوَعَاءِ الطَّلَعِ.

ومنها: فُعِيلَى، نَحْوُ خُلَيْطَى - لِلَاخْتِلَاطِ، وَيُقَالُ: وَقَعُوا فِي خُلَيْطَى، أَيْ: اخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ.

ومنها: فُعَالَى، نَحْوُ شُقَارَى - لِنَبْتٍ.

\* \* \*

لِمَدَمَا: فَعَلَاءٌ، أَفْعِلَاءٌ - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَفَعْلَلَاءٌ  
ثُمَّ فِعَالًا، فُعْلَلًا، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءٌ، فِعْلِيًا، مَفْعُولًا  
وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا، وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءٍ فَعَلَاءٌ أَخْذًا

لِلْأَلْفِ التَّائِيَةِ الْمَمْدُودَةِ أَوْزَانٌ كَثِيرَةٌ، نَبَّهَ الْمَصْنِفُ عَلَى بَعْضِهَا.

فمنها: فَعَلَاءٌ، اسماً كَصَخْرَاءٍ، أو صفة مُذَكَّرُهَا على أَفْعَلَ كَحَمْرَاءٍ، وعلى غير أَفْعَلَ كَدِيمَةُ هَظْلَاءٍ، ولا يقال: سَحَابٌ أَهْطَلٌ، بل سَحَابٌ هَظِلٌ؛ وقولهم: فرس أو ناقة رَوْغَاءٌ، أي: شديدة القِيَادِ، ولا يوصف به المذكر منهما؛ فلا يقال: جَمَلٌ أَرْوَعٌ، وكامرأة حَسَنَاءٌ، ولا يقال: رَجُلٌ أَحْسَنُ، وَالْهَظْلُ: تتابع المطر والدَّمَغِ وسَيَلَانُهُ، يقال: هَظَلَتِ السماءُ تَهْطِلُ هَظْلًا وَهَظْلَانًا وَتَهْطَلَا.

ومنها: أَفْعِلَاءٌ - مثلث العين - نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أَرْبُعَاءٌ - بضم الباء وفتحها وكسرهما.

ومنها: فَعْلَلَاءٌ، نحو عَقْرَبَاءٌ - لأنثى العقارب.

ومنها: فِعَالَاءٌ، نحو قِصَاصَاءٌ - للقصاص.

ومنها: فُعْلَلَاءٌ، كَقُرْفُصَاءٍ.

ومنها: فَاعُولَاءٌ، كَعَاشُورَاءٍ.

ومنها: فَاعِلَاءٌ، كَقَاصِيعَاءٍ - لحجر من جِحْرَةِ اليزْبُوعِ.

ومنها: فِعْلِيَاءٌ، نحو: كِبَرِيَاءٌ، وهي العَظْمَةُ.

ومنها: مَفْعُولَاءٌ، نحو: مَشْيُوحَاءٌ، جمع شَيْخٍ.

ومنها: فَعَالَاءٌ - مطلق العين، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها - نحو: دَبُوقَاءٌ - للعدرة، وِبَرَّاسَاءٌ، لُغَةٌ فِي الْبَرَّسَاءِ، وهم الناس، وقال ابن السُّكَيْتِ: يقال ما أدري أي الْبَرَّسَاءِ هو، أي: أيُّ الناس هو، وكَثِيرَاءٌ.

ومنها: فَعَلَاءٌ. مطلق الفاء، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها - نحو: خَيْلَاءٌ، للتكبر، وَجَنْفَاءٌ - اسم مكان، وَسِيرَاءٌ - لِيُرَدَّ فِيهِ خُطُوطُ صُفْرِ.



## المَقْصُورُ وَالْمَفْدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ      فَتَحاً، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ  
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ      ثُبُوتُ قَضَرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ  
كَفِعَلٍ وَقُعَلٍ فِي جَمْعٍ مَا      كَفِعْلَةٍ وَقُعْلَةٍ، نَحْوُ الدُّمَى  
المقصور: هو الاسم الذي حُرِفَ إعرابه أَلِفَ لازمةً.

فخرج بالإسم: الفعل، نحو يَرْضَى، وبحرف إعرابه: المبنى، نحو  
إذا، وبلازمة: المثنى، نحو الزيدان؛ فإن أَلِفَهُ تنقلب ياء في الجر والنصب.  
والمقصور على قسمين: قياسي، وسماعي.

فالقياسي: كل اسم معتل له نظير من الصحيح، مُلتَزِمٌ فَتَحٌ ما قبل  
آخِرِهِ، وذلك: كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن فَعَلَ؛ فإنه يكون فَعَلًا،  
بفتح الفاء والعين، نحو أَسِفَ أَسْفًا، فإذا كان معتلاً وجب قَضَرُهُ، نحو جَوَى  
جَوَى (لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلتَزِمٌ فَتَحٌ ما قَبْلَ آخِرِهِ) ونحو فَعَلَ في  
جمع فِعْلَةٍ بكسر الفاء، وفَعَلَ في جمع فُعْلَةٍ بضم الفاء، نحو مَرَى جمع  
مِرْيَةٍ، ومُدَى جمع مُدْيَةٍ، فإن نظيرهما من الصحيح قَرَبٌ وقُرْبٌ جمع قِرْبَةٍ  
وقُرْبَةٍ؛ لأن جمع فِعْلَةٍ بكسر الفاء يكون على فَعَلَ، بكسر الأول وفتح الثاني،  
وجمع فُعْلَةٍ بضم الفاء يكون على فُعَلَ، بضم الأول وفتح الثاني، والدُّمَى:  
جمع دُمْيَةٍ، وهي الصُّورَةُ من العاج ونحوه.

\* \* \*

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ      فَالْمَعْدُ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ  
كَمَضَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا      بِهِمْزٍ وَضَلِ كَأَرْعَوَى وَكَأَزْتَأَى  
وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا      مَدٍّ، يَنْقَلِ: كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا  
هذا هو القسم الثاني، وهو المقصور السماعي، والممدود السماعي.

وضابطهما: أن ما ليس له نظير أطرد زيادة ألف قبل آخره فقصره موقوف على  
السماع، وما ليس له نظير أطرد زيادة ألف قبل آخره فمدّه مقصور على السماع.  
فمن المقصور السماعي: الْفَتَى، واحد الْفِتْيَانِ، وَالْحِجَا: الْعَقْلُ،  
وَالثَرَى: التَّرَابُ، وَالسَّنَا: الضَّوْءُ.

ومن الممدود السماعي: الْفَتَاءُ: حَدَاثَةُ السَّنِّ، وَالسَّنَاءُ: الشَّرَفُ،  
وَالثَّرَاءُ: كَثْرَةُ الْمَالِ، وَالْحِذَاءُ: النَّعْلُ.

\* \* \*

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ      عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخَلْفِ يَقَعُ  
لا خِلَافَ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ قَصْرِ الْمَمْدُودِ لِلضَّرُورَةِ.

واختلف في جواز مد المقصور؛ فذهب البصريون إلى المنع، وذهب  
الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله:  
٣٥٣ - يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ  
فمدُّ «اللهاء» للضرورة، وهو مقصور.

\* \* \*





## كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحاً

أَخِرَ مَقْصُورٌ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا      إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مَخْرَجِيَا  
كَذَا الَّذِي الْيَا أَضْلُهُ، نَحْوُ الْفَتَى      وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَثَى  
فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَآوَا الْأَلِفُ      وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ  
الاسم المتمكنُ إن كان صحيحَ الآخرِ، أو كان منقوصاً، لِحَقَّتْهُ علامةُ  
التثنية من غير تغيير؛ فتقولُ في «رَجُلٍ، وجارية، وقاضٍ»: «رَجُلَانِ،  
وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ».

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييره، على ما نذكره الآن.

وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه.

فإن كانت أَلِفُ المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً؛ فتقول في «مَلْهَى»: «مَلْهَيَانِ» وفي «مُسْتَقْصَى»: «مُسْتَقْصَيَانِ» وإن كانت ثالثةً: فإن كانت بدلاً من الياء - كَفَتَى وَرَحَى - قلبت أيضاً ياءً؛ فتقول: «فَتَيَانِ، وَرَحَيَانِ»، وكذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأُمِيلَتْ؛ فتقول في «مَتَى» علماً: «مَتَيَانِ» وإن كانت ثالثة بدلاً من واو - كَعَصَا وَقَفَا - قلبت واواً؛ فتقول: «عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ»، وكذا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل لم تُعْمَلْ، كإلى علماً؛ فتقول: «إِلَوَانِ».

فالحاصل: أن أَلِفَ المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابعةً فصاعداً.

الثاني: إذا كانت ثالثة بدلاً من ياء.

الثالث: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت.

وتقلب واواً في موضعين:

الأول: إذا كانت ثالثة بدلاً من الواو.

الثاني: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تمل.

وأشار بقوله: «وأولها ما كان قبل قد ألف» إلى أنه إذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور - أعني قلب الألف ياء أو واواً - لحقتها علامة التثنية، التي سبق ذكرها أول الكتاب، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جراً ونصباً.

\* \* \*

وَمَا كَصَخْرَاءٍ بِوَاوٍ بُنِيَا      وَنَحْوُ عَلِيَاءٍ كِسَاءٍ وَحِيَا  
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذَكَرَ      صَخَّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصِرَ  
لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود.

والممدود إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التانيث، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل، أو أضلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التانيث؛ فالمشهور قلبها واواً؛ فتقول في «صَخْرَاءَ، وَحَمْرَاءَ»: «صَحْرَاوَانِ، وَحَمْرَاوَانِ».

وإن كانت للإلحاق، كَعَلِيَاءَ، أو بدلاً من أصل، نحو «كِسَاءَ، وَحِيَاءَ» جاز فيها وجهان: أحدهما: قلبها واواً؛ فتقول: «عَلِيَاوَانِ، وَكِسَاوَانِ، وَحِيَاوَانِ» والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير؛ فتقول: «عَلِيَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَحِيَاءَانِ».

وَحَيَاءَانِ» والقلبُ في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أضل أولى من قلبها واواً.

وإن كانت الهمزة الممدودة أضلاً وجب إبقاؤها؛ فتقول في «قُرَاء»، وَوُضَاء: «قُرَاءَان، وَوُضَاءَان».

وأشار بقوله: «وما شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصْر» إلى أن ما جاء من تشية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيه على السماع، كقولهم في «الْخَوْزَلِي»: «الْخَوْزَلَانِ» والقياسُ «الْخَوْزَلَيَانِ» وقولهم في «حَمْرَاء»: «حَمْرَايَانِ» والقياسُ «حَمْرَاوَانِ».

\* \* \*

وَأُحْدِفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمُلًا  
وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْعِراً بِمَا أُحْدِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَالْف  
فَالْأَلِفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي الثُّنْيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّمَنُ تَنْجِيهِ  
إِذَا جُمِعَ صَحِيحُ الْآخِرِ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى - وهو الجمع بالواو والنون -  
لحقته العلامة من غير تغيير؛ في «زيد»: زَيْدُونَ.

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعُ حُدِفَتْ ياءُه، وُضِمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء؛ فتقول في قاضٍ: قَاضُونَ، رفعاً، وقاضينَ، جرّاً ونصباً.

وإن جُمِعَ الممدودُ في هذا الجمعُ عُوِمِلَ معاملتُه في الثنية؛ فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل، أو للإلحاق - جاز فيه وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واواً؛ فيقال في «كساء» علماً: «كِسَاوُونَ، وَكِسَاوُونَ»، وكذلك عِلْبَاء، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها؛ فتقول في «قُرَاء»: «قُرَاوُونَ».

وأما المقصور - وهو الذي ذكره المصنف - فتحذف ألفه إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها؛ فتقول في مُضْطَفَى: «مُضْطَفَوْنَ» رفعاً، و«مُضْطَفَيْنَ» جرّاً ونصباً، بفتح الفاء مع الواو والياء، وإن جُمِعَ بآلف

وتاء قلبت ألفه، كما قلب في الشنية؛ فتقول في «حُبْلَى»: «حُبْلَيَات» وفي «فَتَى، وَعَصَا» عَلَمِي مؤنث: «فَتَيَات، وَعَصَوَات».

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وَجب حِتْدِ حَذْفُهَا؛ فتقول في «فَتَاة»: «فَتَيَات»، وفي «فَنَاة»: «فَنَوَات».

\* \* \*

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ أَسْمَاءً أَنْبَلْ      إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءٍ بِمَا شَكِلْ  
إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا أَبَدَا      مُخْتَثِمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا  
وَسَكِنِ الثَّلَاثِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ      خَفَفَهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوَا

إذا جُمِعَ الإِسْمُ الثَّلَاثِيَّ، الصَّحِيحُ الْعَيْنِ، السَّاكِنُهَا، لِلْمُؤَنَّثِ، الْمُخْتَمِ بِالتَّاءِ أَوْ الْمُجَرَّدُ عَنْهَا، بِأَلْفٍ وَتَاءٍ، أَتَبَعَتْ عَيْنُهُ فَاءَهُ فِي الْحَرَكَةِ مُطْلَقًا؛ فَتَقُولُ: فِي «دَعْدٍ»: «دَعْدَات»، فِي «جَفْنَةٍ»: «جَفْنَات»، فِي جُمْلٍ، وَبُسْرَةٍ «جُمْلَات، وَبُسْرَات» بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، فِي «هِنْدٍ، وَكِسْرَةٍ»: «هِنْدَات، وَكِسْرَات» بِكسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ.

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التَّسْكِينُ والْفَتْحُ؛ فَتَقُولُ: «جُمْلَات، وَجُمْلَات، وَبُسْرَات، وَبُسْرَات، وَهِنْدَات، وَهِنْدَات، وَكِسْرَات، وَكِسْرَات»، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ الْفَتْحَةِ، بَلْ يَجِبُ الْإِتْبَاعُ.

وَاحْتَرَزَ بِالثَّلَاثِيَّ مِنْ غَيْرِهِ كَجَعْفَرٍ - عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ، وَبِالإِسْمِ عَنِ الصِّفَةِ، كَضَخْمَةٍ، وَبِالصَّحِيحِ الْعَيْنِ مِنْ مَعْتَلِهَا كَجَوْزَةٍ، وَبِالسَّاكِنِ الْعَيْنِ مِنْ مُحَرَّكَهَا، كَشَجَرَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا إِتْبَاعَ فِي هَذِهِ كُلِّهَا، بَلْ يَجِبُ إِبْقَاءُ الْعَيْنِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الْجَمْعِ؛ فَتَقُولُ: «جَعْفَرَات، وَضَخَمَات، وَجَوَزَات، وَشَجَرَات»، وَاحْتَرَزَ بِالْمُؤَنَّثِ مِنَ الْمَذْكُورِ كَبَذَرٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُجْمَعُ بِالألفِ وَالتَّاءِ.

\* \* \*

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَخْوِ ذِرْوَةٍ      وَزُبْيَةٍ، وَشَذْ كَسْرٍ جِرْوَةٍ

يعني أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء، وكانت لامه واوا؛ فإنه يمتنع فيه إتباع العين للفاء؛ فلا يقال في «ذِرْوَة» ذِرَوَات - بكسر الفاء والعين - استقلاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها؛ فتقول: ذِرَوَات، أو ذِرَوَات، وشذ قولهم «جِرَوَات» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء، نحو «زُبَيَّة»؛ فلا تقول «زُبَيَّات» بضم الفاء والعين. استقلاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التسكين؛ فتقول: «زُبَيَّات. أو زُبَيَّات».

\* \* \*

وَنَادِرٌ، أَوْ ذَوَا اضْطِرَارٍ - غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأَنَّا نَسِ انْتَمَى يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عد نادراً، أو ضرورة، أو لغة لقوم.

فالأول كقولهم في «جِرْوَة»: «جِرَوَات» بكسر الفاء والعين.

والثاني كقوله:

٣٥٤ - وَحُمِلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطْفَتْهَا

وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

فسكن عين «زَفَرَات» ضرورة، والقياس فتحها إتباعاً.

والثالث كقول هذيل في جَوْزَة وَبَيْضَة ونحوهما: «جَوَزَات وَبَيْضَات»

- بفتح الفاء والعين - والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة.

\* \* \*



## جَمْعُ التَّكْسِيرِ

أَفْعِلَةٌ أَفْعَلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ    ثُمَّتْ أَفْعَالٌ - جُمُوعُ قِلَّةٍ

جمعُ التَّكْسِيرِ هو: ما دَلَّ على أَكْثَرَ من اثنين، بتغييرِ ظاهرِ كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ أو مُقَدَّرِ كَقُلُوكَ - للمفرد والجمع، والضمَّة التي في المفرد كضمَّةِ قُفْلٍ والضمَّة التي في الجمع كضمَّةِ أُسْدٍ، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة؛ فجمع القلة يَدُلُّ حَقِيقَةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة: أَفْعِلَةٌ كَأَسْلِحَةٍ، وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ، وَفِعْلَةٌ كَفَيْتَةٍ، وَأَفْعَالٌ كَأَفْرَاسٍ.

وما عدا هذه الأَرْبَعَةَ من جموع التَّكْسِيرِ فجموعُ كثرة.

\* \* \*

وَبَغَضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضِعَاءُ يَفِي    كَأَزْجُلٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ

لَا يُسْتَعْنَى ببعضِ أبنية القلة عن بعضِ أبنية الكثرة: كَرِجُلٍ وَأَزْجُلٍ، وَعُتْرٍ وَأَعْنَاقٍ، وَفُؤَادٍ وَأَفِيدَةٍ.

وقد يُسْتَعْنَى ببعضِ أبنية الكثرة عن بعضِ أبنية القلة: كَرِجُلٍ وَرِجَالٍ، وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ.

\* \* \*

لِفَعْلٍ أَسْمَاءٌ صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ    وَلِلرُّبَاعَى أَسْمَاءٌ أَيْضًا يُجْعَلُ

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ: فِي مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدِّ الْأَخْرِفِ  
أَفْعُلُ: جَمْعُ لِكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِي عَلَى فَعْلٍ، صَحِيحِ الْعَيْنِ، نَحْوُ: كَلَبٍ  
وَأَكْلَبٍ، وَظَنِي وَأَظْبٍ، وَأَضْلُهُ أَظْيِي؛ فَقَلِبْتَ الضَّمَّةَ كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ فَصَارَ  
أَظْيِي؛ فَعَوَمِلَ مُعَامَلَةً قَاضٍ.

وَخَرَجَ بِالِاسْمِ الصِّفَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ ضَخْمٍ وَأَضَخْمٍ، وَجَاءَ عَبْدٌ  
وَأَعْبُدُ، لَا اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الصِّفَةِ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وَخَرَجَ بِصَحِيحِ الْعَيْنِ الْمَعْتَلِّ  
الْعَيْنِ، نَحْوُ: ثَوْبٍ وَعَيْنٍ، وَشَدَّ عَيْنٍ وَأَعْيَنَ، وَثَوْبٌ وَأَثَوْبٌ.

وَأَفْعُلُ - أَيْضاً - جَمْعُ لِكُلِّ اسْمٍ، مُؤَنَّثٍ، رَبَاعِيٍّ، قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ كَعَنَاقٍ  
وَأَعْنَقُ، وَيَمِينٍ وَأَيْمَنُ.

وَشَدَّ مِنَ الْمَذْكُورِ: شِهَابٌ وَأَشْهَبٌ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبُ.

\* \* \*

وَعَبَّرَ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنَ الثَّلَاثِي أَسْمَاءً - بِأَفْعَالٍ يَرِدُ  
وَعَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فَعْلٍ: كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

قَدْ سَبَقَ أَنْ أَفْعُلَ جَمْعُ لِكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِي عَلَى فَعْلٍ صَحِيحِ الْعَيْنِ؛ وَذَكَرَ  
هُنَا أَنَّ مَا لَا يَطْرُدُ فِيهِ مِنَ الثَّلَاثِي أَفْعُلُ يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ، وَذَلِكَ كَثَوْبٍ  
وَأَثَوَابٍ، وَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ وَعَضْدٍ وَأَعْضَادٍ، وَحِمْلٍ وَأَحْمَالٍ، وَعِنَبٍ وَأَعْنَابٍ،  
وَأَيْلٍ وَأَبَالٍ، وَقُفْلٍ وَأَقْفَالٍ.

وَأَمَّا جَمْعُ فَعْلٍ الصَّحِيحِ الْعَيْنِ عَلَى أَفْعَالٍ فَشَاذٌ: كَقَرْخٍ وَأَفْرَاحٍ.

وَأَمَّا فَعْلٌ فَجَاءَ بَعْضُهُ عَلَى أَفْعَالٍ: كَرُطَبٍ وَأَرْطَابٍ، وَالْغَالِبُ مُجِيئُهُ  
عَلَى فِعْلَانٍ كَصُرْدٍ وَصِرْدَانٍ، وَنُعْرٍ وَنُعْرَانٍ.

\* \* \*

فِي أَسْمٍ مُذَكَّرٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعِلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ  
وَالزَّمَهُ فِي فَعَالٍ، أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ، أَوْ إِغْلَالٍ



«أفْعَلَة» جمع لكل اسم، مذكر، رباعي، ثالثه مدَّة نحو: قَذَال وأَقْذِلَة، وَرَغِيف وأَزْغِفَة، وَعَمُود وأَعْمِدَة، وَالتَّزِم أَفْعَلَة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فَعَالٍ أو فِعَالٍ: كَبَنَات وأَبْنَة، وَزِمَام وأَزِمَة؛ وَقَبَاء وأَقِيبَة؛ وَفَنَاء وأَفْنِية.

\* \* \*

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَخْمَرٍ وَخَمْرٍ وَفِعْلَةٌ جَمْعُ بَنَقْلٍ يُذْرَى  
من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مُطْرَد في كل وَصْف يكون المذكر منه على أَفْعَلٍ، والمؤنث منه على فَعْلَاءَ، نحو أَخْمَرٍ وَخَمْرٍ وَخَمْرَاءَ وَخُمُرٍ.  
ومن أمثلة جمع القلة: فِعْلَةٌ، ولم يَطْرُد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن الذي حفظ منه فَتَى وَفَتِيه، وَشَيْخ وَشَيْخَة، وَغُلَام وَغِلْمَة، وَصَبِي وَصَبِيَة.

\* \* \*

وَفُعْلٌ لاسِمٍ رُبَاعِيٍّ، بِمَدِّ قَدْزِيدٍ قَبْلَ لَامٍ، أَعْلَالًا فَقَدْ  
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ وَفُعْلٌ جَمْعُ الْفُعْلَةِ عُرِفَ  
وَنَحْوِ كُبْرَى، وَلِفِعْلَةِ فَعْلٍ، وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ

من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مُطْرَد في كل اسم، رُبَاعِيٍّ، قد زيد قبل آخره مدَّة؛ بشرط كونه صحيح الآخر، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ إِنْ كَانَتِ الْمَدَّةُ أَلْفًا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنثِ، نحو: قَذَال وَقَذُل، وَحِمَار وَحُمُر، وَكِرَاع وَكُرْع، وَذِرَاع وَذُرْع، وَقُضِيب وَقُضْب، وَعَمُود وَعُمْد.

وأما المضاعف: فَإِنْ كَانَتِ مَدَّتُهُ أَلْفًا فَجَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ غَيْرِ مُطْرَدٍ، نحو: عِنَان وَعُتْنٍ، وَحِجَاج وَحُجُج؛ فَإِنْ كَانَتِ مَدَّتُهُ غَيْرَ أَلِفٍ فَجَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ مُطْرَدٍ، نحو: سَرِير وَسُرُرٍ، وَذُلُول وَذُلُلٍ.

ومن أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ، وهو جمع لاسِمٍ عَلَى فِعْلَةٍ أَوْ عَلَى فَعْلَى - أَنْشَى الْأَفْعَلِ - فَالْأَوَّلُ - كَقُرْبَةِ وَقُرْبٍ، وَغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ؛ وَالثَّانِي:

كُتِبَ وَكُتِبَ، وَصُفِرَ وَصُفِرَ.

ومن أمثلة جمع الكثرة فَعَلَ، وهو جمع لاسم على فِعْلَةٍ، نحو: كِسْرَةٌ  
وَكِسْرٌ، وَحِجَّةٌ وَحِجَجٌ، وَمِرْيَةٌ وَمِرْيٌ، وقد يجيء جمعُ فِعْلَةٍ على فَعَلٍ،  
نحو: لِحْيَةٌ وَلُحْيٌ، وَحِلْيَةٌ وَحُلْيٌ.

\* \* \*

فِي نَخْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فَعَلَةٍ وَشَاعَ نَخْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ  
ومن أمثلة جمع الكثرة: فَعَلَةٍ، وهو مُطَرَّدٌ فِي كُلِّ وَصْفٍ، عَلَى فَاعِلٍ،  
مَعْتَلٌ اللَّامُ لِمَذْكُرٍ عَاقِلٍ، كَرَامٍ وَرُمَاةٍ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ.

ومنها: فَعَلَةٍ، وهو مُطَرَّدٌ فِي وَصْفٍ، عَلَى فَاعِلٍ صَحِيحِ اللَّامِ، لِمَذْكُرٍ  
عَاقِلٍ، نَحْوُ: كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ، وَسَاجِرٍ وَسَحَرَةٍ، وَاسْتَغْنَى الْمَصْنُفُ عَنْ ذِكْرِ  
الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ بِالتَّمْثِيلِ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا، وَهُوَ رَامٌ وَكَامِلٌ.

\* \* \*

فَعَلَى لَوْصِفٍ كَقَتِيلٍ، وَزَمِنٌ، وَهَالِكٌ، وَمَيِّتٌ بِهِ فَمِنْ  
من أمثلة جمع الكثرة: فَعَلَى، وهو جمع لوصف، عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى  
مَفْعُولٍ، دَالٌ عَلَى هَلَاكِ أَوْ تَوَجُّعٍ: كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٍ وَجَرْحَى، وَأَسِيرٍ  
وَأَسْرَى، وَيَحْمِلُ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ فِي الْمَعْنَى، مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ: كَمَرِيضٍ  
وَمَرَضَى، وَمِنْ فَعِيلٍ، كَزَمِنٍ وَزَمْنَى، وَمِنْ فَاعِلٍ: كَهَالِكٍ وَهَلَكَى، وَمِنْ  
فَعِيلٍ: كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى وَأَفْعَلٍ نَحْوُ: أَحْمَقٌ وَحَمَقَى.

\* \* \*

لِفُعْلِ اسْمًا صَحَّ لَامًا فَعَلَةٍ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلِ وَفَعْلٍ قَلِيلَةٌ  
من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَةٍ؛ وهو جمع لفعل، اسماً، صحيح اللام،  
نحو قَرِطٌ وَقِرْطَةٌ، وَدُرْجٌ وَدِرْجَةٌ، وَكُوزٌ وَكِوْزَةٌ، وَيَحْفَظُ فِي اسْمِ عَلَى فِعْلٍ  
نَحْوُ قِرْدٍ وَقِرْدَةٌ، أَوْ عَلَى فَعْلٍ نَحْوُ غَرْدٍ وَغِرْدَةٌ.

وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَضَفَيْنِ، نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ  
وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلُ لَامًا نَذَرَا

من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ، صحيح اللام،  
عَلَى فاعل أو فاعلة، نحو ضارب وضُرِبَ وصائم وضُومٌ، وضاربة وضُرِبَ  
وصائمة وضُومٌ.

ومنها فُعَالٌ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ، صحيح اللام عَلَى فاعل، لمذكر،  
نحو صائم وضُومٌ، وقائم وقُومٌ.

وَنَذَرَ فُعْلٌ وَفُعَالٌ فِي الْمَعْتَلِ اللام المذكَر، نَحْوُ غَازٍ وَغُزِيٍّ، وَسَارٍ  
وَسُرِّيٍّ، وَعَافٍ وَعُفِّيٍّ، وقالوا: غَزَاءٌ فِي جَمْعِ غَازٍ، وَسُرَاءٌ فِي جَمْعِ سَارٍ،  
ونذر أيضاً (في جمع) فاعلة، كقول الشاعر:  
٣٥٥ - أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ

وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّارٍ

(يعني جمع صَادَةٌ).

\* \* \*

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة: فِعَالٌ، وهو مُطْرَدٌ فِي فَعْلٍ وَفَعْلَةٍ، اسمين، نَحْوُ كَعْبٍ  
وَكِعَابٍ، وَثُوبٍ وَثِيَابٍ، وَقَضْعَةٍ وَقِصَاعٍ، أو وصفين، نَحْوُ صَغْبٍ وَصِعَابٍ،  
وَصَغْبَةٍ وَصِعَابٍ، وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ يَاءٌ، نَحْوُ ضَيْفٍ وَضِيَّافٍ، وَضَيْعَةٍ وَضِيَّاعٍ.

\* \* \*

وَفَعْلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ  
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ فَعْلٍ ذُو الثَّاءِ، وَفَعْلٌ مَعَ فِعْلٍ، فَاقْبَلِ

أَي: اطْرُدْ أَيْضاً فِعَالٌ فِي فَعْلٍ وَفَعْلَةٍ، مَا لَمْ يَكُنْ لَامُهُمَا مَعْتَلًا أَوْ  
مُضَاعَفًا، نَحْوُ «جَبَلٍ وَجِبَالٍ، وَجَمَلٍ وَجِمَالٍ، وَرَقَبَةٍ وَرِقَابٍ، وَثَمَرَةٍ وَثَمَارٍ».

واطرِد أيضاً فِعَالٌ في فِعْلٍ وَفُعْلٍ، نحو ذِئْبٌ وَذِئَابٌ، وَرُمَحٌ وَرِمَاحٌ.  
واحترز من المعتل اللام: كَفَتَى، ومن المضعف كَطَلَلِ.

\* \* \*

وفي فَعِيلٍ وَضَفَّ فَاعِلٍ وَرَزَدَ كَذَلِكَ في أَثْنَاهُ أيضاً اطرِد  
واطرِد أيضاً فِعَالٌ في كل صفة على فَعِيلٍ بمعنى فاعل: مقترنة بالتاء أو مجردة  
عنها كَكَرِيمٍ وَكَرَامٍ، وَكَرِيمَةٍ وَكَرَامٍ، وَمَرِيضٍ وَمَرَاضٍ، وَمَرِيضَةٍ وَمَرَاضٍ.

\* \* \*

وَشَاعَ في وَضَفَ عَلَى فَعْلَانَا، أَوْ أَثْنَيْنِهِ، أَوْ عَلَى فَعْلَانَا  
وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةً، وَالزَّمَهُ في نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي  
أي: واطرِد أيضاً مجيء فِعَالٍ جمعاً، لوصف عَلَى فَعْلَانٍ، أَوْ عَلَى  
فَعْلَانَةٍ، أَوْ عَلَى فَعْلَى، نحو: عَطَشَانٌ وَعِطَاشٌ، وَعَطَشَى وَعِطَاشٌ، وَنَدَمَانَةٌ  
وَنَدَامٌ.

وكذلك اطرِد فِعَالٌ في وصف، عَلَى فَعْلَانٍ، أَوْ عَلَى فَعْلَانَةٍ، نحو  
«خُمْصَانٌ وَخِمَاصٌ، وَخُمْصَانَةٌ وَخِمَاصَةٌ».

والتزم فِعَالٌ في كل وصف على فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَةٍ، مُعْتَلٌّ العين، نحو  
«طَوِيلٌ وَطَوَالٌ، وَطَوِيلَةٌ وَطَوَالٌ».

\* \* \*

وَيَفْعُولٍ فَعِيلٌ نَحْوُ كَبِدٍ يُخْصُ غَالِباً، كَذَلِكَ يَطْرِدُ  
في فَعْلٍ اسماً مُطْلَقاً الْفَاءُ، وَفَعْلٌ لَهُ، وَلِلْفُعَالِ فَعْلَانٌ حَصَلَ  
وَشَاعَ في حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقُلٌّ في غَيْرِهِمَا  
ومن أمثلة جمع الكثرة: فُعُولٌ، وهو مُطْرِدٌ في اسم ثلاثي على فَعْلٍ  
نحو «كَبِدٌ وَكُبُودٌ، وَوَعِلٌ وَوُعُولٌ» وهو ملتزم فيه غالباً.

وَاطْرَدَ فُعُولَ أَيْضاً فِي اسْمِ عَلَى فَعَلٍ - بفتح الفاء - نحو «كَغِبَ وَكُغُوبَ، وَفَلَسَ وَفُلُوسَ» أَوْ عَلَى فِعْلٍ - بكسر الفاء - نحو «جَمَلَ وَخُمُولَ، وَضِرْسَ وَضِرُوسَ» أَوْ عَلَى فَعْلٍ - بضم الفاء - نحو «جُنْدَ وَجُنُودَ، وَبُرْدَ وَبُرُودَ».

وَيَحْفَظُ فُعُولَ فِي فَعَلٍ، نَحْوَ «أَسَدٍ وَأُسُودَ» وَيَفْهَمُ كَوْنَهُ غَيْرَ مَطْرُودٍ مِنْ قَوْلِهِ «وَفَعَلَ لَهُ» وَلَمْ يَقِيْدَهُ بِاطْرَادٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانِ حَصَلَ» إِلَى أَنَّ مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فِعْلَانَا؛ وَهُوَ مُطْرَدٌ فِي اسْمِ عَلَى فُعَالٍ؛ نَحْوَ «غُلَامَ وَغِلْمَانَ وَغُرَابَ وَغِرْبَانَ». وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ مَطْرَدٌ فِي فَعْلٍ: كَصُرَدَ وَصِرْدَانِ.

وَاطْرَدَ فِعْلَانِ - أَيْضاً - فِي جَمْعِ مَا عَيْنُهُ وَآوُ: مِنْ فَعْلٍ، أَوْ فَعَلٍ؛ نَحْوَ «عُودٍ وَعِيدَانِ، وَحُوتٍ وَحِيتَانِ، وَقَاعٍ وَقِيعَانِ، وَتَاجٍ وَتِيجَانِ». وَقَلَّ فِعْلَانٌ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ، نَحْوَ «أَخٍ وَإِخْوَانِ، وَغَزَالٍ وَغِزْلَانِ».

\* \* \*

وَفِعْلَانِ اسْمًا، وَفَعِيلًا، وَفَعَلٌ غَيْرُ مُعَلِّ الْعَيْنِ - فِعْلَانٌ شَمِلَ مِنْ أَبْنِيَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: فِعْلَانٌ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي اسْمِ صَحِيحِ الْعَيْنِ، عَلَى فَعْلٍ، نَحْوَ «ظَهَرَ وَظَهْرَانِ، وَبَطَنَ وَبُطْنَانِ» أَوْ عَلَى فَعِيلٍ، نَحْوَ «قَضِيبَ وَقُضْبَانِ، وَرَغِيفَ وَرُغْفَانِ» أَوْ عَلَى فَعْلٍ، نَحْوَ «ذَكَرَ وَذُكْرَانِ، وَحَمَلَ وَحُمَلَانِ».

\* \* \*

وَلَكَرِيمَ وَبَخِيلَ فَعْلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا وَتَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءٌ فِي الْمُعَلِّ لَامًا، وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلَّ

مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: فَعْلَاءٌ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي فَعِيلٍ - بِمَعْنَى فَاعِلٍ - صِفَةً لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ، غَيْرِ مُضَاعَفٍ، وَلَا مُعْتَلٍّ، نَحْوَ «ظَرِيفَ وَظُرَفَاءَ، وَكَرِيمَ وَكُرَمَاءَ، وَبَخِيلَ وَبُخْلَاءَ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا» إِلَى أَنَّ مَا شَابَهُ فَعِيلًا - فِي كَوْنِهِ دَالًّا

على معنى هو كالغريزة - يُجَمَعُ على فُعْلَاءَ، نحو عاقل وعُقْلَاءَ، وصالح  
وَصُلَحَاءَ، وشاعر وشُعْرَاءَ.

وينوب عن فُعْلَاءَ في المضاعف والمعتل: أَفْعِلَاءَ، نحو «شديد  
وأشداء»، وولي وأولياء».

وقد يجيء «أَفْعِلَاءَ» جمعاً لغير ما ذكر، نحو «نصيب وأنصباء»، وهين  
وأهوناء».

\* \* \*

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلٍ      وَقَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ  
وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَةٍ،      وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ، مَعَ مَا مَائِلُهُ

من أمثلة جمع الكثرة: فَوَاعِلُ، وهو لاسم على فَوْعَلٍ، نحو «جواهر  
وَجَوَاهِر» أو على فَاعِلٍ، نحو «طابع وطَوَابِعُ»، أو على فَاعِلَاءَ، نحو «قاصصاء  
وقَوَاصِيع» أو على فاعلٍ، نحو «كاهلٍ، وكَوَاهِلُ».

وفَوَاعِلُ - أيضاً - جمع لوصف على فاعِلٍ إن كان لمؤنث عاقلٍ، نحو  
«حائضٍ وحَوَائِضُ»، أو لمذكر ما لا يعقل، نحو «صَاهِلٍ وَصَوَاهِلُ».

فإن كان الوصف الذي على فاعلٍ لمذكر عاقلٍ، لم يجمع على فَوَاعِلٍ،  
وشَذَّ «فارس وفوارس، وسابق وسوابق».

وفَوَاعِلُ - أيضاً - جمع لفاعلة، نحو «صاحبة وصَوَاحِبُ، وفاطمة  
وفَوَاطِمُ».

\* \* \*

وِبَفَعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً      وَشِبْهَهُ ذَاتَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَائِلُ، وهو: لكل اسم، رباعي، بمدة قبل  
آخره، مؤنثاً بالتاء، نحو «سَحَابَةٌ وسَحَابٌ، وِرِسَالَةٌ وِرِسَائِلُ، وكُنَاسَةٌ  
وكُنَائِسُ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفُ، وَحَلُوبَةٌ وَحَلَائِبُ» أو مجرداً منها، نحو

«شَمَالٌ وَشَمَائِلٌ، وَعُقَابٌ وَعُقَابٌ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ».

\* \* \*

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَخْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ، وَالْقَيْسُ أَتْبَعَا  
من أمثلة جمع الكثرة: فَعَالِي، وَفَعَالَى، ويشتركان فيما كان على  
فَعَلَاءَ، اسما كَصَخْرَاءَ وَصَحَارِي وَصَحَارَى، أو صفة كَعَذْرَاءَ وَعَذَارِي  
وَعَذَارَى.

\* \* \*

وَأَجْعَلُ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ، كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبِعِ الْعَرَبُ  
من أمثلة جمع الكثرة: فَعَالِي، وهو جمع لكل اسم، ثلاثي، آخِرُهُ ياء  
مُشَدَّدَةٌ غير متجددة للنسب، نحو «كُخْرَسِي وَكُرَاسِي، وَبَزْدِي وَبَرَادِي»، ولا  
يقال «بَضْرِي وَبَصَارِي».

\* \* \*

وَبِالْفَعَالِلِ وَشَبْهِهِ انْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى  
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرَّدَ، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ  
وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ  
وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَخَذَفُهُ، مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا، إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِلٌ» وشبهه، وهو: كل جمع ثالثه ألف  
بعدها حرفان؛ فيجمع بفَعَالِلَ: كل اسم، رباعي، غير مزيد فيه، نحو «جَعْفَرُ  
وَجَعَاغِرُ، وَزَبْرَجُ وَزَبَارِجُ، وَبُرْثُنُ وَبَرَاثُنُ» ويجمع بشبهه: كل اسم، رباعي،  
مزيد فيه، كـ«جَوْهَرُ وَجَوَاهِرُ، وَصَيْرَفُ وَصَيَارِفُ، وَمَسْجِدُ وَمَسَاجِدُ».

واحترز بقوله: «من غير ما مضى» من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه:  
كَأَخْمَرٍ، وَخَمْرَاءَ، ونحوهما مما سبق ذكره.

وأشار بقوله: «ومن خماسي جُرَّدَ الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ» إلى أن

الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على فعَالِلَ قياساً، ويحذف خامسُهُ، نحو «سَفَارَج» في سَفَرَجَل، و«فَرَّازِد» في فَرَزْدَق، و«خَوَارِن» في خَوَزْنَق.

وأشار بقوله: «والرابع الشبيه بالمزيد - البيت» إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة، وإبقاء خامسة، إذا كان رابعه مُشْبِهاً للحرف الزائد - بأن كان من حروف الزيادة، كنون «خَوَزْنَق»، أو كان من مَخْرَج حروف الزيادة، كدال «فرزدق» - فيجوز أن يقال: «خَوَارِق، وفَرَّازِق»، والكثير الأول، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو «خَوَارِن، وفَرَّازِد».

فإن كان الرابع غير مُشْبِه للزائد لم يَجُزْ حَذْفُهُ، بل يتعين حذف الخامس؛ فتقول في «سَفَرَجَل»: «سَفَارَج» ولا يجوز «سَفَارِل».

وأشار بقوله: «وزائد العادي الرباعي - البيت» إلى أنه إذا كان الخماسي مَزِيداً فيه حرف حُذِفَ ذلك الحرف، إن لم يكن حرف مَدُّ قبل الآخر؛ فتقول في «سَبَطْرَى»: «سَبَاطِر»، وفي «فَدَوْكَس»: «فَدَاكِس»، وفي «مَدَخِرَج»: «دَخَارَج».

فإن كان الحرف الزائد حرف مَدُّ قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الاسم على «فعَالِلَ» نحو «قِرْطَاس وقَرَّاطِيس، وقِنْدِيل وقَنَادِيل، وعُصْفُور وعَصَافِير».

\* \* \*

وَالسَّيْنِ وَالتَّامِنِ كَـ «مُسْتَدْعِ أَزِلْ إِذِ بَيْنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ  
وَالْمِيمُ أَوْلَى مَهْنِ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

إذا اشتمل الاسم على زيادة، لو أبقيت لاختل بناء الجمع، الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموع - وهو فعَالِل، وفعَالِل - حُذِفَت الزيادة، فإن أمكن جَمْعُهُ على إحدى الصيغتين، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض؛ فله حالتان:

أحدهما: أن يكون للبعض مَزِيَّةٌ على الآخر.

والثانية: أن لا يكون كذلك.



والأولى هي المراد هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأولى «مُسْتَدْع» فتقول في جمعه: «مَدَاع» فتحذف السين والتاء، وتبقى الميم؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ ومجردة للدلالة على معنى، وتقول في «النَّد» و«يَلْنَد»؛ «الآد»، و«يَلَاد» فتحذف النون، وتبقى الهمزة من «النَّد»، والياء من «يلند»؛ لتصدرهما، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه ذَالَتِ عَلَى مَعْنَى، نحو: أقوم ويقوم، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

والآلَنَد، واليَلْنَد: الْخَصِمُ، يقال: رجل آلَنَد، وَيَلْنَد، أي: خَصِم، مثل الآلَد.

\* \* \*

وَالْيَاءُ لَا الْوَوَ أَخَذَ أَنْ جَمَعَتْ مَا كَـ «حَيْرَبُون» فَهُوَ حُكْمٌ حَتَمًا إذا اشتمل الاسم على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع، وحذف الأخرى لا يتأتى معه ذلك - حُذِفَ مَا يَتَأْتَى مَعَهُ [صِيغَةُ الْجَمْعِ] وَأَبْقِيَ الْآخَرُ؛ فتقول في «حَيْرَبُون»: «حَزَائِين»؛ فتحذف الياء، وتبقى الواو، فَتَقْلَبُ يَاءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وَأَوْثَرَتِ الْوَوَ بِالْبَقَاءِ لَأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يُغْنِ حَذْفُهَا عَنْ حَذْفِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْيَاءِ مُقَوِّتٌ لَصِيغَةِ مَتَهَى الْجُمُوعِ. وَالْحَيْرَبُونُ: الْعَجُوزُ.

\* \* \*

وَحَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَـ «الْعَلَنَدِي» يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ كُنْتَ بِالْخِيَارِ؛ فتقول في «سَرْنَدِي»: «سَرَانَد» بحذف الألف وإبقاء النون، و«سَرَاد» بحذف النون وإبقاء الألف، وكذلك «عَلَنَدِي»؛ فتقول: «عَلَانَد» ومثلهما «حَبَنَطِي»؛ فتقول: «حَبَانِط» و«حَبَاطِي»؛ لأنهما زيادتان، زِيدَتَا مَعًا لِلْإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ، وَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدَاهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ زِيَادَتَيْنِ زِيدَتَا لِلْإِلْحَاقِ.

والسَّرْنَدَى: الشديد، والأنثى سَرْنَدَاءٌ، والعَلَنَدَى - بالفتح - الغليظُ من كل شيء، وربما قيل: جمل عُلْنَدَى - بالضم - والحَبْنَطِي: القصيرُ البَطِينُ، يقال: رَجُلٌ حَبْنَطِي - بالتنوين - وامرأة حَبْنَطَاءٌ.

\* \* \*

## التصغير

فَعَيْنَلَا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ، إِذَا صَغُرَتْهُ، نَحْوُ «قَذَى» فِي «قَذَى»  
 فَعْنِيعِلْ مَعَ فَعْنِيعِيلِ لِمَا فَبَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُونِهِمَا  
 إِذَا صَغُرَ الْإِسْمُ الْمَتَمَكِّنُ ضُمُّ أَوَّلِهِ، وَفَتْحُ ثَانِيهِ، وَزَيْدٌ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءٌ  
 سَاكِنَةٌ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْإِسْمُ ثَلَاثِيًّا؛ فَتَقُولُ فِي «فَلْسٍ»: «فُلَيْسٌ»  
 وَفِي «قَذَى»: «قَذَى».

وَإِنْ كَانَ رِبَاعِيًّا فَأَكْثَرَ فَعِلْ بِهِ ذَلِكَ وَكُسِرَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ؛ فَتَقُولُ فِي  
 «دِرْهَمٍ»: «دُرَيْهَمٌ»، وَفِي «عَصُوفٍ»: «عَصَيْفِيرٌ».  
 فَأَمثلة التصغير ثلاثة: فَعِيلٌ، وَفَعْنِيعِلٌ، وَفُعْنِيعِلٌ.

\* \* \*

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمثلةِ التَّصْغِيرِ صِلَ  
 أَي: إِذَا كَانَ الْإِسْمُ مِمَّا يُصَغَّرُ عَلَى فَعْنِيعِلٍ، أَوْ عَلَى فُعْنِيعِيلٍ - تُوَصَّلُ  
 إِلَى تَصْغِيرِهِ بِمَا سَبَقَ أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَكْسِيرِهِ عَلَى فَعَالِلٍ أَوْ فَعَالِيلٍ: مِنْ  
 حَذْفِ حَرْفِ أَصْلِيٍّ أَوْ زَائِدٍ؛ فَتَقُولُ فِي «سَفَرَجَلٍ»: «سُفَيْرِجٌ»، كَمَا تَقُولُ:  
 «سَفَارِجٌ»، وَفِي «مُسْتَدَعٍ»: «مَذْنِيعٌ»، كَمَا تَقُولُ: «مَذَاعٌ» فَتَحْذِفُ فِي التَّصْغِيرِ  
 مَا حَذَفْتَ فِي الْجَمْعِ، وَتَقُولُ فِي «عَلَنَدَى»: «عُلَيْسِنْدٌ» وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ:  
 «عُلَيْدٌ»، كَمَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: «عَلَانِدٌ» وَ«عَلَادٍ».

\* \* \*

وَجَائِزٌ تَغْوِيضُ يَأْقُبِلُ الطَّرْفَ  
 إِنْ كَانَ بَغْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ  
 أي: يجوز أن يُعَوِّضَ مما حذف في التصغير أو التكمير ياءً قبل  
 الآخر؛ فتقول في «سَفَرَجَل»: «سُفَرِيج» و«سَفَارِيج»، وفي «حَبْطَى»: «حُبَيْط»، و«حَبَانِيط».

\* \* \*

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا  
 أي: قد يجيء كل من التصغير والتكمير على غير لفظ واحد، فيحفظ  
 ولا يقاس عليه، كقولهم في تصغير مَغْرَب «مُغَيْرَان» وفي عَشِيَّة «عُشَيْشِيَّة».  
 وقولهم في جمع رَهْطٍ «أَرَاهِط» وفي باطل «أَبَاطِيل».

\* \* \*

لِتَلْوِيَا التَّصْغِيرِ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٌ، أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ  
 كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَتْ أَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ  
 أي: يجب فتح ما ولي ياء التصغير، إن وليته تاء التأنيث، أو ألفه  
 المقصورة، أو الممدودة، أو أَلِفُ أَفْعَالٍ جمعاً، أو أَلِفُ فَعْلَانٍ الذي مؤنثه  
 فَعْلَى؛ فتقول: في تَمْرَةٍ: «تُمَيْرَةٌ»، وفي «حُبْلَى»: «حُبَيْلَى»، وفي حَمْرَاءَ:  
 «حُمَيْرَاءَ»، وفي أَجْمَالٍ: «أَجَيْمَالٍ»، وفي سَكْرَانٍ: «سَكَيْرَانٍ».  
 فإن كان فَعْلَانٌ من غير باب سَكْرَانٍ، لم يَفْتَحْ ما قبل ألفه، بل يُكْسَرُ،  
 فتقلب الألف ياءً؛ فتقول في «سِرْحَانٍ»: «سُرَيْحِينَ» كما تقول في الجمع  
 «سَرَاحِينَ».

ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر، إن لم يكن حَرْفُ إِعْرَابٍ؛ فتقول  
 في «درهم»: «دُرِيهِمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصَيْفِيرٌ»، فإن كان حَرْفُ إِعْرَابٍ حَرَكَةً  
 بحركة الإعراب، نحو «هَذَا فُلَيْسٌ، وَرَأَيْتُ فُلَيْسًا وَمَرَزْتُ بِفُلَيْسٍ».

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَا      وَتَأْوُهُ مُتَفَصِّلِينَ عُدَا  
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرَ اللَّسَبِ      وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرْكَبِ  
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا      مِنْ بَعْدِ أَزْبَعِ كَزَعْفَرَانَا  
وَقَدَرِ انْفِصَالِ مَا دَالٌ عَلَى      تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تُصَحِّحُ جَلَا

لا يُعْتَدُ فِي التَّصْغِيرِ بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ، وَلَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَلَا بِزِيَادَةِ يَاءِ النَّسَبِ، وَلَا بِعَجَزِ الْمُضَافِ، وَلَا بِعَجَزِ الْمُرْكَبِ، وَلَا بِأَلِفِ وَالنُّونِ الْمَزِيدَتَيْنِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا، وَلَا بِعَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ، وَلَا بِعَلَامَةِ جَمْعِ التَّصْحِيحِ.

ومعنى كون هذه لا يعتد بها: أنه لا يضرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين؛ فيقال في «جُحْدُبَاء»: «جُحْدِيبَاء»، وفي «حَنْظَلَةٌ»: «حَنْظِلَةٌ»، وفي «عَبْقَرِيٍّ»: «عُيَيْقَرِيٍّ»، وفي «بَعْلَبِكَ»: «بُعَيْلِكَ»، وفي «عَبْدَ اللَّهِ»: «عُبَيْدَ اللَّهِ»، وفي «زَعْفَرَانٍ»: «زُعَيْفَرَانٍ»، وفي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسَيْلَمَيْنِ»، وفي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسَيْلَمَيْنِ» وفي «مُسْلِمَاتٍ»: «مُسَيْلِمَاتٍ».

\* \* \*

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَّى      زَادَ عَلَى أَزْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا  
وَعِنْدَ تَضْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ      بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

أي: إذا كانت أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمُقْصُورَةُ خَامِسَةً فَصَاعِدًا وَجَبَ حَذْفُهَا فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَن بَقَاءَهَا يُخْرِجُ الْبَاءَ عَنْ مِثَالِ فُعَيْلٍ، وَفَعَيْعِلٍ؛ فَتَقُولُ فِي «قَرْقَرَى»: «قَرْيَقَرَى»، وَفِي «لُعْزَى»: «لُعَيْزَى».

فَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً وَقَبْلَهَا مَدَّةٌ زَائِدَةٌ جازَ حَذْفُ الْمَدَّةِ الْمَزِيدَةِ وَإِبْقَاءُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ؛ فَتَقُولُ فِي «حُبَارَى»: «حُبَيْرَى» وَجازَ أَيْضًا حَذْفُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ وَإِبْقَاءُ الْمَدَّةِ؛ فَتَقُولُ: «حُبِيرَى».

\* \* \*

وَأَزْدُ لَاضِلِّ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبَ      فَقِيَمَةٌ صَيْرُ قُوَيْمَةٍ تُصِيبُ

وَشَدَّ فِي عَيْدٍ عُيَيْدٌ، وَحَتِمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَضْغِيرِ عِلْمٍ  
وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

أي : إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ .

فَإِنْ كَانَ أَضْلُهُ الْوَائِلُ قَلْبَ وَاوًا؛ فَتَقُولُ فِي «قِيَمَةٍ» : «قُومَةٍ»، وَفِي  
«بَابٍ» : «بُؤَيْبٍ» .

وَإِنْ كَانَ أَضْلُهُ الْيَاءُ قَلْبَ يَاءٍ؛ فَتَقُولُ فِي «مُوقِنٍ» : «مُيَقِنٍ»، وَفِي  
«نَابٍ» : «نُيَيْبٍ» .

وَشَدَّ قَوْلَهُمْ فِي «عَيْدٍ» : «عُيَيْدٍ»، وَالْقِيَاسُ «عُؤَيْدٍ» بِقَلْبِ الْيَاءِ وَاوًا؛  
لَأَنَّهَا أَصْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَادَ يَعُودُ .

فَإِنْ كَانَ ثَانِي الْإِسْمِ الْمَصْغَرُ أَلْفًا مَزِيدَةً أَوْ مَجْهُولَةً الْأَصْلُ وَجَبَ قَلْبُهَا  
وَاوًا؛ فِي «ضَارِبٍ» : «ضُؤَيْرِبٍ»، وَفِي «عَاجٍ» : «عُؤَيْجٍ» .

وَالْتَكْسِيرُ - فِيمَا ذَكَرْنَاهُ - كَالْتَضْغِيرِ؛ فَتَقُولُ فِي «بَابٍ» : «أَبْوَابٍ»، وَفِي  
«نَابٍ» : «أَنْيَابٍ»، وَفِي «ضَارِبَةٍ» : «ضُؤَارِبٍ» .

\* \* \*

وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّضْغِيرِ مَا لَمْ يَخُورْ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا

المراد بالمنقوص - هنا - ما نَقَصَ مِنْهُ حَرْفٌ؛ فَإِذَا صُغِرَ هَذَا النُّوعُ مِنَ  
الْأَسْمَاءِ؛ فَلَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَنَائِيًّا، مَجْرَدًا عَنِ التَّاءِ، أَوْ ثَنَائِيًّا مُلْتَبَسًا بِهَا،  
أَوْ ثَلَاثِيًّا مَجْرَدًا عَنْهَا .

فَإِنْ كَانَ ثَنَائِيًّا مَجْرَدًا عَنِ التَّاءِ أَوْ مُلْتَبَسًا بِهَا - رُدُّهُ إِلَيْهِ فِي التَّضْغِيرِ مَا  
نَقَصَ مِنْهُ؛ فَيَقَالُ فِي «دَمٍ» : «دُمِيٌّ»، وَفِي «شَفَةٍ» : «شُفَيْهَةٌ»، وَفِي «عَدَةٍ» :  
«وَعَيْدٌ»، وَفِي «مَاءٍ» - مُسَمًّى بِهِ - : «مُؤَيٌّ» .

وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَثَالِثَةً غَيْرُ تَاءٍ الثَّنَائِيثُ صُغِرَ عَلَى لَفْظِهِ، وَلَمْ  
يُرَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ؛ فَتَقُولُ فِي «شَاكِ السَّلَاحِ» : «شُؤَيْكُ» .

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَضْلِ كَالْعَطِيفِ يَغْنِي الْمِغْطَفَا  
من التصغير نوعٌ يُسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم  
بعد تجريدِهِ من الزوائد التي هي فيه .

فإن كانت أصوله ثَلَاثَةً صُغِّرَ عَلَى فُعِيلٍ، ثم إن كان المُسَمَّى به مذكراً  
جُرِّدَ عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث؛ فيقالُ في «المعطف» :  
«عُطِفَ»، وفي «حامد» : «حُمِدَ»، وفي «حُبلى» «حُبِّلَ»، وفي «سوداء» :  
«سُوِيْدَة» .

وإن كانت أصوله أَرْبَعَةً صُغِّرَ عَلَى فُعَيْلٍ؛ فتقول في «قِرطاس» :  
«قُرَيْطُسَ»، وفي «عصفور» : «عُصْفِيرَ» .

\* \* \*

وَأَخْتِمَ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤْنِثٍ عَارِ ثَلَاثِي، كَسِنْ  
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيَةِ ذَا لَيْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ  
وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ، وَنَذَرَ لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ  
إِذَا صُغِّرَ الثَّلَاثِي، الْمُؤْنِثُ، الْخَالِي مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ - لِحَقَّتْهُ التَّاءُ عِنْدَ  
أَمَنِ اللَّبْسِ، وَشَذَّ حَذَفُهَا حِينَئِذٍ؛ فتقول في «سِنْ» : «سُنَيْنَةٌ»، وفي «دَار» :  
«دَوْنِرَةٌ»، وفي «يَد» : «يَدِيَّة» .

فإن خِيفَ اللَّبْسُ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ؛ فتقول في «شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسٍ» :  
«شَجِيرٌ، وَبَقِيرٌ، وَخَمِيسٌ» - بِلَا تَاءٍ - إِذْ لَوْ قُلْتَ «شُجَيْرَةٌ، وَبُقَيْرَةٌ، وَخُمَيْسَةٌ»  
لَا لَبَسَ بِتَصْغِيرِ «شَجَرَةٍ، وَبَقَرَةٍ وَخَمْسَةٍ» الْمَعْدُودَ بِهِ مَذْكَرٌ .

ومما شَذَّ فِيهِ الْحَذْفُ عِنْدَ أَمَنِ اللَّبْسِ قَوْلُهُمْ فِي «دُودٍ، وَحَرْبٍ،  
وَقَوْسٍ، وَنَعْلٍ» : «دُونِدٌ، وَحُرَيْبٌ، وَقُونِسٌ، وَنُعَيْلٌ» .

وَشَذَّ أَيْضاً لِحَاقُ التَّاءِ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كَقَوْلِهِمْ فِي «قُدَامٍ» :  
«قُدَيْدِيْمَةٌ» .

وَصَغَرُوا شُدُودًا: «الَّذِي، الَّتِي وَذَا» مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا، وَتِي»  
التصغيرُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكنة؛ فلا تُصَغِّرُ المَبْنِياتُ، وشَدَّ  
تصغير «الَّذِي» وفروعه، و«ذَا» وفروعه، قالوا في «الَّذِي»: «الَّذِيَا» وفي  
«الَّتِي»: «الَّتِيَا» وفي «ذَا، وَتَا»: «ذِيَا، وَتِيَا».





## النَّسَبُ

يَاءُ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ  
إذا أريد إضافة شيء إلى بلد، أو قبيلة، أو نحو ذلك - جُعِلَ آخره ياءً  
مُشَدَّدةً، مكسوراً ما قبلها؛ فيقال في النسب إلى «دمشق»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى  
«تميم»: «تَمِيمِيٌّ»، وإلى «أحمد»: «أَحْمَدِيٌّ».

\* \* \*

وَمِثْلُهُ مُمَا حَوَاهُ اخْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ، لَا تُثْبِتَانَا  
وَأَنْ تَكُنْ تَرْفَعُ ذَاتَانِ سَكَنٌ فَقَلْبُهَا وَآوَاءٌ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسي - في كونها مشددة، واقعة  
بعد ثلاثة أحرف فصاعداً - وَجَبَ حَذْفُهَا، وَجُعِلَ ياء النسب موضعها، فيقال في  
النسب إلى «الشافعي»: «شَافِعِيٌّ» وفي النسب إلى «مزمي»: «مَزْمِيٌّ».

وكذلك إن كان آخرُ الاسم تاء التأنيث وَجَبَ حَذْفُهَا للنسب؛ فيقال في  
النسب إلى «مكة»: «مَكِّيٌّ».

ومثلُ تاء التأنيث - في وجوب الحذف للنسب - أَلِفُ التَّأْنِيثِ  
المقصورة إذا كانت خامسةً فصاعداً، كَحُبَارَى وَحُبَارِيٍّ، أو رابعة متحركة ثاني  
ما هي فيه، كَجَمَزَى وَجَمَزِيٍّ، وإن كانت رابعة ساكنة ثاني ما هي فيه  
- كَحُبْلَى - جاز فيها وجهان: أحدهما الحذف - وهو المختار - فتقول:  
«حُبْلَوِيٌّ»، والثاني قلبها واواً؛ فتقول: «حُبْلَوِيٌّ».

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ، وَالْأَصْلِيُّ - مَا      لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُغْتَمَى  
وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزَلْ      كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلْ  
وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ      قَلْبٍ، وَحَثَمَ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعِزْ

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كآلف التانيث: في وجوب الحذف إن كانت خامسة كَحَبْرَكِيَّ وَحَبْرَكِيَّ؛ وَجَوَّازِ الحذف والقلب إن كانت رابعة: كَعَلَقَى وَعَلَقِيَّ، وَلَكِنِ المختار هنا القلب، عكس ألف التانيث.

وأما الألف الأصلية؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً: كَعَصَاً وَعَصَوِيَّ، وَفَتَى وَفَتَوِيَّ، وَإِنْ كانت رابعة قلبت أيضاً واواً: كَمَلْهُوِيَّ، وَرُبَّمَا حذفت كَمَلْهِوِيَّ، وَالْأَوَّلُ هو المختار، وإليه أشار بقوله: «وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُغْتَمَى» أَي: يُخْتَارُ، يُقَالُ: اغْتَمَيْتُ الشَّيْءَ - أَي: اخترته - وَإِنْ كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ الحذف كَمُضْطَفِّي فِي مُضْطَفِّي، وَإِلَى ذَلِكَ أشار بقوله: «وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزَلْ».

وأشار بقوله: «كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَنْقُوصِ؛ فَإِنْ كانت ياءه ثالثة قلبت واواً وَفُتِحَ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ «شَجَوِيَّ» فِي شَجٍّ، وَإِنْ كانت رابعة حذفت، نَحْوُ «قَاضِيَّ» فِي قَاضٍ، وَقَدْ تَقَلَّبَ واواً، نَحْوُ «قَاضَوِيَّ»، وَإِنْ كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها «كَمُغْتَدِيَّ» فِي مُغْتَدٍ، وَ«مُسْتَعْلِيَّ» فِي «مُسْتَعْلٍ».

وَالْحَبْرَكِيَّ: ذَكَرَ الْقُرَادِ. وَالْأَنثَى: حَبْرَكَةٌ، وَالْعَلَقَى: نَبْتُ، وَاجِدُهُ عُلْقَاةٌ.

\* \* \*

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ أَنْفِتَاحاً، وَفَعِلْ      وَفَعِلْ عَيْنُهُمَا أَفْتَحْ وَفَعِلْ

يعني أنه إذا قلبت ياء المنقوص واواً وَجَبَ فُتْحُ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «شَجَوِيَّ وَقَاضَوِيَّ».

وأشار بقوله: «وَفَعِلْ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ كَسْرَةً، وَكَانَتِ الْكَسْرَةُ مَسْبُوقَةً بِحَرْفٍ وَاحِدٍ - وَجَبَ التَّخْفِيفُ بِجَعْلِ الْكَسْرَةِ

فتحة، فيقال في نَمِر: «نَمَرِي» وفي دُئِل: «دُولِي»، وفي إِبِل: «إِبِلِي».

\* \* \*

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِغْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياءً مشددة مسبقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها في النسب؛ فيقال في «الشافعي»: «شَافِعِي»، وفي «مَرَمِي»: «مَرَمِيٌّ».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً، والأخرى زائدة؛ فمن العرب مَنْ يكتفى بحذف الزائدة منهما، ويَبْقَى الأصلية، ويقلبها واواً، فيقول في «المرمي»: «مَرْمَوِيٌّ»، وهي لغة قليلة؛ والمختار اللغة الأولى - وهي الحذف - سواءً كَانَتَا زَائِدَتَيْنِ، أم لا؛ فتقول في «الشافعي»: «شَافِعِي» وفي «مَرَمِي»: «مَرَمِيٌّ».

\* \* \*

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيَةً يَجِبُ وَأَزْدُذُهُ وَآوَاً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ

قد سبق حُكْمُ الياءِ المشددة المسبقة بأكثر من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شيء، بل يُفْتَحُ ثَانِيَةً وَيُقْلَبُ ثَالِثُهُ وَآوَاً، ثم إن كان ثانيه ليس بَدَلًا من واو لم يغير، وإن كان بَدَلًا من واو قلب واواً؛ فتقول في «حَيٍّ»: «حَيَوِيٌّ»؛ لأنه من حَيِّثُ، وفي «طَيٍّ»: «طَوَوِيٌّ»؛ لأنه من طَوَيْثُ.

\* \* \*

وَعَلِمَ التَّثْنِيَةَ أَخَذَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

يُحذف من المنسوب إليه (ما فيه من) علامة تثنية، أو جمع تصحيح؛ فإذا سَمِيتَ رجلاً «زَيْدَانِ» - وأعربته بالالف رَفْعاً - وبالياء جَرّاً ونصباً - قلت: «زَيْدِيٌّ» وتقول فيمن اسمه: «زَيْدُونٌ» - إذا أعربته بالحروف -:

«زَيْدِي» وفيمن اسمه هندات : «هَيْدِي» .

\* \* \*

وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ

قد سبق أنه يجب كسْرُ ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسْرُهُ في النسب ياءٌ (مكسورة) مُدْغَمٌ فيها ياءٌ - وجب حذفُ الياءِ المكسورة، فتقول في طَيِّبٍ : «طَيِّبِي» .

وقياسُ النسبِ في طِيٍّ : «طَيِّئِي» ، لكن تركوا القياس ، وقالوا : «طَائِيٌّ» بإبدال الياءِ ألفاً .

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف ، نحو «هَبَيْخِي» في هَبَيْخ .

والهبيخ : الغلام الممتلئ ، والأنثى هَبَيْخَةٌ .

\* \* \*

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ التُّزِمَ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ

يقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ : فَعَلِيٌّ - بفتح عينه وحذف يائه - إن لم يكن معتلّ العين ، ولا مضاعفاً ، كما يأتي ؛ فتقول في حَنِيفَةٍ : «حَنْفِيٌّ» .

ويقال في النسب في فَعِيلَةٍ : فُعَلِيٌّ - بحذف الياء - إن لم يكن مضاعفاً ؛ فتقول في جُهَيْنَةٍ : «جُهَنِيٌّ» .

\* \* \*

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ غَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الثَّأُولِيًّا

يعني أن ما كان على فَعِيلٍ أو فُعِيلٍ ، بلا تاء ، وكان معتلّ اللام - فحكمه حكم ما فيه التاء : في وجوب حذفِ يائه وفتح عينه ؛ فتقول في «عَدِيٍّ» : «عَدَوِيٌّ» ، وفي «قُصْعِيٍّ» : «قُصَوِيٌّ» ، كما تقول في «أُمِيَّةٍ» : «أُمَوِيٌّ» فإن كان فَعِيلٌ وفُعِيلٌ صحيحَي اللام ، لم يُحذف شيء منهما ؛ فتقول في

«عَقِيل»: عَقِيلِي، وفي «عُقِيل»: «عُقِيلِي».

\* \* \*

وَتَمُمُوا مَا كَانَ كَالطُّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ  
يعني أن ما كان على فَعِيلَةٍ، وكان مُعْتَلَّ العَيْنِ، أو مُضَاعَفًا - لا تحذف  
ياؤه في النسب؛ فتقول في طَوِيلَةٍ: «طَوِيلِي»، وفي جَلِيلَةٍ «جَلِيلِي» وكذلك  
أيضاً ما كان على فَعِيلَةٍ وكان مضاعفاً، فتقول في قَلِيلَةٍ: «قَلِيلِي».

\* \* \*

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ  
حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في الثنية: فإن كانت زائدة  
للتأنيث قلبت واواً نحو «خَمْرَاوِي» في حمراء، أو زائدة للإلحاق كعِلْبَاء، أو  
بدلاً من أصل نحو كسَاء؛ فوجهان: التصحيح نحو علبائي وكسائي، والقلبُ  
نحو عِلْبَاوِي وكِسَاوِي، أو أصلاً فالتصحيح لا غير نحو قُرَائِي في قراء.

\* \* \*

وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَرْجَأً، وَلِثَانٍ تَمَمًا  
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّغْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ  
فِيمَا سِوَى هَذَا انْتِسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لَبَسٌ، كـ«عَبْدِ الْأَشْهَلِ»  
إذا نُسِبَ إِلَى الإِسْمِ الْمَرْكَبِ؛ فَإِنْ كَانَ مَرْكَبًا تَرْكِيبَ جُمْلَةٍ، أَوْ تَرْكِيبَ  
مَرْجٍ، حُذِفَ عَجْزُهُ، وَالْحَقُّ صَدْرُهُ يَاءُ النَّسَبِ؛ فَتَقُولُ فِي تَأْبَطُ شَرًّا:  
«تَأْبَطِي»، وَفِي بَعْلَبِكَ «بَعْلِي» وَإِنْ كَانَ مَرْكَبًا تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ، فَإِنْ كَانَ صَدْرُهُ  
أَبْنًا، أَوْ كَانَ مُعَرَّفًا بِعَجْزِهِ - حُذِفَ صَدْرُهُ، وَالْحَقُّ عَجْزُهُ يَاءُ النَّسَبِ؛ فَتَقُولُ  
فِي ابْنِ الزَّبِيرِ: «زُبَيْرِي» وَفِي أَبِي بَكْرٍ: «بَكْرِي»، وَفِي غَلَامِ زَيْدٍ: «زَيْدِي»  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يُخَفَ لَبَسٌ عِنْدَ حَذْفِ عَجْزِهِ حُذِفَ عَجْزُهُ وَنُسِبَ  
إِلَى صَدْرِهِ؛ فَتَقُولُ فِي أَمْرِئِ الْقَيْسِ: «أَمْرِي» وَإِنْ خِيفَ لَبَسٌ حُذِفَ صَدْرُهُ،  
وَنُسِبَ إِلَى عَجْزِهِ؛ فَتَقُولُ فِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَعَبْدِ الْقَيْسِ: «أَشْهَلِي» وَ«قَيْسِي».

وَأَجْبَزَ بَرْدُ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ  
 فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ، أَوْ فِي الثُّنْيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَةٍ  
 إِذَا كَانَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ مَحْذُوفَ اللَّامِ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَكُونَ لَامُهُ  
 مُسْتَحَقَّةٌ لِلرَّدِّ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي الثُّنْيَةِ، أَوْ لَا.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُسْتَحَقَّةٌ لِلرَّدِّ فِيمَا ذَكَرَ جَازَ لَكَ فِي النَّسَبِ الرَّدُّ وَتَرْكُهُ؛  
 فَتَقُولُ فِي «يَدٍ وَابْنٍ»: «يَدَوِيَّ، وَبَنَوِيَّ، وَأَبْنِيَّ، وَيَدِيَّ» كَقَوْلِهِمْ فِي الثُّنْيَةِ:  
 «يَدَانِ، وَابْنَانِ» وَفِي «يَدٍ» عَلَماً لِمَذْكَرٍ: «يَدُونِ».

وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَحَقَّةٌ لِلرَّدِّ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي الثُّنْيَةِ وَجَبَ رَدُّهَا  
 فِي النَّسَبِ؛ فَتَقُولُ فِي «أَبٍ، وَأَخٍ، وَأَخْتٍ»: «أَبَوِيَّ، وَأَخَوِيَّ» كَقَوْلِهِمْ:  
 «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَاتٍ».

\* \* \*

وَبَاخُ أُخْتَا، وَبَابِنِ بِنْتَا أَلْحَقُ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ  
 مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - إِلْحَاقُ أُخْتٍ وَبِنْتٍ فِي  
 النَّسَبِ بِأَخٍ وَابْنٍ؛ فَتُحَذَفُ مِنْهُمَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَيُرَدُّ إِلَيْهِمَا الْمَحْذُوفُ؛ فَيَقَالُ:  
 «أَخَوِيَّ، وَبَنَوِيَّ» كَمَا يَفْعَلُ بِأَخٍ وَابْنٍ، وَمَذْهَبُ يُونُسَ أَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَيْهِمَا عَلَى  
 لَفْظِيهِمَا؛ فَتَقُولُ: «أُخْتِيَّ، وَبِنْتِيَّ».

\* \* \*

وَضَاعِفُ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيَةٌ ذُولِ لَيْنٍ كَـ «لَا وَلَا لَائِي»  
 إِذَا نُسِبَ إِلَى ثُنَائِي لَا ثَالِثَ لَهُ، فَلَا يَخْلُو الثَّانِي؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفاً  
 صَحِيحاً، أَوْ حَرْفاً مُعْتَلِلاً.

فَإِنْ كَانَ حَرْفاً صَحِيحاً جَازَ فِيهِ التَّضْعِيفُ وَعَدَمُهُ؛ فَتَقُولُ فِي كَمٍ:  
 «كَمِيَّ، وَكَمِيَّ».

وَإِنْ كَانَ حَرْفاً مُعْتَلِلاً وَجَبَ تَضْعِيفُهُ؛ فَتَقُولُ فِي لَوٍ: «لَوِيَّ».



كذا، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾<sup>(١)</sup> أي: بذي ظلم.  
وقد يستغنى - عن ياء النسب أيضاً - بفعل بمعنى صاحب كذا، نحو:  
«رجل طعم ولبس» أي: صاحب طعام ولباس، وأنشد سيويه رحمه الله  
تعالى:

٣٥٦ - لَسْتُ بِلَيْلِي، وَلَكِنِّي نَهْرٌ

لَا أَذِلُّجُ السَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

أي: ولكنني نهاري، أي عامل بالنهار.

\* \* \*

وغير ما أسلفته مقررًا على الذي يُنقلُّ منه اقتصرًا

أي: ما جاء من المنسوب مخالفًا لما سبق تقريره فهو من شواذ  
النسب، يُحفظ ولا يُقاس عليه، كقولهم في النسب إلى البصرة: «بصري»،  
وإلى الدهر: «دُهري» وإلى مَرَوْ «مَرَوزي».

\* \* \*

---

(١) المسورة فصلت الآية ٤٦.

(الواو) حرف استئناف. (ما) حرف نفي يعمل عمل ليس مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب. (ربك) اسم ما مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف والكاف ضمير متصل  
مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (بظلام) الباء حرف جر زائد، ظلام خبر ما منصوب  
وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.  
(للعبيد) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لظلام.



## الْوَقْفُ

تَنْوِيناً أَثَرِ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفًا وَقْفًا، وَتَلَوَ غَيْرِ فَتْحٍ اخْذِفَا  
أي: إذا وقف على الاسم المنون، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة  
أبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب، نحو «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وما فتحته  
لغير الإعراب، كقولك في أيها وَوَيْهَا: «إِيهَا، وَوَيْهَا».

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسكن ما قبله، كقولك  
في «جَاءَ زَيْدٌ»، و«مَرَزْتُ بَرْزِيْدَ»: «جَاءَ زَيْدٌ»، و«مَرَزْتُ بَرْزِيْدَ».



وَأَخْذِفْ لَوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فَهِيَ الْإِضْمَارُ  
وَأَشْبَهَتْ «إِذَا» مُنَوْنًا نُصِبَ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ  
إذا وَقَفَ عَلَى هَاءِ الضمير: فإن كانت مضمومة نحو «رَأَيْتُهُ» أو مكسورة  
نحو «مَرَزْتُ بِهِ» حُذِفَتْ صِلَتُهَا، ووقف على الهاء ساكنة، إلا في الضرورة،  
وإن كانت مفتوحة نحو «هَذَا رَأَيْتُهَا» وقف على الألف ولم تحذف.  
وشبهوا «إِذَا» بالمنصوب المنون، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف.



وَحَذَفْ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ - مَا  
لَمْ يُنْصَبْ - أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاغْلَمَا  
وَعَبْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ مَرِ لُزُومِ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

إذا وَقَفَ على المنقوصِ المَثَوْنِ؛ فإن كان منصوباً أُبدِلَ من تنوينه ألف، نحو «رأيت قاضياً»؛ فإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ «هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير: ﴿تَوَلَّوْا سَوْءًا﴾<sup>(١)</sup>

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العين: كَمَرٍ - اسم فاعلٍ مِنْ أَرَى - أو الفاء: كَيْفِي - علماً لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: «هذا مُرِي، وهذا يَفِي» وإليه أشار بقوله: «وفي نحو مُرٍ لَزُومٍ رَدُّ الياءِ اقْتِضِي».

فإن كان المنقوصُ غيرَ مَثَوْنٍ؛ فإن كان منصوباً ثبتت ياءه ساكنةً، نحو «رأيتُ القاضي» وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجودُ، نحو «هذا القاضي، ومررتُ بالقاضي».

\* \* \*

وغيرها التَّائِيثُ مِنْ مُحَرِّكٍ سَكْنُهُ، أَوْقَفَ رَائِمَ التَّحَرُّكِ  
أَوْ أَشْمِمَ الضَّمَّةَ، أَوْقَفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمَزاً أَوْ عَلِيلاً، إِنْ قَفَا  
مُحَرِّكاً، وَحَرَكَاتٍ أَثْقَلًا لِسَاكِنٍ تَخْرِيكُهُ لَنْ يُخْطَلَا  
إذا أريد الوقفُ على الاسمِ المحرِّكِ الآخرِ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التائيث، أو غيرها.

فإن كان آخرُ هاء التائيثِ وجب الوقفُ عليها بالسكون، كقولك في «هذه فاطمة أقبلت»: «هذه فاطمة».

وإن كان [آخره] غير هاء التائيثِ ففي الوقف عليه خمسة أوجه:

(١) سورة الرعد الآية ٧.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا ملح له من الإعراب. (الكل) حار ومحذور متعلقان بمحذوف خبر مقدم وهر مضاف. (قوم) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (هاد) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب.

التسكين، والرّؤم، والإشمام، والتضعيف، والنّقل.

فالرّؤم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي.

والإشمام: عبارة عن ضمّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة.

وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزة كخطأ، ولا معتلاً كفتى، وأن يلي حركة، كالجمل؛ فتقول في الوقف عليه: الجمل - بتشديد اللام - فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالجمل.

والوقف بالنقل عبارة عن: تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وشرطه: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، قابلاً للحركة، نحو «هذا الضرب»، ورأيت الضرب، ومررت بالضرب.

فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يُوقف بالنقل كجعفر.

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف، نحو: باب وإنسان.

\* \* \*

ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بضري، وكوف نقل مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموز؛ فتقول عندهم: «هذا الضرب»، ورأيت الضرب، ومررت بالضرب في الوقف على «الضرب»، و«هذا الرّدء»، ورأيت الرّدء، ومررت بالرّدء في الوقف على الرّدء.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً؛ فيجوز عندهم «رأيت الرّدء» ويمتنع «رأيت الضرب».

ومذهب الكوفيين أولى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

\* \* \*

والنقل إن يعدم نظير ممتنع وذلك في المهموز ليس يمتنع

يعني أنه متى أدى النقل إلى أن تُصِيرَ الكلمة على بناءٍ غير موجود في كلامهم امتنع ذلك، إلا إن كان الآخر همزةً فيجوز: فعلى هذا يمتنع «هَذَا الْعِلْمُ» في الوقف على «الْعِلْمِ» لأن فِعْلاً مفقوداً في كلامهم، ويجوز «هَذَا الرُّدْءُ» لأن الآخر همزة.



في الْوُقُوفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ مَا جُعِلَ    إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَخٌّ وَصِلْ  
وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ، وَمَا    ضَاهِي، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ أَنْتَمَى  
إذا وَقَفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ؛ فَإِنْ كَانَ فِعْلاً وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ  
«هُنْدٌ قَامَتْ» وَإِنْ كَانَ إِسْمًا فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا  
سَاكِنًا صَحِيحًا، أَوْ لَا؛ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا صَحِيحًا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ  
«بِنْتُ»، وَأُخْتُ»، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ، نَحْوُ «فَاطِمَةٌ»، وَحَمْرَةٌ،  
وَقَتَاةٌ» وَإِنْ كَانَ جَمْعًا أَوْ شَبْهَهُ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ «هِنْدَاتٌ»، وَهِنَاهَاتٌ»  
وَقُلْ الْوُقُوفُ عَلَى الْمَفْرُودِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ «فَاطِمَتٌ» وَعَلَى جَمْعِ التَّصْحِيحِ وَشَبْهِهِ  
بِالْهَاءِ، نَحْوُ «هِنْدَاةٌ»، وَهِنَاهَاةٌ».



وَقِفْ بِهَا السُّكُوتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ    بِحَذْفِ آخِرِ كَأَغِطَ مَنْ سَأَلَ  
وَلَيْسَ حَثْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ    كَيَعِ مَجْزُومًا؛ فَرَاعِ مَا رَعَوْا  
ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخِرُهُ: لِلْجُزْمِ، أَوْ  
الوقف، كَقَوْلِكَ فِي لَمْ يُعْطِ: «لَمْ يُعْطِ» وَفِي أُعْطِ: «أُعْطِ» وَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ إِلَّا  
إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي حُذِفَ آخِرُهُ قَدْ بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ  
أَحَدُهُمَا زَائِدٌ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ فِي «عِ» وَ«قِ»: «عِ»، وَ«قِ» وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ فِي  
لَمْ يَعْ وَ«لَمْ يَقِ»: «لَمْ يَعْ»، وَلَمْ يَقِ».



وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حَذْفُ    أَلِفُهَا، وَأَوَّلُهَا أَلِفًا إِنْ تَقِفْ

وَأَلَيْسَ حَثْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ، كَقَوْلِكَ «اَقْتِضَاءٌ مَّ اَقْتَضَى»  
 إذا دخل على «مَا» الاستفهامية جازاً وجب حذف ألفها، نحو «عَمَّ تَسْأَلُ؟»  
 و«بِمَ جِئْتَ؟» و«اَقْتِضَاءٌ مَّ اَقْتَضَى زَيْدٌ» وإذا وَقَفَ عليها بعد دخول الجار؛ فلما أن  
 يكون الجار لها حرفاً، أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكوت، نحو «عَمَّة»  
 و«فَيْمَة» وإن كان اسماً وجب إلحاقها، نحو «اَقْتِضَاءٌ مَّ» و«مَجِيءٌ مَّ».

\* \* \*

وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَخْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا  
 وَوَضَلُهَا بِغَيْرِ تَخْرِيكٍ بِنَا أَدِيمَ شَذٌّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُخْسِنَا  
 يجوز الوقف بهاء السكوت على كل متحرك بحركة بناء، لازمة، لا تشبه  
 حركة إعراب، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَةً» ولا يُوقَفُ بها على ما حركته  
 إِعْرَابِيَّةٌ، نحو «جَاءَ زَيْدٌ» ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة  
 الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو «قَبْلُ» و«بَعْدُ»  
 والمنادى المفرد، نحو «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ» واسم «لَا» التي لنفي الجنس، نحو  
 «لَا رَجُلٌ» وَشَذَّ وَضَلُهَا بما حركته البنائية غير لازمة، كقولهم في «مِنْ عَلٍّ»: «مِنْ عَلَّةٍ»، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة لازمة.

\* \* \*

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَضَلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا، وَقَدْ شَأْمُنْتَظَمًا  
 قد يُعْطَى الْوَضَلُ حُكْمُ الْوَقْفِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي النِّظْمِ، قَلِيلٌ فِي النَّشْرِ،  
 وَمِنْهُ فِي النَّشْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: **فَقُلْ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** <sup>(١)</sup> وَمِنْ النِّظْمِ قَوْلُهُ:  
 ٣٥٧ - \* مِثْلُ الْخَرِيْقِ وَافَقَ الْقَصَصِيَا \*

فَضَعَفَ الْبَاءَ وَهِيَ مَوْصُولَةٌ بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ وَهُوَ الْأَلْفُ.

سورة البقرة الآية ٢٥٩.

(لم) حرف نفي وجزم وقلب، (يتسنه) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون إذا كان الهاء أصلية، وإن كانت للسكت فالفعل مجزوم بحذف حرف العلة المحذوفة وجملة لم يتسنه حال.



## الإمالة

الألف المُبدَل من «يَا» في طَرَف أمل، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَلْيَا خَلَف  
دُونَ مَزِيدٍ، أَوْ شَذُودٍ، وَلَمَّا تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا أَلْهَا عَدِمَا  
الإمالة: عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.

وَتُعْمَالُ الألف إذا كانت طرفاً: بدلاً من ياء، أو صائرةً إلى الياء، دون  
زيادة أو شذوذ؛ فالأول كآلف «رَمَى، وَمَرَمَى» والثاني كآلف «مَلْهَى» فإنها  
تصير ياء في التثنية نحو «مَلْهَيَانِ».

واحترز بقوله: «دون زريد أو شذوذ» مما يصير ياء بسبب زيادة ياء  
التصغير، نحو «قَفَى» أو في لغة شاذة، كقول هُذَيْلٍ في «قَفَا» إذا أُضِيفَ إلى  
ياء المتكلم «قَفَى».

وأشار بقوله: «ولما تليه هَا التائيث ما أَلْهَا عَدِمَا» إلى أن الألف التي  
وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُعْمَالُ، وإن وليتها هاءُ التائيث كَفَتَا.

\* \* \*

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَوُلُّ إِلَى فِلْتٍ، كَمَا ضِي خَفَ وَدِنْ  
أي: كما تُعْمَالُ الألف المتطرقة كما سبق تُعْمَالُ الألف الواقعة بدلاً من  
عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتٍ بكسر الفاء: سواء  
كانت العين واواً كخاف، أو ياء كَبَاعَ وكَدَانَ؛ فيجوز إمالتها كقولك:  
«خِفْتُ، وَدِنْتُ، وَبِعْتُ».

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن قُلْتُ - بضم الفاء - امتنعت الإمالة، نحو «قَالَ، وَجَالَ» فلا تُعِلُّها، كقولك: قُلْتُ، وَجُلْتُ.

\* \* \*

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَضْلُ اغْتَفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَاكَ «جَنِبَهَا أَدِرْ» كذاكَ تُمَالُ الْأَلْفُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْيَاءِ: مُتَّصِلَةٌ بِهَا نَحْوَ يَيَّانَ، أَوْ مُنْفَصِلَةٌ بِحَرْفٍ نَحْوَ يَسَارَ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا هَاءٌ نَحْوُ: أَدِرْ جَنِبَهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا هَاءً امْتَنَعَتِ الْإِمَالَةُ؛ لِبَعْدِ الْأَلْفِ عَنِ الْيَاءِ، نَحْوَ يَيْتَنَّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\* \* \*

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ كَسْرًا، وَفَضْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَضْلٍ يُعَدُّ «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُعِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ أَي: كَذَاكَ تُمَالُ الْأَلْفُ إِذَا وَلِيَتْهَا كَسْرَةٌ، نَحْوَ عَالِمٍ، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفٍ يَلِي كَسْرَةً، نَحْوَ كِتَابٍ، أَوْ بَعْدَ حَرْفَيْنِ وَلِيَا كَسْرَةً أَوَّلَهُمَا سَاكِنٌ، نَحْوَ شِمْلَالٍ، أَوْ كِلَاهُمَا مُتَحَرِّكٌ وَلَكِنْ أَحَدُهُمَا هَاءٌ، نَحْوَ يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا، وَكَذَاكَ يُمَالُ مَا فَصَّلَ فِيهِ الْهَاءُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ وَقَعَا بَعْدَ الْكَسْرِ أَوَّلَهُمَا سَاكِنٌ، نَحْوُ «هَذَانِ دِرْهَمًاكَ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\* \* \*

وَحَرْفُ الْإِسْتِغْلَا يَكْفُ مُظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ، وَكَذَا تَكْفُ رَا إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَسْكُسِرْ أَوْ يَسْكُنِ أَثَرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاغِ مِرْ حُرُوفُ الْإِسْتِعْلَاءِ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْخَاءُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَالْعَيْنُ، وَالْقَافُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَمْنَعُ الْإِمَالَةَ، إِذَا كَانَ سَبِيهَا كَسْرَةً ظَاهِرَةً، أَوْ يَاءٌ مُوجُودَةٌ، وَوَقَعَ بَعْدَ الْأَلْفِ مُتَّصِلًا بِهَا، كَسَاخِطٍ، وَحَاصِلٍ، أَوْ مَفْصُولًا بِحَرْفٍ كَنَافِخٍ وَنَاعِقٍ، أَوْ حَرْفَيْنِ كَمَنَاشِيطٍ وَمَوَائِقٍ.



وحكم حرف الاستعلاء في مَنع الإمالة يُعطى للراء التي هي غير مكسورة - وهي المضمومة، نحو هذا عِذَارٌ، والمفتوحة، نحو هذان عِذَارَانِ - بخلاف المكسورة على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: «كذا إذا قُدِّمَ - البيت» إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يَكْفُ سَبَبُ الإمالة، ما لم يكن مكسوراً، أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا يُمَالُ نحو صَالِح، وظَالِم، وقَاتِل، ويُمَالُ نحو طَلَاب، وغِلَاب، وإِضْلَاح.

\* \* \*

وَكَفُّ مُسْتَفْلٍ وَرَايَنَكْفُ بِكُسْرِ رَا كَغَارِمَا لَا أَجْفُو  
يعني أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة، مع المكسورة غلبتهما المكسورة وأُمِيلَتْ لألفُ لأجلها؛ فيمالُ نحو «على أنبصارهم، ودار القرار».

وَفَهِمَ منه جوازُ إمالة نحو «جِمَارِك»؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة - وهو حرفُ الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة - فإِمَالَتُهَا مع عدم المقتضى لتركها أولى وأخرى.

\* \* \*

وَلَا تُمِلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ  
إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤَثِّرْ، بخلاف سببِ المنع؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً؛ فلا يُمَالُ «أَتَى قَاسِمٌ» بخلاف «أَتَى أَحْمَدُ».

\* \* \*

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ، كَعِمَادَا، وَتَلَا  
قد تُمَالُ الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألفِ قبلها، مشتملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو «عِمَادَا» لمناسبة الألف الممالة قبلها، وإمالة ألف «تَلَا» كذلك.

وَلَا تُحْمَلُ مَا لَمْ تُنَلَّ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ «هَا» وَغَيْرِ «نَا»  
الإمالة من خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ؛ فَلَا يُعَالُ غَيْرَ الْمُتَمَكِّنِ إِلَّا  
سَمَاعًا، إِلَّا «هَا» وَ«نَا»؛ فَإِنَّهُمَا يُعَالَانِ قِيَاسًا مُطَرِّدًا، نَحْوُ «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا»  
و«مَرَّ بِنَا».

\* \* \*

وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفِ  
أَمِلَ، كَمَا لِلْأَيْسَرِ مِلُّ تَكْفِ الْكُلْفِ  
كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ  
أَي: تُعَالُ الْفَتْحُ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ: وَضَلًا، وَوَقْفًا، نَحْوُ «بِشْرٍ»  
«وَلِلْأَيْسَرِ مِلٌّ» وَكَذَلِكَ يُعَالُ مَا وَلِيَهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْ نَحْوِ «قِيَمَةٌ، وَنِعْمَةٌ».

\* \* \*

## التَّضْرِيفُ

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصُّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَضْرِيفٍ حَرِي  
التصريف عبارة عن: علم يُبْحَثُ فيه عن أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربية،  
وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال؛ فأما الحروف وشبها فلا  
تَعْلُقُ لعلم التصريف بها.

\* \* \*

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلٌ تَضْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا  
يعني أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ  
واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه؛ فَأَقْلُ ما تُبْنَى عليه الأسماء  
المتمكنة والأفعال ثلاثة أَحْرَفٍ، ثم قد يعرض لبعضها نَقْصٌ كـ«يَدٍ» و«قُلْ»  
و«مَ اللهُ» و«قِي زَيْدًا».

\* \* \*

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرُدَا وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ سَبْعًا عَدَا  
الاسمُ قَسَمَانِ: مزيدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفه ساقِطٌ وَضَعًا، وأكثر ما يبلغ الاسمُ  
بالزيادة سبعة أحرف، نحو: آخرُ نَجَامٍ، وأشهبِيَابٍ.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقِطاً في أصل

الوضع، وهو: إما ثلاثي كَفَلَس، أو رُبَاعِي كَجَعَفَرٍ، وإما خَمَاسِي - وهو غايته - كَسَفَرَجَل.

\* \* \*

وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعَمَّ العبرة في وزن الكلمة بما عَدَا الحرف الأخير منها، وحيثُ فُتِحَ فَاإِسْمُ الثَّلَاثِي: إما أَنْ يَكُونَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ أَوْ مَكْسُورَةً أَوْ مَفْتُوحَةً وَعَلَى كُلِّ مِنْ هَذَا التَّقَادِيرِ: إما أَنْ يَكُونَ مَضْمُومَ الثَّانِي أَوْ مَكْسُورَةً أَوْ مَفْتُوحَةً، أَوْ سَاكِنَةً، فَتَخْرُجُ مِنْ هَذَا اثْنَا عَشَرَ بِنَاءً حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: قَفْلٌ، وَعُتُقٌ، وَذُبُلٌ، وَصِرْدٌ، وَنَحْوُ: عِلْمٌ، وَجِبْكَ، وَإِبِلٌ، وَعِئْبٌ، وَنَحْوُ: قَلَسٌ، وَفَرَسٌ، وَعَضُدٌ، وَكَبِيدٌ.

\* \* \*

وَفِعْلٌ أَهْمِلُ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَضْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ. يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل.

فَالْأَوَّلُ: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فِعْلٍ - بِكسر الأول، وضم الثاني - وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات جِبْكَ.

وَالثَّانِي: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فُعْلٍ - بضم الأول، وكسر الثاني - كذُبُلٌ، وَإِنَّمَا قَلَّ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا تَخْصِيصَ هَذَا الْوِزْنِ بِفِعْلٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ كَضَرْبٍ وَقَتْلٍ.

\* \* \*

وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنُ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِثًّا عَدَا

الفعل ينقسم إلى مجرد، و[إلى] مزيد فيه، كما انقسم الإسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعة أوزانٍ : ثلاثة لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول .  
فالتى لفعل الفاعل فَعَلَ - بفتح العين - كَضَرَبَ ، وفَعَلَ - بكسرها -  
كَشَرِبَ ، وفَعَلَ - بضمها - كَشَرَفَ .

والذي لفعل المفعول فُعِلَ - بضم الفاء ، وكسر العين - كُضِمْنَ .

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة ، ولهذا قال المصنف  
«وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مُثَلَّثًا ، وسَكَتَ عن الأول ؛ فعلم أنه  
يكون على حالة واحدة ، وتلك الحالة هي الفتح .

وللرباعي المجرد ثلاثة أوزانٍ : واحد لفعل الفاعل ، كدَخَرَجَ ، وواحد  
لفعل المفعول كدُخِرَجَ ، وواحد لفعل الأمر كدَخِرَجَ .

وأما المزيد فيه ؛ فإنه ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف : كضَارَبَ ،  
أو على خمسة : كَانْطَلَقَ ، أو على ستة : كَاسْتَخْرَجَ ، وإن كَانَ رباعياً صار  
بالزيادة على خمسة : كَتَدَخَرَجَ ، أو على ستة : كَاخْرَنْجَمَ .



لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ      وَفَعِلِلُ وَفَعْلَلُ وَفَعْلَلُ  
وَمَعَ فِعْلُ فَعْلَلُ ، وَإِنْ عَلَا      فَمَعَ فَعْلَلُ حَوَى فَعْلَلَا  
كَذَا فَعْلَلُ وَفَعْلَلُ ، وَمَا      غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النُّفُصِ انْتَمَى  
الِاسْمُ الرَّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ لَهُ سِتَّةُ أَوْزَانٍ :

الأول : فَعْلَلُ - بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : جَعْفَرٍ .

الثاني : فَعِلِلُ - بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : زَيْرِجٍ .

الثالث : فَعْلَلُ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه - نحو : دِرْهَمٍ  
[وهَجَرَعٍ] .

الرابع : فُعْلَلُ - بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : بُرْثَنٍ .

الخامس: فَعَلٌ - بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه - نحو: هَزَبَ.

السادس: فَعَّلَ - بضم أوله، وفتح ثالثه، وسكون ثانيه - نحو: جَحَّدَ.

وأشار بقوله: «فإن علًا - إلخ» إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:

الأول: فَعَّلَ - بفتح أوله وثانيه، وسكون ثالثه، وفتح رابعه - نحو:

سَفَرَجَل.

الثاني: فَعَلَّلَ - بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه -

نحو: جَحْمَرِش.

الثالث: فَعَلَّ - بضم أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه -

نحو: قَدْغَمِل.

الرابع: فَعَلَّ - بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وسكون

رابعه - نحو: قِرْطَعِب.

وأشار بقوله: «وما غاير» إلخ إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو

إما ناقص، وإما مزيد فيه؛ فالأول كَيْدٌ وَدَمٌ، والثاني كاستِخْرَاجٍ واقتِدَار.

\* \* \*

وَالْحَرْفُ إِن يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا اخْتِذِي

الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذي يسقط

في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ.

\* \* \*

بِضْمَنِ فِعْلِ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيَ

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ

إذا أريد وزن الكلمة قبلت أصولها بالفاء والعين واللام؛ فيقابل أولها بالفاء،

وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عبَّرَ عنه باللام.

فإن قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن زَنِدَ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن جَعَفَر؟ فقل: فَعَّلَ، وما وزن فُسْتُقِي؟ فقل: فَعَّلَ، وتكرَّر اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد عُبر عنه بلفظه؛ فإذا قيل: ما وزن ضَارَب؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوهر؟ فقل: فَوَعَلَ، وما وزن مُسْتَخْرِج؟ فقل: مُسْتَفْعِل.

هذا إذا لم يكن الزائد ضعفَ حرفٍ أصلي؛ فإن كان ضِعْفُهُ عبر عنه بما عُبر به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

\* \* \*

وإن يك الزائد ضِعْفَ أَصْلِي فاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ فتقول في وزن اغْدُودَن: افْعَوَعَلَ؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضِعْفُهَا، وتقول في وزن قَتَلَ: فَعَلَ، ووزن كَرَّمَ فَعَلَ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اغْدُودَن افْعَوُدَل، ولا في وزن قَتَلَ فَعَتَلَ، ولا في وزن كَرَّمَ فَعَرَلَ.

\* \* \*

واحْكُم بتأصيل حُرُوفِ سِمْسِمِ ونَحْوِهِ، والخُلْفِ فِي كَلِمَلِمِ المراد بسمسم الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه، ولم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف - وذلك نحو «لَمَلِم» أمر من لَمَلِم، و«كَفَكِف» أمر من كَفَكِف؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة لَمْ وكَفَ - فاختلف الناس في ذلك؛ فقل: هما مادتان، وليس كفكف من كف ولا لملم من لَمْ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين؛ وقيل: اللام زائدة وكذا الكاف، وقيل: هما بدلان من حرف مضاعف، والأصل لَمَم وكَفَف، ثم أبدل من أحد المضاعفين؛ لَمْ في لملم،

وكاف في ككف .

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ \* \* \* صَاحِبٍ - زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

إذا صَحِبَتِ الألفُ ثلاثةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ حُكِمَ بزيادتها، نحو: ضَارِبٍ وَغَضَبِي، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل: كإِلَى، وإما بدل من أصل: كَقَالَ وَبَاعَ.

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا \* \* \* كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوْ وَوَعَوْعَا

أي: كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ، فإنه يحكم بزيادتهما، إلا في الثاني المكرر.

فالأول: كَصَيْرَفٍ، وَيَعْمَلُ، وَجَوْهَرٍ، وَعَجُوزَ.

والثاني: كَيُؤَيُّوْ - لطائر ذي مِخْلَبٍ - وَوَعَوْعَا - مصدر وَغَوْعَ إذا صَوَّتَ.

فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا \* \* \* ثَلَاثَةٌ تَأْصِلُهَا ثُخْفُفَا

أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول، كأخمدَ ومُكْرِمٍ، فإن سَبَقَا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومهد.

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ \* \* \* أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدمها كثرٌ من حرفين، نحو: حَمَرَاءَ، وَعَاشُورَاءَ، وَقَاصِعَاءَ.

فإن تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، ورداء؛



فالهمزة في الأول بدل من واو، وفي الثاني بدل من ياء، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كماء، وداء.

\* \* \*

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةً كُفِي النُّونُ إِذَا وَقَعَتْ آخِرًا بَعْدَ أَلْفٍ، تَقَدَّمَهَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ - حَكَمَ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ، كَمَا حَكَمَ عَلَى الْهَمْزَةِ حِينَ وَقَعَتْ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ نَحْوُ زَغْفَرَانَ، وَسَكْرَانَ.

فَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهَا ثَلَاثَةٌ فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ، نَحْوُ مَكَانٍ، وَزَمَانَ.

وَيَحْكُمُ أَيْضًا عَلَى النُّونِ بِالزِّيَادَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفَيْنِ وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ كَغَضَنْفَرٍ.

\* \* \*

وَالتَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ تَزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّائِيثِ، كَقَائِمَةٍ، وَلِلْمُضَارَعَةِ، نَحْوُ أَنْتَ تَفْعَلُ، أَوْ مَعَ السِّينِ فِي الْإِسْتِفْعَالِ وَفِرْوَعِهِ، نَحْوِ اسْتِخْرَاجٍ وَمُسْتِخْرَجٍ وَاسْتِخْرَاجٍ، أَوْ مَطَاوَعَةٍ فَعَلٌ نَحْوَ عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمُ، أَوْ فَعَّلَلُ كَتَدَخَّرَجُ.

\* \* \*

وَالهَاءُ وَقَفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ تَزَادُ الهَاءُ فِي الْوَقْفِ، نَحْوُ لِمَةٍ وَلَمْ تَرَهُ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ بَيَانُ مَا تَزَادُ فِيهِ، وَهُوَ «مَا» الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ لِلْوَقْفِ، نَحْوُ «رَةٍ»، أَوْ الْمَجْزُومُ، نَحْوُ «لَمْ تَرَهُ» وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ نَحْوُ «كَيْفَةً» إِلَّا مَا قَطَعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَاسْمُ «لَا» الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ نَحْوُ «لَا رَجُلٌ» وَالْمَنَادَى نَحْوُ «يَا زَيْدٌ» وَالْفِعْلُ الْمَاضِي نَحْوُ «ضَرَبَ».

وَاطْرُدْ أَيْضًا زِيَادَةَ اللَّامِ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَهَنَالِكَ.

وَأَمْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلْتُ

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك:  
«سألتمونيها» خالياً عما قُيِّدَتْ به زيادته فاحكم بأصلاته، إلا إن قام على زيادته  
حجة بينة: كسقوط همزة «شَمَال» في قولهم: «شملت الرِّيح شمولاً» إذا هَبَّتْ  
شمالاً، وكسقوط نون «حَنْظَل» في قولهم «حَظَلَّتِ الإِبِلُ» إذا آذاها أكلُ  
الحنظل، وكسقوط تاء «ملكوت» في «الملك».

\* \* \*

## فَضْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَأَسْتَثْبِتُوا  
لا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ، كَمَا لَا يَوْقِفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ سَاكِنًا  
وَجِبَ الْإِتْيَانُ بِهَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ، تَوْصِيلاً لِلنُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، وَتَسْمَى (هَذِهِ الْهَمْزَةُ)  
هَمْزَةُ وَصْلٍ، وَشَأْنُهَا أَنَّهُ تَثَبَّتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ، نَحْوُ أَسْتَثْبِتُوا  
- أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ بِالْإِسْتِثْبَاتِ.

\* \* \*

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ أَنْجَلَى  
وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَأَخَشَ وَأَمَضَ وَأَنْفَذَ  
لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ أَصْلًا فِي التَّصْرِيفِ اخْتَصَّ بِكَثْرَةِ مَجِيءِ أَوَّلِهِ سَاكِنًا،  
فَاحْتَاجَ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ، فَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ  
يَجِبُ الْإِتْيَانُ فِي أَوَّلِهِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، نَحْوُ اسْتَخْرَجَ، وَأَنْطَلَقَ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ  
مِنْهُ نَحْوُ اسْتَخْرِجْ وَأَنْطَلِقْ، وَالْمَصْدَرُ نَحْوُ اسْتِخْرَاجٍ وَأَنْطِلَاقٍ، وَكَذَلِكَ تَجِبُ  
الْهَمْزَةُ فِي أَمْرِ الثَّلَاثِي، نَحْوُ أَخَشَ وَأَمَضَ وَأَنْفَذَ، مِنْ خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ.

\* \* \*

وَفِي أَسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سَمِعَ وَاثْنَيْنِ وَأَمْرِيءَ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ  
وَأَيْمُنُ، هَمْزُ أَلْ كَذَا، وَيَبْدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ  
لَمْ تَحْفَظْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ مَصَادِرُ لِفِعْلِ زَائِدٍ عَلَى

أربعة، إلا في عشرة أسماء: اسم، واسم، وابن، واثني، وامرئ، وامرأة، وابنة، واثنين، وايمَن - في القسم.

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة - لم يَجُزْ حذف همزة الاستفهام؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجَبَ إبدال همزة الوصل ألفاً، نحو: الأَمِيرُ قائم؟ أو تسهيلها، ومنه قوله:

٣٥٨ - أَلْحَقْ - إِيَّانَ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوَانِبَتْ حَبْلٌ - أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

\* \* \*

## الإنبدالُ

أخرفُ الإنبدالِ «هَدَأْتُ مُوْطِياً» فَأَبْدِلِ الهمزةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا  
 آخِراً أَتَرَ أَلِفَ زَيْدٍ، وَفِي فاعِلٍ مَا أَعْلَلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي  
 هذا البابُ عَقْدَةُ المصنّف لبيان الحروف التي تُبَدَّلُ مِنْ غيرها إبدالاً  
 شائعاً، وهي تسعة أحرف، جَمَعَهَا المصنّف رحمه الله تعالى في قوله «هَدَأْتُ  
 موْطِياً» ومعنى «هَدَأْتُ» سكنت، و«موْطِياً» اسم فاعل من «أَوْطَأْتُ الرِّخْلَ» إذا  
 جعلته وَطِئاً؛ لكنه خَفَّفَ همزَتَهُ بإبدالها ياءً لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل، فلم يتعرض  
 المصنّف له، وذلك كقولهم في اضْطَجَعَ: «الطَّجَعَ» وفي أَصِيلَانِ:  
 «أَصِيلَالٌ».

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء، تَطَرَّفَتَا، ووقَعَتَا، بعد ألف زائدة،  
 نحو دُعَاءٍ، وبنَاءٍ، والأَضَلُّ دُعَاؤُ وَبِنَايٍ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو  
 الواو غير زائدة، لم تبدل، نحو آيَةٍ وَرَايَةٍ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو  
 كَتَبَائِنِ وَتَعَاوُنِ.

وأشار بقوله: «وفي فاعل ما أَعْلَلَّ عينا ذا اقتفى» إلى أن الهمزة تبدل من الياء  
 والواو قياساً مُتَّبِعاً إذا وقعت كلُّ منهما عين اسم فاعلٍ وأَعْلَلْتُ في فعله، نحو قائل  
 وبائع، وأصلهما قَاوِلٌ وَبَايِعٌ، ولكن أَعْلَلُوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا قَالٌ وَبَاعٌ  
 فقلبوا العينَ ألفاً قائل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزةً؛ فإن لم تُعَلَّ العينُ في  
 الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو عَوِرَ فَهُوَ عَاوِرٌ وَعَيْنٌ فَهُوَ عَائِنٌ.

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ  
تبدل الهمزة - أيضاً - مما ولي ألف الجمع الذي على مثال مَفَاعِلٍ ؛ إن  
كان مَدَّةً مَزِيدَةً في الواحد، نحو قِلَادَةٌ وَقَلَائِدُ، وصحيفة وصحائف، وَعَجُوز  
وَعَجَائِزُ ؛ فلو كان غير مدة لم تبدل، نحو قَسُورَةٌ وَقَسَاوِرُ، وهكذا إن كان مدة  
غير زائدة نحو مَفَازَةٌ وَمَفَاوِزُ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشُ، إلا فيما سمع فيحفظ ولا  
يقاس عليه، نحو مُصِيبَةٍ وَمَصَائِبُ.

\* \* \*

كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا  
أي: كذلك تُبَدَّلُ الهمزة من ثاني حرفين لينين، تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةٌ  
مَفَاعِلَ، كما لو سميت [رجلاً] نَيْفٍ ثم كسرتَه فَإِنَّكَ تقول: نَيَّافٌ - بإبدال  
الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة - ومثله أَوَّلُ وَأَوَائِلُ ؛ فلو تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةٌ  
مَفَاعِلَ ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كَطَوَائِيسَ ؛ ولهذا قيد المصنف  
- رحمه الله تعالى - ذلك بمدَّة مَفَاعِلَ.

\* \* \*

وَأَفْتَحَ وَرَدَ الْهَمْزِيَّاتِ فِي مَفَاعِلَ لَامًا، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ  
وَأَوَا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رَدَّ فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبْهِ وَوُفِي الْأَشْدَّ  
قد سبق أنه يجب إبدال المدَّة الزائدة في الواحد همزة، إذا وقعت بعد  
ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف مَفَاعِلَ بين حرفين  
لينين قَلْبَ الثاني منهما همزة؛ نحو نَيْفٍ وَنَيَّافٍ.  
وذكر هنا أنه إذا اغْتَلَّ لَامٌ أَحَدِ هَذَيْنِ النِّوعَيْنِ فَإِنَّهُ يُخَفَّفُ بِإِبْدَالِ كسرة  
الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول قَضِيَّةٌ وَقَضَايَا - وَأَصْلُهُ قَضَائِيٌّ، بإبدال مدة الواحدِ همة، كما  
فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ: تحركت الياء  
وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قَضَاءً، فأبدلت الهمزة ياء، فصار «قَضَايَا».

ومثال الثاني زَاوِيَة وَزَوَايَا - وأُضِلُّهُ : زَوَائِي، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة كَنَيْفٌ وَنَيَّافٌ، فقلبوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت زَوَاءً، ثم قلبوا الهمزة ياءً، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله : «وفي مثل هِرَاوَة جُعل واوًا» إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياءً إذا لم تكن اللامُ واوًا سلمت في المفرد كما مثل ؛ فإن كانت اللام واوًا سلمت في المفرد، لم تقلب الهمزة ياءً، بل تقلب واوًا؛ ليشاكل الجمعُ واجده، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم : «هِرَاوَة وَهَرَاوِي» وأصلها هَرَاوُ كصحائف، فقلبت كسرة الهمزة فتحةً، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَاءً، ثم قلبوا الهمزة واوًا؛ فصار «هَرَاوِي».

وأشار بقوله : «وهمزاً أول الواوين رُدٌّ» إلى أنه يجب رُدُّ أول الواوين المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعِلٍ، نحو أَوَاصِلُ في جمع واصله، والأصل «وَوَاصِلُ» بواوين : الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعلة؛ فإن كانت الثاني بدلاً من ألف فاعِلٍ لم يجب الإبدال؛ نحو وَوُفِي وَوُورِي - أصله وَافِي وَوَارِي، فلما بني للمفعول اختِيجَ إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واوًا.

\* \* \*

وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِيَ الهمزَيْنِ مِنْ	كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرٌ وَائْتُمِنْ
إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قَلْبٍ	وَإِذَا، وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ
ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمُّ	وَإِذَا أَصِرَ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ
فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ، وَأَوْمٌ	وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ، إن لم يكونا في موضع العين، نحو سَنَالٌ وَرَأْسٌ، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدال الثانية مدةً تُجَانِسُ حركةَ الأولى، فإن كانت حركتها فتحةً أبدلت الثانية

ألفاً، نحو آثَرْتُ، وإن كانت ضمة أبدلت واواً، نحو أوْثِرْتُ، وإن كانت كسرة أبدلت ياءً، نحو إِيْثَار، وهذا هو المراد بقوله «ومد أَبْدِلُ - البَيْتَ».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واواً؛ فالأول نحو: أوَادِم جمع آدم، وأصله أَدَم، والثاني نحو أوَيْدِم، تصغير آدم، وهذا هو المراد بقوله: «إن يفتح أثر ضم أو فتح قلب واواً».

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياءً، نحو إِيْمٌ - وهو مثال إضْبَع من أم، وأصله إِيْمَمٌ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار إِيْمٌ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً، فصار إِيْمٌ، وهذا هو المراد من قوله «وياء أثر كسر ينقلب».

وأشار بقوله: «ذو الكسر مطلقاً كذا» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقاً - أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة - فالأول نحو أَيْنٌ - مُضَارِعٌ أَنْ - وأصلها اَيْنٌ؛ فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها [فصار أَيْنٌ] وقد تُحَقِّق، نحو أَيْنٌ - بهمزيْن - ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح، والثاني نحو: إِيْمٌ مثال إضْبَع من أم، وأصله إِيْمَمٌ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم فصار إِيْمٌ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إِيْمٌ، والثالث نحو: أَيْنٌ - أَضْلُهُ أَيْنٌ [والأصل أُوَيْنٌ] لأنه مضارع أُنْتَهُ: أي جعلته يَتْنُ - فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها فصار أَيْنٌ.

وأشار بقوله: «وما يضم واواً أصِرْ» إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة، قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى، أو انكسرت، أو انضمت؛ فالأول نحو أُوْبٌ - جمع أُبٍّ، وهو المَزْعَى - أصله أَابُّ لأنه أَفْعَلٌ، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغم فصار أُوْبٌ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار أُوْبٌ، والثاني نحو إُوْمٌ - مثال إضْبَع من أم، والثالث نحو أُوْمٌ - مثال أُبْلَم من أم.



وأشار بقوله: «ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرفاً، فإن كانت طرفاً صُيرت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى، أو انكسرت، أو انفتحت، أو سكنت؛ فتقول في مثال جَعْفَرٍ من قرأ «قرأاً» ثم قلب الهمزة ياء، فتصير قَرَأَيَا، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار قَرَأَى، وتقول في مثال زِيرَجٍ من قرأ «قِرْيِيء» ثم قلب الهمزة ياء فتصير قِرْيِيأ، كالمقوص، وتقول في مثال بُرْثَنٍ من قرأ «قُرُوؤ» ثم قلب الضمة التي على الهمزة التي كسرة؛ فيصير قُرْيِيأ مثل القاضي.

وأشار بقوله: «وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم» إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وَجْهَانِ: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو أؤم - مضارع أم، فإن شئت أبدلت، فقلت: أؤم، وإن شئت حَقَقْتُ، فقلت: أؤم - وكذا ما كان نحو أؤم في كون أولى همزتيه للمتكلم، وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال، والتحقيق، نحو أين مضارع أن؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أين، وإن شئت حَقَقْتُ فقلت: أثن.



وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا      أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا  
 فِي آخِرٍ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ، أَوْ      زِيَادَتِي فَعْلَانْ، ذَا أَيْضًا رَأَوَا  
 فِي مَضَدِّ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْفِعْلُ      مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا، نَحْوُ الْجَوْلِ  
 إِذَا وَقَعَتِ الْأَلْفُ بَعْدَ كَسْرَةٍ وَجِبَ قَلْبُهَا يَاءً، كَقَوْلِكَ فِي جَمْعِ مِصْبَاحٍ  
 وَدَيْنَارٍ: «مَصَابِيحَ، وَدَنَانِيرَ» وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلُهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ، كَقَوْلِكَ فِي  
 غَزَالٍ: «غَزِيلٌ» وَفِي قَذَالٍ: «قَذِيلٌ».

وأشار بقوله «بواو ذا افعلا في آخر - إلى آخر البيت» إلى أن الواو قلب أيضاً ياء: إذا تَطَرَّقَتْ بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التائث، أو قبل زيادتي فَعْلَانْ، مكسورة ما قبلها.

فالأول نحو «رَضِيَ، وَقَوِيَ» أصلهما رَضِيَوْ وَقَوِوْ؛ لأنهما من الرُّضْوَانِ والقُوَّة؛ فقلبت الواو ياء.

والثاني نحو «جُرِّيَّ» تصغير جَزَوْ، وأصله جُرَيَوْ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

والثالث نحو: شَجِيَّة، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شَجِيَّة - مُصَغَّرًا، وأصله شَجِيوَّة - من الشَّجْو.

والرابع نحو «غَزَيَان» وهو مِثَالُ ظَرِيَّان من الغَزْو.

وأشار بقوله: «ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً» إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتَلَّتْ عينُه، نحو «صَامَ صِيَامًا، وَقَامَ قِيَامًا» والأصل صَوَامَ وَقَوَامَ، فَأَعِلَّتْ الواو في المصدر حَمَلًا له على فعله.

فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر، نحو: لاوَدَ لَوَادًا، وَجَاوَرَ جَوَارًا.

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو حَالٌ جَوَلًا.

\* \* \*

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعِلُّ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُم بَذَا الْإِغْلَالَ فِيهِ حَيْثُ عَنَ  
أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمع، وَأَعِلَّتْ في واحدة أو سكنت،  
وَجَبَّ قَلْبُهَا يَاءٌ: إن انكسر ما قبلها، وَوَقَعَ بعدها ألف، نحو دِيَارٍ، وَثِيَابٍ  
- أَضْلُهُمَا دِوَارٌ وَثَوَابٌ، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء  
الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلة كدَارٍ، أو شبيهة بالمعتل في  
كونها حرف لين ساكنًا كَثَوْبٍ.

\* \* \*

وَصَحَّحُوا فَعَلَةً، وَفِي فِعْلٍ وَجَهَانٍ، وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَيْلِ  
إذا وقعت الواو عَيْنَ جمع مكسوراً ما قبلها واعتَلَّتْ في واحدٍ، أو

سكنت، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فَعَلَةٍ - وجب تصحيحها، نحو  
عَوْدَ وَعَوْدَةٍ، وكوز وكَوَزَةٍ، وشذ ثور وثِيرَةٍ.

ومن هُنَا يُعلم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق  
تقريره؛ لأنه حَكَمَ على فَعَلَةٍ بوجوب التصحيح، وعلى فَعَلٍ بجواز التصحيح  
والإعلال؛ فالتصحيح نحو: حَاجَةٌ وَجُوجٌ، والإعلال نحو: قَامَةٌ وَقِيمٌ،  
وَدِيمَةٌ وَدِيمٌ، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالب.

\* \* \*

وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَأْتِي الْقَلْبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ، وَوَجَبَ  
إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَاكْمُوقِينَ، بِذَالِهَا اعْتَرَفَ  
إذا وقعت الواو طَرَفًا، رَابِعَةً فَصَاعِدًا، بعد فتحة؛ قلبت ياء، نحو:  
أَعْطَيْتُ - أصله أَعْطَوْتُ؛ لأنه من «عَطَا يَعْطُو» إذا تَنَاولَ - فقلب الواو في  
الماضي ياء حَمَلًا على المضارع نحو «يُعْطِي» كما حُمِلَ اسم المفعول نحو:  
مُعْطِيَانِ على اسم الفاعل نحو مُعْطِيَانِ؛ وكذلك يُرْضِيَانِ - أصله يُرْضَوَانِ؛  
لأنه من الرُّضْوَانِ - فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حَمَلًا لِبِنَاءِ المفعول على بناء  
الفاعل نحو يُرْضِيَانِ.

وقوله «ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف» معناه أنه يجب أن يُبدَلَ من الألف  
واو إذا وقعت بعد ضمة كقولك في «بَايَعُ»: «بُويَعُ»، وفي «ضَارَبُ»: «ضُورِبُ».

وقوله: «ويا كموقن بذالها اعترف» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد  
بعد ضمة؛ وجب إبدالها واوًا، نحو مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ - أصلهما مُيَقِنٌ وَمُيَسِّرٌ؛  
لأنهما من أيقن وأيسر - فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ، نحو هَيَامٌ.

\* \* \*

وَيَنْكَسِرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَفِيمَا»  
يَجْمَعُ فَعْلَاءً وَافْعَلُ عَلَى فُعْلٍ - بضم الفاء، وسكون العين - كما سبق

في التكسير، كَحَمَرَاءَ وَحُمْرٍ وَأَحْمَرَ وَحُمِرَ؛ فإذا اغتَلَتْ عَيْنُ هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، نحو: هَيْمَاءٌ وَهَيْمٌ، وَيَيْضَاءٌ وَيَيْضٌ، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا في المفرد - كَمُوقٍ - استثقالاً لذلك في الجمع.

وَوَاوَاثَرِ الضَّمِّ رُدُّ الْيَاءِ مَتًى      \*      \*      \*  
كَتَاءٍ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ      كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيْرَهُ

إذا وقعت الياء لَامَ فِعْلٍ، أو من قبل تاء التانيث، أو زِيَادَتِي فَعْلَانِ، وانضَمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة - وجب قلبها واواً.

فالأول: نحو قَضَوَ الرجلُ.

والثاني: كما إذا بَنِيَتْ من رَمَى اسماً على وزن مَقْدَرَةٍ؛ فإنك تقول: مَرْمُوءَةٌ.

والثالث: كما إذا بَنِيَتْ من رَمَى اسماً على وزن سَبُعَانَ؛ فإنك تقول: رَمُوان.

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَضَفَا      \*      \*      \*  
فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

إذا وقعت الياء عيناً لصفة، على وزن فُعْلَى - جاز فيها وَجْهَانِ:

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصح الياء.

والثاني: إبقاء الضمة؛ فتقلب الياء واواً، نحو: الضُّيْقَى، والكَيْسَى، والضُّوقَى، والكُوسَى، وهما تَأْنِيثُ الْأَضْيَقِ وَالْأَكْيَسِ.

\*      \*      \*

## فَضْلٌ

مِنْ لَامٍ فَعَلَى أَسْمَاءٍ أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ، كَتَقَوَى، غَالِبًا جَدًّا الْبَدَلُ

تُبْدَلُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ لَامٌ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ فَعَلَى، نَحْوُ تَقَوَى، وَأَصْلُهُ تَقِيًّا؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَقَيْتُ - فَإِنْ كَانَتْ فَعَلَى صِفَةً لَمْ تُبْدَلِ الْيَاءُ وَآوًا، نَحْوُ صَدِيًّا وَخَزِيًّا، وَمِثْلُ تَقَوَى: فَتَوَى - بِمَعْنَى الْفَتْيَا، وَيَقْوَعِي - بِمَعْنَى الْبَقِيَا، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ «غَالِبًا» مِمَّا لَمْ تَبْدَلِ الْيَاءُ فِيهِ وَآوًا وَهِيَ لَامٌ اسْمٌ عَلَى فَعَلَى كَقَوْلِهِمْ لِلرَّائِحَةِ: رِيًّا.

\* \* \*

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فَعَلَى وَصَفًا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

أَي: تُبْدَلُ الْوَاوُ الْوَاقِعَةُ لَامًا لِفَعَلَى وَصَفًا يَاءً، نَحْوُ الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَشَذُّ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ: الْقُضْوَى؛ فَإِنْ كَانَ فَعَلَى اسْمًا سَلِمَتِ الْوَاوُ، كَخَزْوَى.

\* \* \*

## فَضْلٌ

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيًّا  
فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُذْغِمًا وَشَذُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ، وَكَانَ

سكونها أَصْلِيًّا - أبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وذلك نحو «سَيْد»، ومَيِّتٌ - والأصل سَيُودٌ ومَيُوتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء؛ فصار سَيْدٌ ومَيِّتٌ - فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو يُعْطِي وَاقِدٌ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَا: «رُؤْيَا» وفي «قُوي»: «قُوي» وَشَدَّ التصحيحُ في قولهم: «يَوْمٌ أَيُّومٌ» وَشَدَّ - أيضاً - إبدال الياء واواً في قولهم: «عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً».

\* \* \*

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَخْرِيكِ أَصْلٍ      أَلِفًا أَبْدَلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ  
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكُنَ كَفَ      إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يُكْفَ  
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ      أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو قَالَ وَبَاعَ، أصلهما قَوْلٌ وَبَيَّعَ، فقلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها كَجَلِيلٍ وَتَوَمَّ - أصلهما جَيَّالٌ وَتَوَأَّمَ، نقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصار جَيَّالاً وَتَوَمَّأً.

فلو سَكُنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً وجب التصحيحُ، نحو بَيَّانٌ وَطَوِيلٌ؛ فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة - كَرَمِيًّا وَعَلَوِيٍّ، وذلك نحو يَخْشَوْنَ - أضله يَخْشَيُونَ فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

\* \* \*

وَصَحَّحْ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا      ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحَوْلًا

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعل منه على وزن أَفْعَلٍ فإنه يلزم عينه التصحيحُ، نحو عَوَرَ فهو أَغَوَرٌ، وَهَيْفَ فهو أَهَيْفٌ، وَغَيَدَ فهو أَغْيَدٌ، وَحَوَلَ فهو أَحْوَلٌ وَحُمِلَ المصدر على فعله، نحو هَيْفَ وَغَيَدَ وَعَوَرَ وَحَوَلَ.

وَإِنْ يَبِيْنُ تَفَاعُلٌ مِّنْ أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ  
 إِذَا كَانَ أَفْتَعَلَ مَعْتَلٌ الْعَيْنُ فَحَقُّهُ أَنْ تَبْدَلَ عَيْنَهُ أَلْفًا - نَحْوُ اغْتَاذَ  
 وَازْتَاذَ - لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا؛ فَإِنْ أَبَانَ أَفْتَعَلَ مَعْنَى تَفَاعَلَ - وَهُوَ  
 الْإِشْتِرَاكُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ - حُمِلَ عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ إِنْ كَانَ وَأَوْتَا  
 نَحْوُ اشْتَوَرُوا؛ فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً وَجِبَ إِعْلَالُهَا، نَحْوُ ابْتَاغُوا،  
 وَاسْتَأْفُوا - أَي: تَضَارَبُوا بِالسَّيْفِ.

\* \* \*

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتُجِيقَ صُحُحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسُ قَدْ يَجِيقُ  
 إِذَا كَانَ فِي كَلِمَةٍ حَرْفًا عِلَّةً، كُلُّ وَاحِدٍ مَّتَحَرِّكٍ، مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهُ - لَمْ  
 يَجْزِ إِعْلَالُهُمَا مَعًا؛ لثَلَا يَتَوَالَى فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِعْلَالَانِ؛ فَيَجِبُ إِعْلَالُ  
 أَحَدِهِمَا وَتَصْحِيحُ الْآخَرِ، وَالْأَحَقُّ مِنْهُمَا بِالْإِعْلَالِ الثَّانِي، نَحْوُ الْحَيَا  
 وَالْهَوَى، وَالْأَضْلُ حَيَّيْ وَهَوَيَّ، فَوُجِدَ فِي كُلِّ مِنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ سَبَبُ الْإِعْلَالِ  
 فَعَمِلَ بِهِ فِي اللَّامِ وَحْدَهَا لَكُونِهَا طَرَفًا وَالْأَطْرَافُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ. وَشَذُّ إِعْلَالِ  
 الْعَيْنِ وَتَصْحِيحِ اللَّامِ نَحْوُ «غَايَةِ».

\* \* \*

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا  
 إِذَا كَانَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَاوًا، مَّتَحَرِّكَةً، مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءً مَّتَحَرِّكَةً  
 مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ فِي آخِرِهَا زِيَادَةُ تَخْصُ الْإِسْمَ - لَمْ يَجْزِ قَلْبُهَا أَلْفًا، بَلْ  
 يَجِبُ تَصْحِيحُهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ «جَوْلَانٍ، وَهَيْمَانٍ» وَشَذُّ «مَاهَانٍ، وَدَارَانٍ».

\* \* \*

وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مِيمًا الثُّنُونَ، إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَذَا  
 لَمَّا كَانَ التَّنْقِطُ بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ عَصِيرًا وَجِبَ قَلْبُ النُّونِ مِيمًا،  
 وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ، وَيَجْمَعُهُمَا قَوْلُهُ «مَنْ بَتَّ أَنْبَذَا»

أي: مَنْ قَطَعَكَ فَالِقِهِ عَنْ بَالِكَ وَأَطْرَحَهُ، وألف «انبذا» مُبْدَلَةٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفة.



## فَضْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقُلِ التَّخْرِيكَ مِنْ ذِي لِسَانٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَبْنٍ  
إذا كانت عَيْنُ الفعل ياءً أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً  
- وَجَبَ نَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، نَحْوُ: يَبِينُ وَيَقُومُ، وَالْأَصْلُ يَبِينُ  
وَيَقُومُ - بِكَسْرِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْوَائِ - فَنَقَلْتُ حَرَكَتَهُمَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا - وَهُوَ  
الْبَاءُ، وَالْقَافُ - وَكَذَلِكَ فِي أَبْنٍ.

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة، نحو: بَايَعَ وَيَبْنِي وَعَوَّقَ.



مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَابِنِيضٍ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَلًا  
أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن  
الفعل للتعجب، أو مضاعفاً، أو مُعْتَلِّ اللام؛ فإن كان كذلك فلا تَقْلُ،  
نحو: مَا أَتَيْنَ الشَّيْءَ وَأَبِينُ بِهِ، وَمَا أَقَوْمَهُ وَأَقُومُ بِهِ، وَنَحْوُ: ابْنِيضُ  
وَاسْوَدَّ، وَنَحْوُ: أَهْوَى.



وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ أَسْمُ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ  
يعني أنه يثبت للإسم الذي يُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ - فِي زِيَادَتِهِ فَقَطْ، أَوْ  
وَزْنِهِ فَقَطْ - مِنَ الْإِعْلَالِ بِالنَّقْلِ مَا يَثْبِتُ لِلْفِعْلِ.

فالذي أَشَبَّهَ الْمَضَارِعَ فِي زِيَادَتِهِ فَقَطْ تَبْيَعُ، وَهُوَ مِثَالُ تَخْلِيءٍ مِنَ الْبَيْعِ،  
الْأَصْلُ تَبْيَعُ - بِكَسْرِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ - فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى الْبَاءِ فَصَارَ تَبْيَعُ.



والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مَقَامٌ، والأصل مَقُومٌ؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن أشبهه في الزيادة والزنة؛ فلما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه أَعْلَ كَزَيْدٍ، وإلا صَحَّ كَأَبْيَضَ وَأَسْوَدَ.

\* \* \*

وَمِفْعَلٌ صُحَّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ  
أَزَلَ لَذَا الْإِغْلَالَ، وَالتَّالِزَ عَوْضَ، وَحَذَفُهَا بِالنُّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ  
لما كان مِفْعَالٌ غيرَ مُشَبِّهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَمِسْوَالِكِ، وَحُمِلَ  
أيضاً مِفْعَلٌ عليه؛ لمشابهته له في المعنى، فصحح كما صحح مفعال كمفعول  
ومِقْوَالٍ.

وأشار بقوله «ألف الإفعال واستفعال أزل - إلى آخره» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفعالٍ أو استفعالٍ، وكان معتلاً العين، فإنه ألفه تحذف لالتقاء ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو إقامة واستقامة، وأصله إقوَامٌ واستِقْوَامٌ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عَوَّضَ منها تاء التانيث، فصار إقامةً واستقامةً، وقد تحذف هذه التاء كقولهم: أَجَابَ إَجَاباً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ يَلَّتَنِي﴾<sup>(١)</sup>

\* \* \*

وَمَالِإِفْعَالٍ - مِنَ الْحَذْفِ، وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضاً فَمِنْح  
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ، وَنَدَزَ تَضَحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَزَ  
إذا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ - بِالْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ - وَجِبَ فِيهِ مَا

(١) سورة الأنبياء الآية ٧٣. مرّ اعرابها.

وجب في إفعال واستفعال من النقل والحذف؛ فتقول في مفعول من باع وقال: «مَبِيعٌ وَمَقُولٌ» والأصل مَبْيُوعٌ وَمَقْوُولٌ، فنقلت حَرَكَه العَيْنِ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان؛ العَيْنُ، وواو مفعول، فحذفت واو مفعول، فصار مَبِيعٌ وَمَقُولٌ - وكان حَقُّ مبيع أن يقال فيه: مُبُوعٌ، لكن قلبوا الضمة كسرةً لتصح الياء، ونذر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: ثوب مَضُوءٌ، والقياس مَضُونٌ، ولغة تميم تصحيحُ ما عينه ياء؛ فيقولون: مَبْيُوعٌ، وَمَخْيُوطٌ، ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى: «ونذر تصحيح ذي الواو، وفي ذي اليا اشتهر».

\* \* \*

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَغْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا  
إذا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنْ فَعْلٍ مَعْتَلٌ اللَّامُ، فلا يخلو: إما أن يكون معتلاً  
بالياء أو بالواو.

فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة، نحو مَرْمِيٍّ - والأصل - مَرْمُويٍّ، فاجتمعت الواو والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء - وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلاً بالواو، فالأجودُ التصحيحُ، إن لم يكن الفعل على فَعْلٍ، نحو «مَعْدُوٌّ» مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: «مِنْ نَحْوِ عَدَا»، ومنهم من يُعْلِلُ، فيقول: مَعْدِيٌّ، فإن كان الواو على فَعْلٍ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: «مَرَضِيٌّ» مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى: ﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ (١)؛

سورة الفجر الآية ٢٨.

(ارجعي) فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل. (إلى ربك) جار ومجرور متعلقان بارجعي وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (راضية) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها. (مرضية) حال ثانية منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

والتصحيح قليل؛ نحو مَرَضُوا.

\* \* \*

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ  
إِذَا بُنِيَ اسْمٌ عَلَى فُعُولٍ، فَإِنْ كَانَ جَمْعًا، وَكَانَتْ لَامُهُ وَآوًا - جاز فيه  
وجهان: التصحيح، والإعلال، نحو: عُصِيَّ وَذُلِّيَّ، في جمع عَصَا وَذُلُو،  
وَأَبُو، وَنَجُو، جمع أَبٍ وَنَجُو، والإعلال أجود من التصحيح في الجمع،  
وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح أجود،  
نحو علا عَلُوا، وَعَتَا عَتُوا، وَيَقِلُّ الإِعْلَالُ نحو «قَسَاقِسِيَّا» أي قسوة.

\* \* \*

وَشَاعَ نَخَوُئِيْمٌ فِي نَوْمٍ وَنَخَوُئِيَامٍ شَذُوذُهُ نَمِي  
إِذَا كَانَ فُعْلٌ جَمْعًا لَمَّا عَيْنُهُ وَآوٌ جاز تصحيحه وإعلاله، إن لم يكن  
قبل لَامُهُ أَلِفٌ، كقولك في جمع صائم: صَوْمٌ وَصِيْمٌ، وفي جمع نائم:  
نَوْمٌ وَنَيْمٌ.

فإن كان قبل اللام أَلِفٌ وجب التصحيح، والإعلال شاذ، نحو  
«صَوَامٍ»، و«نَوَامٍ» ومن الإعلال قوله:

\* فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا \* ٣٥٩

\* \* \*

## فَضْلٌ

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلَاً وَشَذُّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ اثْتَكَلَاً

إِذَا بُنِيَ افْتِعَالٌ وَفُرُوعُهُ مِنْ كَلِمَةٍ فَأَوَّهَا حَرْفُ لَيْنٍ - وجب إبدال حرف  
اللين تاء نحو: اتَّصَالَ، وَاتَّصَلَ، وَتُتَّصِلُ - والأصل فيه: أَوْتِصَالَ،  
وَأَوْتَصَلَ، وَفَوْتَصِلُ، فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة لم يجر إبداله تاء؛  
فتقول في افتعل من الأكل: ائْتَكَلْ، ثم تبدل الهمزة ياء، فتقول: ايتكل، ولا

يجوز إبدال الياء تاء، وشذ قولهم «اتَّرَرَ» بإبدال الياء تاء.

\* \* \*

طَائًا افْتِعَالٍ رُدُّ إِثْرٍ مُطَبِّقٍ فِي إِذَانٍ وَازْدَدَ وَادَّكَرَ دَالًا بَقِيَ

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق - وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء - وجب إبداله طاء، كقولك: اضْطَبَّرَ، واضْطَجَعَ، وظَطَعُوا، وظَطَّلُوا.

والأصل: اضْطَبَّرَ، واضْطَجَعَ، واظْطَعُوا، واظْطَلُّوا؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء.

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو اذَّانَ، وازْدَدَ، وادَّكَرَ.

والأصل: اذَّتَانِ، وازْتَدَ، واذتَكِرَ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدال في الدال.

\* \* \*

## فَضْلٌ

فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ أَخَذَ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدَ وَحَذَفُ هَمْزِهِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ

إذا كان الفعل الماضي معتلاً الفاء كَوَعَدَ - وجب حذف الفاء: في الأمر، والمضارع، والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عَدَ، وَيَعِدُ، وَعِدَةٌ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجر حذف الفاء، كَوَعَدَ.

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، نحو قولك في أَكْرَمَ؛ يَكْرِمُ، والأصل يُؤَكِّرِمُ، ونحو: مُكْرِمٌ، ومُكْرَمٌ، والأصل مُؤَكِّرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول.

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا وَقِرْنَ فِي أَقِرْنَ، وَقِرْنَ نُقِلَا  
إذا أسند الفعل الماضي، المضاعف، المكسور العين، إلى تاء الضمير  
أونونه، جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: إتمامه، نحو: ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كذا، إذا عملته بالنهار.

والثاني: حذف لامه، ونقل حركة العين إلى الفاء، نحو: ظَلْتُ.

والثالث: حذف لامه، وإبقاء فائه على حركتها، نحو: ظَلْتُ.

وأشار بقوله «وَقِرْنَ فِي أَقِرْنَ» إلى أن الفعل المضارع، المضاعف،  
الذي على وزن يَفْعِلْنَ، إذا اتصل بنون الإناث - جاز تخفيفه بحذف عينه بعد  
نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في يَقِرْنَ:  
«يَقِرْنَ»، وفي أَقِرْنَ: «قِرْنَ».

وأشار بقوله «وَقِرْنَ نُقِلَا» إلى قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقِرْنَ فِي يُوتِكَنَّ وَلَا  
تَبْرَجَنَّ تَبْرَجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾<sup>(١)</sup> - بفتح القاف - وأصله أَقِرْنَ، من  
قولهم: قَرَّ بالمكان يَقَرُّ، بمعنى يَقَرُّ، حكاه ابن القطّاع، ثم خففت  
بالحذف بعد نقل الحركة - وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو  
للمكسور العين.



(١) سورة الأحزاب الآية ٣٣.

(الواو) عاطفة. (قرن) فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون ضمير متصل في  
محل رفع فاعل. (في بيوتكن) جار ومجرور متعلقان بقرن وهو مضاف، كن ضمير متصل مبني  
على الضم في محل جر مضاف إليه. (ولا تربصن) لا ناهية جازمة. تبرجن فعل مضارع مبني على  
السكون في محل جزم ونون النسوة فاعل. (تبرج) مفعول مطلق منصوب وهو مضاف والجاهلية  
مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (الأولى) نعت للجاهلية مجرور وعلامة جره الكسرة  
المقدرة على الألف وجملة قرن في محل جزم معطوفة على جملة [لا تخضعن] وجملة لا تبرجن  
في محل محل جزم على جملة لا تخضعن.



## الإدغام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي      كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كَمِثْلِ صُفِّفٍ  
وَذُلِّلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَّبٍ      وَلَا كَجُسِّسٍ وَلَا كَاخْضُصٍ أَبِي  
وَلَا كَهَيْلَلٍ، وَشَذَّ فِي أَلِلٍ      وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقَبِلٍ

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما، إن لم يتصدرا،  
ولم يكن ما هما فيه إسماً على وزن فُعَلٍ، أو على وزن فُعْلٍ، أو فِعْلٍ، أو  
فَعْلٍ، ولم يتصل أول المثلين بمُدْغَمٍ، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة،  
ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره.

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام كَدَدَنٍ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره؛  
فالأول كَصُفِّفٍ ودُرِّرٍ، والثاني: كذُلِّلٍ وجُدَّدٍ، والثالث: ككِلَلٍ ولِمَمٍ،  
والرابع: كَطَلَلٍ ولَبَّبٍ، والخامس: كَجُسِّسٍ - جمع جَاسٍ - والسادس:  
كَاخْضُصٍ أَبِي، وأصله اخْضُصْ أَبِي، فنقلتِ الهمزة إلى الصاد والسابع:  
كَهَيْلَلٍ - أي أكثر من قول لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ونحوه: قَرَدَدٌ، وَمَهْدَدٌ.

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو رَدَدٌ، وَضَنٌ - أي:  
بِخْلٍ - وَلَبَّبٌ، والأصل: رَدَدَدٌ، وَضِنَنٌ، وَلَبَّبَبٌ.

وأشار بقوله «وشذ في أَلِلٍ ونحوه فَكَ بنقل فقبل» إلى أنه قد جاء الفك  
في ألفاظ قِيَّاسُهَا وَجُوبُ الإدغام؛ فجعل شاذاً يُخْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عليه، نحو  
«أَلِلُ السَّقاء» إذا تَغَيَّرَتْ رائحته و«لِحِجَتِ عَيْنُهُ» إذ التصقت بالرَّمَصِ.

وَحَبِي أَفْكَكَ وَأَدْغَمَ دُونَ حَذَرَ      كَذَاكَ نَحْوُ تَجَلَّى وَأَسْتَتَرَ

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك.

وفهم منه: أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بِحَيٍّ: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَخْرِيكُهُمَا، نحو: حَيٍّ وَعَيٍّ؛ فيجوز الإدغام، نحو: حَيٍّ وَعَيٍّ؛ فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يَجُزْ الإدغام اتفاقاً نحو: لَنْ يُحْيِي.

وأشار بقوله: «كذلك نحو تَجَلَّى وَاسْتَرَّ» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل «تَجَلَّى» يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكَّ، وهو القياسُ، نَظَرَ إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أَدْغَمَ أراد التخفيف، فيقول: أَتَجَلَّى؛ فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوْصِلاً للنطق بالساكن.

وكذلك قياسُ تاء «استَرَّ» الفك لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَرٌ يَسْتَرُ سِتَّاراً.

\* \* \*

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِيَ قَدْ يُفْتَضَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنُ الْعَبَرِ

يقال في تتعلم وتنزل وتبين ونحوها: «تَعَلَّمُ، وَتَنَزَّلُ، وَتَبَيَّنُ» بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup>

\* \* \*

وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

(١) سورة القدر الآية ٤.

(تنزل) أصلها تنزل فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (الملائكة) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (والروح) الواو حرف عطف.. الروح معطوف على الملائكة. (فيها) جار ومجرور متعلقان بـ ينزل.



نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ، وَفِي جَزَمِ وَشَبِهِ الْجَزَمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

إذا اتصل بالفعل المُدْغَم عَيْتُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرٌ رَفَعَ سَكَنَ آخِرُهُ؛ فَيَجِبُ حَيْثُ الْفَتْحُ، نَحْوُ: حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، وَالْهِنْدَاتِ حَلَلْنَ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ جَازَ الْفَتْحُ، نَحْوُ: لَمْ يَحْلُلْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ (١) وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ (٢)

وَالْفَتْحُ لُغَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَجَازُ الْإِدْغَامِ، نَحْوُ «لَمْ يَحْلُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٣) وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٍ، وَالْمُرَادُ بِشَبِّهِ الْجَزَمِ سَكُونُ الْآخِرِ فِي الْأَمْرِ، نَحْوُ: اخْلُلْ، وَإِنْ شَتَّ قُلْتَ:

(١) سورة طه الآية ٨١.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يحلل) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر. (عليه) الجار والمجرور متعلقان بيحلل. (غضبي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. (فقد) الفاء واقعة في جواب الشرط. (قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (هوى) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة فعل الشرط وجواب الشرط في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٧.

(الواو) حرف استئناف. (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يرتدد) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (عن دينه) جار ومجرور متعلقان بيرتدد. (فيمت) (الفاء) عاطفة ويمت فعل مضارع مجزوم عطفاً على يرتدد (وهو) الواو واو الحال. . هو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (كافر) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٣) سورة الأنفال الآية ١٣.

(ومن) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل مبتدأ. (يشاقق) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (ورسوله) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. . رسوله معطوف على لفظ الجلالة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. وجملة [فإن الله] الفاء واقعة في جواب الشرط (إن) حرف توكيد ونصب. =

حُلْ: لأن حكم الأمر كحكم (المضارع) المجزوم.

\* \* \*

وَفَكَ أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ التُّزِمُ وَالتُّزِمَ الْإِذْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ  
ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان - نحو اخلل، وحل - استثنى  
من ذلك شيئين:

أحدهما: أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ؛ فإنه يجب فكّه، نحو: أَحَبُّ بِزَيْدٍ،  
وأشدُّ ببياض وجهه.

الثاني: هَلَمْ؛ فإنهم التزموا إدغامه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

\* \* \*

نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِّمَاتِ اشْتَمَلُ	وَمَا بِجَمْعِهِ غَنِيتُ قَدْ كَمَلُ
كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ	أَخْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةُ
مُحَمَّدٌ خَيْرُ نَبِيٍّ أَرْسَلَ	فَأَحْمَدُ اللَّهِ مُصَلِّياً عَلَى
وَصَخْبِهِ الْمُنتَجِبِينَ الْخَيْرَةَ	وَالْأَخْرُ الْكِرَامِ الْبَرَرَةَ

\* \* \*

---

= (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (شديد) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف. . (العقاب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وجملة إن واسمها وخبرها وفعل الشرط وجوابه خبر. (من) الشرطية والشرط هنا تكملة لما قبله وتكرير لمضمونه.

## فهرست

٥	حُرُوفُ الْجَزْرِ	.....
٢٢	الإِضَافَةُ	.....
٤٤	المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ	.....
٤٦	إِعْمَالُ الْمُضَدِّ	.....
٥١	إِعْمَالُ أَسْمِ الْفَاعِلِ	.....
٥٧	أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ	.....
٦٣	أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ	.....
٦٧	الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ	.....
٧١	التَّعْجِبُ	.....
٧٦	نِعْمَ وَبِئْسَ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا	.....
٨٤	أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ	.....
٩٢	(التَّوَابِعُ) النِّعَتِ	.....
١٠١	التَّوَكِيدُ	.....
١٠٦	الْعَطْفُ	.....
١٠٩	عَطْفُ النَّسَقِ	.....
١٢٢	الْبَدَلُ	.....
١٢٦	النِّدَاءُ	.....
١٣١	فَضْلٌ	.....
١٣٤	الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ	.....
١٣٦	أَسْمَاءٌ لَازِمَتِ النِّدَاءَ	.....
١٣٧	الِاسْتِغَاثَةُ	.....
١٣٨	النُّبْنَةُ	.....

١٤١	التَرْخِيمُ
١٤٥	الْأَخْتِصَاصُ
١٤٦	التَّخْذِيرُ، وَالْإِغْرَاءُ
١٤٨	أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ
١٥١	نُونَا التَّوَكِيدِ
١٥٦	مَا لَا يَنْصَرِفُ
١٦٧	إِغْرَابُ الْفِعْلِ
١٧٩	عَوَامِلُ الْجَزْمِ
١٨٩	فَضْلُ لَوْ
١٩٢	أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْ مَا
١٩٥	الْإِخْبَارُ بِالَّذِي، وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ
١٩٩	الْعَدَدُ
٢٠٦	كَمْ، وَكَأَيِّ، وَكَذَا
٢٠٩	الحكاية
٢١٣	التانيث
٢١٨	الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ
٢٢١	كيفية تثنية المقصور والممدود،
٢٢٧	جَفْعُ التَّكْسِيرِ
٢٣٩	التصغيرُ
٢٤٥	النَّسَبُ
٢٥٣	الْوَقْفُ
٢٥٩	الإِمَالَةُ
٢٦٣	التَّضْرِيفُ
٢٧١	فَضْلٌ فِي زِيَادَةِ هَفْزَةِ الْوَصْلِ
٢٧٣	الْإِبْدَالُ
٢٨١	فَضْلٌ
٢٩١	الْإِنْغَامُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ